

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم الاقتصادية

## المحددات الاقتصادية للادخار القومي في الاردن

رسالة ماجستير

مقدمة من الطالب

يحيى محمد عوض دلالة

اشراف

الاستاذ الدكتور: نادر مريان

آب / ١٩٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم الاقتصادية

المحددات الاقتصادية للادخار القومي في الاردن  
(دراسة تحليلية قياسية للفترة (١٩٧٦-١٩٩٥))

رسالة ماجستير

مقدمة من الطالب

يحيى محمد عوض دلالة

بكالوريوس اقتصاد-جامعة اليرموك ١٩٩٥

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على

درجة الماجستير في جامعة اليرموك-قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة:

أ.د. نادر مريان ..... مشرفاً ورئيساً

أ.د. رياض المومني ..... عضواً

د. حسن النادر ..... عضواً

## شكر وتقدير

يسرني بعد ان انهيته هذه الرسالة ان اتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى اساتذتي الافاضل الذين اسهموا في تطويرها: الاستاذ الدكتور نادر مريان الذي اشرف عليها، فكان لجهوده الكبيرة وتوجيهاته السديدة وملاحظاته القيمة الاثر الكبير في اغنائها، فاليه اسدي اسمي آيات الشكر والتقدير.

كما وأتقدم بالشكر الوافر والجزيل الى استاذي الاستاذ الدكتور رياض المومني الذي لم يدخر جهدا في تقديم ما احتجت اليه من مساعدة وتوجيه خصوصا مع بداية هذه الرسالة، مما ساعدني وأعطاني الحافز في الاستمرار فيها، فاليه كل المحبة والتقدير. اما استاذي الفاضل الدكتور حسن النادر فاليه كل الشكر والتقدير على تشجيعه وكرمه وتفضله مشكورا بتحمل اعباء قرائتها وتنقيحها رغم ضيق وقته.

ولا يفوتني ان اقدم الشكر الجزيل لجميع اساتذتي الافاضل في قسم الاقتصاد والعاملين والعاملات في هذا القسم والى جميع الاصدقاء والزملاء الذين عرفتهم اثناء الدراسة.

وأخيراً لا انسى كل من قدم لي مساعدة في سبيل اتمام هذه الرسالة خصوصاً من قام بتدقيقها لغويا فاليهم كل المحبة والشكر والتقدير.

الباحث

يحيى دلالة

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	- الشكر والتقدير
ب	- المحتويات
و	- فهرس الجداول
ز	- فهرس الاشكال
ح	- فهرس الملاحق
ط	- الملخص باللغة العربية
١	المقدمة
٢	- المقدمة
٣	- مشكلة الدراسة
٤	- هدف الدراسة
٤	- اهمية الدراسة
٥	- فرضيات الدراسة
٥	- مصادر وبيانات الدراسة
٥	- تسلسل الدراسة
٦	- محددات الدراسة
٧	الفصل الاول - الاطار النظري لظاهرة الادخار
٨	١-١ مفهوم الادخار
٩	٢-١ انواع المدخرات
٩	٣-١ مصادر تكوين المدخرات
١٣	٤-١ وسائل تعبئة المدخرات
١٤	٥-١ علاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية
١٦	٦-١ الادخار في الفكر الاقتصادي
١٦	١-٦-١ الادخار في النظرية الكلاسيكية
١٩	٢-٦-١ الادخار في النظرية الكيثرية

٢١	٧-١ نظريات دالة الاستهلاك - الادخار
٢١	١-٧-١ نظرية الدخل المطلق
٢٢	٢-٧-١ نظرية الدخل المقارن (النسي)
٢٥	٣-٧-١ نظرية دورة الحياة للاستهلاك والادخار
٢٧	٤-٧-١ نظرية الدخل الدائم
٢٩	٨-١ الدراسات السابقة
٢٩	اولا: دراسة Virmani
٣٠	ثانيا: دراسة Ashok
٣١	ثالثا: دراسة الجومرد
٣١	رابعا: دراسة Klaus, Steven and Giancarlo.
٣٢	خامسا: دراسة Edwards
٣٤	الفصل الثاني - واقع الادخار في الاردن ودوره في النمو الاقتصادي
٣٥	١-٢ المقدمة
٣٥	٢-٢ الادخار في الاردن
٣٥	١-٢-٢ المدخرات المحلية
٤٢	٢-٢-٢ المدخرات الوطنية
٤٥	٣-٢-٢ المدخرات القومية
٤٨	٣-٢ الفجوة الادخارية في الاردن
٥٢	٤-٢ اثر المدخرات القومية على النمو الاقتصادي في الاردن
٥٦	الفصل الثالث - برامج التصحيح واثرها على الادخار القومي
٥٧	١-٣ المقدمة
٥٧	١-١-٣ برامج التثبيت الاقتصادي
٥٨	٢-١-٣ برامج التصحيح الهيكلية
٥٩	٢-٣ السياسات المتبعة في برامج التصحيح
٥٩	١-٢-٣ سياسات ادارة الطلب
٦٠	٢-٢-٣ السياسات الهيكلية
٦١	٣-٢-٣ سياسات اسعار الصرف

٦٢	٣-١ برامج التصحيح في الاردن
٦٥	٣-٣-١ برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة ٨٩-٩٣
٦٦	٣-٣-٢ برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة ٩٢-٩٨
٦٨	٤-١ السياسات والاجراءات المطلوبة لتحقيق اهداف البرنامج
٦٨	٣-٤-١ زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي
٦٨	٣-٤-٢ اصلاح القطاع المالي
٦٩	٣-٤-٣ اصلاح القطاع النقدي
٦٩	٣-٤-٤ اصلاح القطاع الخارجي
٦٩	٣-٤-٥ حماية الفقراء
٧٠	٥-٢ تقييم التجربة الاردنية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
٧٠	٣-٥-١ مقدمة
٧١	٣-٥-٢ مكونات الناتج المحلي الاجمالي
٧٢	٣-٥-٣ التضخم
٧٢	٣-٥-٤ الموازنة العامة
٧٢	٣-٥-٥ المديونية الخارجية
٧٥	٣-٦ الآثار الاجتماعية لبرنامج التصحيح
٧٥	٣-٦-١ الفقر والبطالة
٧٦	٣-٦-٢ الخصخصة وتشجيع الاستثمار
٧٨	٣-٧ اثر برنامج التصحيح على المدخرات القومية
٨١	الفصل الرابع - العوامل المحددة للادخار القومي في الاردن
٨٢	٤-١ المقدمة
٨٤	٤-٢ العوامل الاقتصادية المحددة للادخار القومي في الاردن
٨٤	٤-٢-١ مستوى الدخل
٨٩	٤-٢-٢ معدل الاعالة
٩٤	٤-٢-٣ التضخم ومستوى الاسعار
٩٧	٤-٢-٤ معدل سعر الفائدة الحقيقي
١٠١	٤-٣ دالة الادخار القومي في الاردن للفترة ٧٦-٩٥

الفصل الخامس - النتائج والتوصيات

١٠٤

١-٥ النتائج

١٠٥

٢-٥ التوصيات

١٠٧

٣-٥ الملاحق

١٠٩

٤-٥ المراجع

١١٨

٥-٥ ملخص باللغة الانجليزية

١٢٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## فهرس الجداول

الصفحة	مضمون الجدول	رقم الجدول
٣٦	المدخرات المحلية للفترة ٧٦ - ٩٥	١
٤١	المدخرات الحكومية للفترة ٧٦ - ٩٥	٢
٤٣	المدخرات الوطنية للفترة ٧٦ - ٩٥	٣
٤٦	المدخرات القومية للفترة ٧٦ - ٩٥	٤
٤٩	المدخرات الاردنية والاستثمار الكلي للفترة ٧٦ - ٩٥	٥
٥٠	الفجوات الادخارية للفترة ٧٦ - ٩٥	٦
٧٣	الارقام الفعلية والمخطط لها في برنامج التصحيح للفترة ٨٩ - ٩٥	٧
٧٤	القوى العاملة والاجور في القطاع الحكومي للفترة ٨٩ - ٩٥	٨
٧٧	المدخرات المحلية والقومية ونسبتها من الناتج المحلي والدخل القومي للفترة ٨٩ - ٩٥	٩



## فهرس الاشكال

الصفحة	مضمون الشكل	رقم الشكل
٣٧	منحنى المدخرات المحلية للفترة ٧٦ - ٩٥	١
٣٩	الاستهلاك الكلي والادخار المحلي للفترة ٧٦ - ٩٥	٢
٤٠	منحنى المدخرات الحكومية والنفقات العامة للفترة ٧٦ - ٩٥	٣
٤٢	منحنى المدخرات الوطنية للفترة ٧٦ - ٩٥	٤
٤٥	منحنى المدخرات القومية للفترة ٧٦ - ٩٥	٥
٥١	الفجوة الادخارية القومية للفترة ٧٦ - ٩٥	٦

## فهرس الملاحق

الصفحة	مضمون الملحق	رقم الملحق
١٠٩	المقاييس المختلفة للنتاج للفترة ٧٦ - ٩٥	١
١١٠	الاستهلاك الكلي للفترة ٧٦ - ٩٥	٢
١١١	النفقات العامة والايرادات المحلية للفترة ٧٦ - ٩٥	٣
١١٢	صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج للفترة ٧٦ - ٩٥	٤
١١٣	العوامل المؤثرة في تدفق التحويلات الخارجية للفترة ٧٦ - ٩٥	٥
١١٤	البيانات المستخدمة في اختبار تشاو	٦
١١٥	البيانات المستخدمة في تقدير أثر المدخرات على النمو	٧
١١٦	البيانات المستخدمة في تقدير دالة الادخار القومي	٨
١١٧	الدخل المتاح والدائم والانتقالي	٩

## الملخص

كان الهدف الرئيسي من وراء هذه الدراسة، تقدير دالة الادخار القومي في الاردن للفترة (١٩٧٦-١٩٩٥)، وذلك بعد ان يتم استعراض واقع الادخار في الاردن بأشكاله المختلفة: المحلي والوطني والقومي، وكذلك سيتم استعراض اهم المحددات الاقتصادية للادخار القومي. كما كان من الاهداف الرئيسية لهذه الدراسة، التعرف على مدى مساهمة المدخرات القومية في النمو الاقتصادي في الاردن وكذلك استعراض اثر برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تبناه الاردن ابتداء من عام ١٩٨٩ ولغاية عام ١٩٩٥ على المدخرات القومية. حيث اظهرت الدراسة الضعف الشديد الذي شهده الادخار في الأردن للفترة الماضية بأشكاله الثلاثة: المحلي والوطني والقومي، كما بينت الاثر الكبير للحوالات من الخارج على المدخرات القومية حيث كانت السبب الرئيسي في ظهور المدخرات القومية بالقيمة الموجبة على مدار فترة الدراسة. كما بينت الدراسة الاثر الايجابي للمدخرات القومية على النمو الاقتصادي في الاردن للفترة مدار الدراسة، والاثر الايجابي لبرنامج التصحيح الاقتصادي على المدخرات المحلية والقومية التي شهدت تزايداً ملحوظاً من عام ١٩٩٠ الى عام ١٩٩٥. وظهرت الدراسة من خلال استخدام اختبار تشاو (Chow - Test) ان المدخرات القومية تمتعت بالاستقرار (Stability) للفترتين: ما قبل وما بعد التصحيح، أي ان المدخرات القومية لم تشهد تغيير هيكلية للفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٥. وبالنسبة الى المحددات الاقتصادية للادخار فقد بينت الدراسة الاثر الايجابي للدخل سواء كان الدخل المتاح او الدائم على الادخار، حيث يعتبر الدخل من المحددات الرئيسية للادخار. أما المحددات الاخرى والمتمثلة في العامل الديمغرافي والتضخم بالمستوى العام للأسعار الذي قيس بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة فقد كانت ترتبط بالادخار القومي بعلاقات سلبية الا ان قوة هذه العلاقة تختلف من محدد الى آخر، فقد كان اقواها العلاقة التي تربط سعر الفائدة الحقيقي بالادخل القومي.

# المقدمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اهتم الفكر الاقتصادي منذ منتصف هذا القرن بدراسة العوامل المؤثرة في معدل تراكم رؤوس الاموال لتحقيق اهداف التنمية وتقدير مدى كفاية المدخرات المحلية لتحقيق هذه الاهداف، حيث ساد الاعتقاد بأن مشكلة التنمية في معظم البلدان النامية تكمن في نقص رؤوس الاموال المحلية والاجنبية. فقد اكدت معظم نظريات التنمية الاقتصادية آنذاك على فكرة اساسية ضموها ان مشكلة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية انما هي مشكلة اقتصادية بحتة وأن جوهرها يتمثل بوجود حلقات مفرغة (Vicious Circles) تسبب قصورا واضحا في معدلات الادخار المحلي<sup>١</sup>.

ثم تعددت وتعاقبت الدراسات حول مشكلة تمويل التنمية ووسائل تعبئة المدخرات المحلية تحقيق اهداف التنمية، وقد خلصت غالبية هذه الدراسات الى انه لا بد لهذه الدول من الاستعانة بأس المال الاجنبي، كونه يساهم في زيادة حجم الاستثمار وبالتالي زيادة حجم الانتاج والدخل من ثم تبدأ آلية تراكم رأس المال في رفع القدرة الذاتية للاقتصاد القومي في توليد المدخرات اللازمة للاستمرار في عملية التنمية. فقد اشارت نظرية مراحل النمو لروستو (W. Rostow) لا الى ان ارتفاع معدل الاستثمار الى معدل معين يوصل الاقتصاد القومي الى مرحلة الانطلاق<sup>٢</sup> (Take - Off)، ويصبح بعدها قادرا على الاستمرار في النمو بالاعتماد على موارده الذاتية.

الا ان الكثير من تجارب الدول النامية انتهت بعيدا عن هذه النتيجة، فرغم تزايد اعتماد هذه دول على رأس المال الاجنبي فان معظمها لم يصل الى مرحلة الانطلاق<sup>٣</sup>. وقد حاول العديد من اقتصاديين معرفة اسباب ذلك الاخفاق باجراء دراسات على عدد من البلدان النامية وتوصلوا ان انطلاق المجتمع نحو معارج التقدم والرفي يتوقف على عدد كبير من العوامل الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، إن التغلب على مشكلة ضالة معدلات الادخار بالبلدان النامية او تلك البلدان الآخذة في النمو لوحده لا يكفي لتحقيق التنمية الاقتصادية كما تصور النماذج الاقتصادية سطة. ذلك أن رأس المال الذي يتكون عن طريق الادخار ليس هو العنصر الوحيد اللازم لعملية مية الاقتصادية. حيث ان رأس المال يتضافر مع العناصر الانتاجية الاخرى وعلى الاخص ارات والكفاءات الفنية والتنظيمية اللازمة لدوران الطاقات الانتاجية التي يستهدف التكوين

نومرد وذنون، ١٩٩٠، محددات النمو في الاقتصاد العراقي، (١٩٦٤-١٩٩٠)، مجلة تنمية الرفادين العدد ٣١، ١٢، ص ١٠٩.

حالة الانطلاق تعني أن تبدأ نسبة الادخار المحلي من (١٠ - ١٥%) من الناتج المحلي الاجمالي وترتفع الى - ٣٠%.

نومرد وذنون، محددات النمو في الاقتصاد العراقي، مرجع سابق، ص ١٠٩.

الرؤسماي انشاءها. ويجب ان تتوافر هذه العناصر بنسب معينة تحددتها طبيعة الفن التكنولوجي المستخدم<sup>١</sup>.

ولكن أثبتت التجارب أن مشكلة الادخار (تكوين رؤوس الأموال) تحتل درجة كبيرة الأهمية من بين المشاكل الأخرى، حيث أن حلها شرط ضروري لنجاح عملية التنمية في كثير من البلاد النامية، والسبب في ذلك يرجع إلى أن العناصر الأخرى تتوقف بدورها على معدل الادخار. فزيادة حجم المدخرات وما تؤدي إليه من تمويل كثير من المشروعات الإنتاجية تهيئ العناصر الأخرى لتغير نفسها بما يلائم احتياجات التنمية. فالمهارات الفنية مثلا عنصر العمل الماهر لا يمكن توفيرها بالكميات المطلوبة ما لم تكن هنالك استثمارات ضخمة في قطاع التعليم. كما أن زيادة حجم الرقعة الزراعية لا يتأتى إلا عن طريق استثمار جزء كبير من الاستثمارات في مشروعات استصلاح الأراضي<sup>٢</sup>.

هكذا يعتبر رأس المال العامل الاستراتيجي الذي يؤثر في سائر العوامل الأخرى وبالتالي فإن التأثير على هذا العامل يمثل مفتاح التنمية الاقتصادية، وبالتالي يتعين على كل بلد آل على نفسه أن يشق طريقه نحو التقدم أن يحقق لنفسه معدلات مرتفعة للادخار من إنتاجه أو ما يتاح له من موارد أجنبية إضافية حتى يتسنى له أن يقيم صرحا شامخا للتنمية الاقتصادية.

### مشكلة الدراسة:

تواجه معظم الدول وخاصة النامية منها مشكلة انخفاض حجم الاستثمارات، ويتوقف السعي الحثيث للتنمية الاقتصادية في هذه الدول على قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار بالمستوى اللائم والمطلوب لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهنا تبرز مشكلة ضآلة معدلات الادخار في هذه الدول ومنها الأردن كعقبة أساسية أمام معدلات الاستثمار المطلوبة. وتظهر قلة المدخرات في الأردن جلية واضحة من خلال استعراض البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي بشأن الناتج القومي والاستهلاك الكلي. حيث يتبين من هذه البيانات

<sup>١</sup> رمزي زكي، ١٩٦٥، مشكلة الادخار، مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، معهد التخطيط القومي-القاهرة،

ص ٢١.

<sup>٢</sup> المرجع السابق، ص ٢٢.

ما يلي:

١. إن حجم الادخار المحلي في الأردن بقي سالباً لغاية عام ١٩٨٧، وبعدها أصبح هناك تحول إلى القيمة الموجبة ولكن بقيم متواضعة.
٢. أما حجم الادخار الوطني فقد بقي سالباً لغاية عام ١٩٩٢ وبعدها أصبح موجباً.
٣. الادخار القومي كان موجباً خلال فترة الدراسة، ولكن متذبذباً ارتفاعاً وانخفاضاً دون أن يكون له اتجاه محدد.

تظهر هذه البيانات المشكلة التي عانى وما زال يعاني منها الأردن، والمتمثلة في قلة المدخرات بأشكالها المختلفة. لذلك جاء التفكير في بحث هذه الظاهرة في الأردن من خلال البحث في الأسباب والمحددات والمعوقات الاقتصادية التي تحول دون تنمية وزيادة هذه المدخرات اللازمة لدفع عجلة التنمية إلى الأمام.

#### هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. تحليل هيكل وحجم المدخرات الأردنية عبر الفترة (١٩٧٦-١٩٩٥).
٢. دراسة أثر أبرز المحددات الاقتصادية على الادخار في الأردن ومن ثم تقدير دالة الادخار القومي في الأردن للفترة (١٩٧٦-١٩٩٥).
٣. تحليل أثر برنامج التصحيح الاقتصادي الذي عمل به الأردن مع بداية عام ١٩٨٩ على المدخرات القومية.

#### أهمية الدراسة:

نظراً لضيق القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الأردني وارتفاع نسبة الاستهلاك إلى الدخل القومي، وما يتبع ذلك من محدودية في المدخرات المحلية وكذلك نتيجة لارتفاع مديونيته الخارجية وما نشأ عنها من انخفاض في المدخرات القومية، تبرز الحاجة إلى دراسة واقع الادخار في الاقتصاد الأردني وأبرز محدداته وأهم الطرق وأنجع السبل الكفيلة بزيادة مستوياته، وهذا ما ستقوم به هذه الدراسة في الفصول القادمة.

## فرضيات الدراسة:

ستقوم الدراسة باختبار الفرضيات الرئيسية التالية:

١. يتحدد الادخار القومي في الأردن بـ (الدخل المتاح ، معدل الإعالة، التضخم ومستوى الأسعار، سعر الفائدة) حيث من المتوقع ان تكون هناك علاقة ايجابية ما بين الدخل المتاح والادخار على عكس الحال في العلاقة التي تربط معدل الاعالة والتضخم وسعر الفائدة التي من المتوقع ان تكون علاقة سلبية مع الادخار.
٢. هناك علاقة طردية بين زيادة حجم المدخرات القومية ومعدلات النمو الاقتصادي في الاردن.

## مصادر وبيانات الدراسة:

تعتمد الدراسة بتحليلها على أسلوب التحليل الاستقرائي والتقدير القياسي، من خلال الاعتماد على عدد من المصادر العربية والأجنبية بهدف تغطية الجانب النظري في هذه الدراسة. بالإضافة إلى الاعتماد على مصادر البيانات التالية في التقدير القياسي:

١. نشرات البنك المركزي الشهرية، والأعداد الخاصة.
  ٢. نشرات دائرة الإحصاءات العامة السنوية، والأعداد الخاصة.
- مع ملاحظة ان التركيز على هذه النشرات لا ينفي ظهور بعض النشرات الاخرى التي تعارض البيانات المستخدمة في هذه النشرات.

## تسلسل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول إضافة إلى المقدمة التي تحتوي على مقدمة الدراسة وأهميتها إضافة إلى هدف الدراسة وفرضياتها ومصادر البيانات ومحدداتها. كما يتضمن أيضا النموذج القياسي المستخدم في الدراسة. ويتناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة وذلك من خلال التعرض إلى مفهوم الادخار ومصادره ووسائل تعبئته، ومن ثم النظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع الادخار. أما الفصل الثاني فيتناول واقع الادخار في الأردن من خلال تحليل هيكل وتطور المدخرات الأردنية. بمختلف أشكالها المحلية والوطنية والقومية خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٥) ودور هذه المدخرات في النمو الاقتصادي، ويتناول الفصل الثالث سياسات برنامج التصحيح الاقتصادي وأثره على المدخرات القومية في الأردن، ويتناول الفصل الرابع المحددات الاقتصادية للادخار القومي في الأردن: كالدخل ومعدل الإعالة والتضخم ومستوى الأسعار وسعر الفائدة، ومن ثم تقدير دالة الادخار القومي في الأردن خلال فترة الدراسة، والفصل الأخير يتضمن النتائج والتوصيات التي توصلت لها الدراسة، إضافة إلى الملاحق وقائمة المراجع.



## محددات الدراسة:

إن عدم كفاية البيانات الرسمية بشأن الادخار الخاص الذي يمثل الفرق بين الدخل الخاص والاستهلاك الخاص وكذلك وجود حدود فاصلة بين الادخار في القطاع العائلي المتمثل في مدخرات الأفراد أنفسهم وبين إيداعات قطاع الأعمال، كان الدافع الرئيسي وراء استخدامنا لمفهوم المدخرات القومية، كما أن عدم توفر البيانات الرسمية على المدخرات القومية والدخل المتاح للأردن لما قبل عام (١٩٧٦) كان السبب في اقتصار فترة الدراسة على الفترة (١٩٧٦-١٩٩٥).

# الفصل الأول

## الإطار النظري لظاهرة الادخار

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## الفصل الأول

### الإطار النظري لظاهرة الادخار

#### ١-١ مفهوم الادخار:

يمكن القول بصفة عامة أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع لاستهلاكية والخدمات، وأنه يتمثل بالفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري . وكذلك يمكن تعريف الادخار على أنه سحب موارد كافية من إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات ومن إنفاق عليها بحيث يتجمع ما يكفي للاحتياجات الرأسمالية الجديدة، أو لتحسين ما هو قائم منها صيانتها، بحيث لا يظل الاقتصاد راكدا دون نمو<sup>١</sup>.

ينقسم الدخل من حيث استعماله بين الاستهلاك والادخار بمعنى أن جزءا من الدخل تستهلك والجزء الآخر يدخر. وما دام الادخار اقتطاع من الدخل لا يوجه للاستهلاك فقد يكون نطاقا من الدخل الفردي ويسمى ادخارا فرديا وقد يكون اقتطاعا من الدخل القومي يسمى ادخارا قوميا<sup>٢</sup>. وعلى ذلك يتمثل الادخار في المتطابقة التالية<sup>٣</sup>:

$$\text{الادخار} = \text{الدخل} - \text{الاستهلاك}$$

وبعبارة أكثر شمولا يمكن تحديد مفهوم الادخار بالفرق بين الدخل والاستهلاك سواء ان ذلك على صعيد الفرد أو العائلة أو منشأة الأعمال أو الدولة أو في تعامل الاقتصاد الوطني العالم الخارجي<sup>٤</sup>.

تلف الادخار، اختلافا جوهريا عن الاكتناز، فالادخار كما هو معرف سابقا بالجزء من دخل الذي لا ينفق على الاستهلاك ويخصص لزيادة التراكم الرأسمالي، وبذلك فإن أهم ما يميزه خاره انه يعرض في سوق رأس المال، أما الاكتناز ولو أنه يتشابه مع مفهوم الادخار كونه جزءا من الدخل لم ينفق على الاستهلاك، إلا أنه لا يعرض في سوق رأس المال، بل يحتفظ به على

١ د مبارك حجير، تمويل التنمية الاقتصادية، محاضرات القاها في معهد الدراسات المصرفية العليا، القاهرة، ن ٥٩-٦٣.

٢ ية زهران، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة، مع دراسة تطبيقية لجمهورية مصر، دار النهضة ، القاهرة، ص ١٠٧.

٣ ي زكي، مشكلة الادخار، مرجع سابق، ص ٣٣.

٤ الشماع، المدخرات القومية، ونوعية المدخرين والعوامل المؤثرة على حجمها وتطورها، اتحاد المصارف العربية، ١.

شكل نقد وبالتالي يمثل تسربا من دورة الدخل. وعلى هذا النحو فإن الاكتناز يمثل جزءا من الدخل القومي المعطل.

## ٢-١ أنواع المدخرات

### ١-٢-١ المدخرات المحلية:

تمثل المدخرات المحلية الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والاستهلاك الكلي (العام والخاص) وتتصف المدخرات المحلية بهذا المفهوم بالانخفاض في معظم الدول النامية بسبب انخفاض الدخل فيها، وأرتفاع الميل الحدي للاستهلاك أيضا<sup>١</sup>.

### ٢-٢-١ المدخرات الوطنية:

وتمثل المدخرات الوطنية الفرق بين الناتج القومي الإجمالي (GNP) والإنفاق الاستهلاكي الكلي (العام والخاص). وتساوي المدخرات المحلية مضافا لها صافي دخول عوامل الإنتاج من الخارج<sup>٢</sup>.

### ٣-٢-١ المدخرات القومية (الكلية):

تساوي المدخرات القومية الدخل القومي المتاح (Yd) مطروحا منه الإنفاق الاستهلاكي الكلي (العام والخاص)، وتساوي المدخرات الوطنية مضافا لها صافي التحويلات من العالم الخارجي. وبذلك يمكن حساب المدخرات القومية على النحو التالي<sup>٣</sup>:

المدخرات القومية = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج + صافي التحويلات من العالم الخارجي - الاستهلاك الكلي (العام والخاص)

## ٣-١ مصادر تكوين المدخرات:

### أ- مدخرات القطاع العائلي:

تمثل مدخرات القطاع العائلي بالفرق بين الدخل المتاح للإنفاق والإنفاق الاستهلاكي للأفراد. ، وتتكون هذه المدخرات عن طريق استقطاع جزء من دخل الأفراد إراديا وتوجيهها

<sup>١</sup> عبد الله المالكي، ١٩٨٧، الادخار والادخارات الأجنبية والادخارات الأردنية (السالبة)، البنوك في الأردن، المجلس السادس العدد الأول، كانون ٢، ص ٢٣.

<sup>٢</sup> المرجع السابق، ص ٢٣.

<sup>٣</sup> المرجع السابق، ص ٢٣.

نحو الادخار بعد سد استهلاكهم الضروري<sup>١</sup>. ولكن هذا المصدر يتصف بالانخفاض في الدول النامية، ويعود ذلك إلى انخفاض الدخل القومي، ومن ثم متوسط دخل الفرد، وسوء التوزيع في الدخل، الأمر الذي يعني أن كل زيادة تحدث في الدخل الفردي سوف توجه نحو الاستهلاك، ولتحسين المستوى المعيشي، بسبب الميل الحدي للاستهلاك المرتفع في هذه البلدان مما لا يسمح بالنهاية بفائض للادخار<sup>٢</sup>.

وإذا كان الادخار هو الامتناع عن الاستهلاك كما سبق، فإن تحسين هذا المصدر يكون من خلال التركيز على السلوك الاستهلاكي للأفراد في القطاع العائلي، والذي يعاني من اختلالات كبيرة خاصة في الدول النامية ناتجة عن السلوك الاستهلاكي لهذا القطاع المتمثل في الإنفاق الاستهلاكي التفاخري والمظهري في المباني الفاخرة والحلي وما شابه ذلك. ولتعبئة الادخار في هذا القطاع يقتضي التركيز على سياسة ترشيد الاستهلاك عن طريق التقنين من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة الوعي الادخاري لدى الأفراد مع زيادة وتطوير الأجهزة والمؤسسات القادرة على تعبئة هذه المدخرات مثل البنوك وصناديق التوفير والادخار، وشركات التأمين وشهادات الاستثمار وغيرها<sup>٣</sup>.

#### ب- مدخرات قطاع الأعمال:

تتكون مدخرات هذا القطاع من الأرباح التي تحققها المشاريع والشركات الوطنية بعد أن دفع كافة النفقات. ويعتبر صافي الأرباح بمثابة مدخرات تستخدمها هذه المشاريع في توسيع استثماراتها وبالتالي مساهمتها في التكوين الرأسمالي.

وينطوي تحت عبارة قطاع الأعمال جميع المشروعات التي تعمل في مجال النشاط الإنتاجي واء كانت مشروعات خاصة أو عامة، وتشمل مدخرات هذا القطاع فوائض شركات القطاع ام والخاص والتي تمثل الاحتياطيات والمخصصات والأرباح غير الموزعة<sup>٤</sup>.

ينقسم قطاع الأعمال إلى قطاع الأعمال المنظم وقطاع الأعمال غير المنظم، أما قطاع مال غير المنظم فيشمل المحلات والصناعات والمؤسسات الصغيرة بوجه عام، وهناك صعوبة تقدير حجم مدخرات قطاع الأعمال غير المنظم بسبب عدم وجود حسابات منتظمة ودقيقة

١ الحسن، ١٩٨٠، دور المدخرات الوطنية في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مجلة البحوث إادية والإدارية، المجلد الثامن، جامعة بغداد، ص ٨٢ - ٨٨.

٢ الدين عمرو، ١٩٨٢، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص ٤٥٢.

٣ السابق، ص ٤٥٣ - ٤٥٤.

٤ الحسن، مرجع سابق، ص ٨٦ - ٨٧.

لدى هذه المؤسسات. لذلك من أولى الواجبات نحو تعبئة مدخرات هذا القطاع هو بحث الوسائل التنظيمية وأدوات السياسة الاقتصادية التي تمكن الجهاز المركزي من توجيه مدخرات هذا القطاع إلى الوجة التي يريدتها والتي ينتج عنها تنمية هذه المدخرات والمحافظة عليها<sup>١</sup>.

أما قطاع الأعمال المنظم فيشمل المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية الكبرى، وينقسم هذا القطاع إلى قطاع الأعمال العام (القطاع العام) وقطاع الأعمال الخاص (القطاع الخاص) وتتوقف حجم المدخرات لهذا القطاع على حجم الفائض المتولد فيه، ويتوقف هذا الفائض على حجم الإنتاج والسياسة السعرية التي تحدد أثمان المنتجات، إضافة إلى حجم النفقات ومستواها<sup>٢</sup>.

وتواجه مدخرات هذا القطاع في الدول النامية عددا كبيرا من الصعاب، منها أن الحدود الفاصلة بين قطاع الأعمال والقطاع العائلي ليست واضحة تماما، نظرا لتخلف الأوضاع التنظيمية والقانونية في هذه الدول. والقطاع العائلي يتضمن عادة المشروعات التي لا تتخذ شكل شركات مساهمة مثل المشروعات الفردية وشركات التضامن، ومن ثم فإن مدخرات هذا النوع من المشروعات عادة ما تدخل ضمن مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات هذه المشروعات تمثل جزءا من مدخرات القطاع العائلي. كما أن مدخرات قطاع الأعمال المنظم تتوقف على السياسة التي تتبعها الشركات فيما يتعلق بكيفية توزيع الأرباح بين تكوين الاحتياطات وأرباح الأسهم، بالإضافة إلى السياسة المالية التي تتبعها الدولة نحو هذه الشركات<sup>٣</sup>.

### ج- مدخرات القطاع الحكومي:

تمثل المدخرات لهذا القطاع بالفرق بين إيرادات الحكومة الجارية ونفقاتها الجارية، وتزداد هذه المدخرات بزيادة إيرادات الحكومة من ناحية وبانخفاض النفقات من ناحية أخرى، وتقوم الدولة في كل عام بمراجعة إيراداتها ونفقاتها (الموازنة العامة) فإذا كانت إيراداتها أكبر من نفقاتها فهذا يعني إنها حققت مدخرات تستخدمها في الاستثمار وزيادة التكوين الرأسمالي، أم إذا كلفت إيراداتها أقل من نفقاتها فيعني ذلك إنها حققت عجز (مدخرات سالبة)<sup>٤</sup>.

<sup>١</sup> محيي الدين عمرو، التخلف والتنمية، مرجع سابق، ص ٤٥٥.

<sup>٢</sup> محيي الدين عمرو، مرجع سابق ص ٤٥٥ - ٤٥٦.

<sup>٣</sup> رمزي زكي، مشكلة الادخار، مرجع سابق، ص ٨٦.

<sup>٤</sup> فيدار الحسن، دور المدخرات الوطنية في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مرجع سابق،

ومدخرات هذا القطاع تتسم بالانخفاض والانخفاض الشديد في بعض الدول النامية، وذلك يعود إلى الزيادة الكبيرة في الإنفاق الاستهلاكي العام لمواجهة أعباء الزيادة المترتبة على الزيادة السكانية وتكوين ألبني التحتية حيث تتطلب زيادة الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي تقتضي التوسع في نفقات الجهاز الحكومي. كما أن زيادة النفقات العامة على التسليح والدفاع تسهم مساهمة فعالة في تخفيض معدل المدخرات الحكومية في كثير من الدول، كما أن مرحلة النمو الاقتصادي التي وصلت لها الدولة، وتطور حجم قطاع التجارة الخارجية يلعبان دورا هاما في زيادة المدخرات الحكومية، فالدولة التي قطعت شوطا في التقدم الاقتصادي تكون قادرة على تحقيق معدل للمدخرات الحكومية يكون افضل من غيرها من الدول والتي تقل تقدما عنها، كما أن قطاع التجارة الخارجية يسهم في زيادة مدخرات القطاع العام من خلال زيادة المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية والمتمثل في الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وهي الضرائب على الواردات والضرائب على الصادرات<sup>1</sup>.

#### د- مدخرات القطاع الخارجي.

وتمثل ذلك الجزء من الاستثمارات الذي لم يتم تمويله من المدخرات المحلية، بل يتم تمويله من مدخرات الآخرين والتي يتم الحصول عليها من خلال تعامل الدولة مع العالم الخارجي، وكثير من الدول النامية التي تعتمد على هذا الجزء في زيادة مدخراتها، حيث أن الادخار (الاستثمار) فيها لا يتوقف على الدخل وحده وإنما على صافي التعامل مع العالم الخارجي وخاصة الصلدرات، إذ غالبا ما تشكل حصيلة الصادرات لبعض البلدان النامية نسبة كبيرة في توفير أرصدة نقدية تستخدم في الاستثمار وبذلك يمكن القول أن تنمية الموارد الاقتصادية سواء كانت أولية أو مصنعة وتوجيهها نحو التصدير تعتبر إحدى الوسائل الهامة لتعبئة المدخرات الوطنية والتي تساهم في تمويل مشاريع التنمية<sup>2</sup>.

وعلاوة على ذلك فإن الحوالات التي تتلقاها الدولة من العالم الخارجي تعد عنصرا إضافيا يضاف إلى الناتج القومي الإجمالي، تساعد الدول في زيادة مدخراتها القومية، وتشكل عاملا هاما بالنسبة لموارد هذه الدول.

<sup>1</sup> رمزي زكي، مشكلة الادخار، مرجع سابق، ص ٧٩ - ٨٨.

<sup>2</sup> فيدار الحسن، مرجع سابق، ص ٨٨.

ويعتبر هذا القطاع ذات أهمية بالغة لبعض الدول النامية لما يوفره من موارد النقد الأجنبي يساعد الدول في الحصول على احتياجات الاستثمار من الخارج وذلك لافتقار هذه الدول لوجود قطاع إنتاج سلع الاستثمار داخليا.

#### ١-٤ وسائل تعبئة المدخرات:

##### أ- المدخرات الاختيارية:

يقصد بالمدخرات الاختيارية تلك المدخرات التي يقتطعها الأفراد وقطاع الأعمال من دخولهم وتوجيهها نحو الاستثمار بمحض إرادتهم ورضيتهم، ويأتي ذلك نتيجة الموازنة بين المنفعة الحدية للادخار والمنفعة الحدية للاستهلاك<sup>١</sup>.

يتصف هذا النوع من المدخرات بالانخفاض وعدم الكفاية في الدول النامية، وذلك يعود إلى انخفاض الدخل القومي وسوء توزيعه وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. ومن وسائل تعبئة هذا النوع من المدخرات في الدول النامية، اللجوء إلى المدخرات التعاقدية مثال ذلك عقود التأمين، التي في حقيقة الأمر لها طابع اختياري متمثل في أن المدخر يلجأ إلى هذا النوع من العقود بمحض اختياره وإرادته، وطابع إجباري متمثل في امتناع المدخر عن الدفع للقسط يترتب عليه خصاصة التأمين، كما أن انخفاض مستوى الوعي التأميني مقارنة مع الدول المتقدمة له الأثر الأكبر في انخفاض مدخرات هذا القطاع<sup>٢</sup>.

ومن الوسائل التي يمكن اللجوء إليها في تجميع مدخرات صغار المدخرين إراديا وتوجيهها لأغراض الاستثمار تخفيض أسعار الأسهم. مما يمكن صغار المدخرين من توجيه مدخراتهم للاكتتاب في رؤوس أموال الشركات المساهمة صاحبة هذه الأسهم<sup>٣</sup>، كما قد يكون هناك دور فعال في زيادة المدخرات عن طريق التحكم في سعر الفائدة وزيادة التعامل بالمعاملات الإسلامية.

##### ب- المدخرات الإجبارية.

وهو الادخار الذي لا يمارس فيه المدخر حرية الإرادة والقرار (جزئيا أو كليا)، فهو يمارس الادخار كعملية مفروضة عليه ضمن الإطار المؤسسي الذي يعيش أو يعمل فيه<sup>٤</sup>. ويحتل الادخار

<sup>١</sup> سعدي يوسف تبال، ومحمود سامي عبد الحميد، ١٩٨٣، خدمة التوفير والادخار، كلية البريد العربية-دمشق، ص ٥.

<sup>٢</sup> محيي الدين عمرو، مرجع سابق، ص ٤٥٨ - ٤٥٩.

<sup>٣</sup> المرجع السابق، ص ٤٦٠.

<sup>٤</sup> خليل الشماخ، المدخرات العربية ونوعية المدخرين والعوامل المؤثرة على حجمها وتطورها، مرجع سابق، ص ١٥.



الإجباري في الدول النامية أهمية خاصة لعدم كفاية وقدرة المدخرات الاختيارية على الإيفاء بمتطلبات الخطط التنموية من الناحية التمويلية، كذلك لأن هذه المدخرات تكون نتيجة تشريعات تصدرها الدولة تلزم بها بعض الهيئات والمؤسسات باقتطاع جزء من دخلها جبراً، وكونها أيضاً تقتطع من المنبع قبل وصول الدخل إلى أيدي المدخرين، علاوة على إنها تتسم بسهولة الجباية والاستقرار وضخامة التحصيل.

وتتخذ الدولة عدة طرق لحمل المدخرين على الادخار الإجباري، ومن أهم الطرق المتبعة في ذلك هي<sup>١</sup>:

١. الضرائب: وتعتبر الضرائب أداة مالية يتم بموجبها تحويل جزء من الدخل والثروات جبراً من المدخرين (الأفراد والهيئات والمؤسسات) إلى الحكومة، وتعتبر الضرائب أهم مصادر الإيراد العام في العصر الحديث.

٢. التضخم: يمثل اللجوء إلى التضخم لغرض الادخار الإجباري أحد الوسائل الأساسية التي تلجأ إليها الحكومات لتحويل الموارد من استخدامها الحالية إلى تلك الاستخدامات التي تفضلها أو ترغب بها، والتمويل التضخمي للتنمية يتم في الدول النامية عن طريق وجود عجز في الموازنة، فتلجأ الحكومة عادة للاقتراض لسد هذه الفجوة من البنك المركزي، وهكذا يتم سد هذه الفجوة عن طريق الإصدار الجديد (زيادة عرض النقد).

٣. صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي: وهي اقتطاع جزء ونسبة معينة من دخل المدخر قبل وصول الدخل له وهي سياسة ناجحة في الدول النامية تعمل على تغذية المدخرات الكلية بشكل واضح.

## ١-٥ علاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية

### الادخار والاستهلاك:

يعتبر مستوى الاستهلاك من العوامل الاقتصادية المهمة المحددة للادخار فالادخار يعرف على انه الفرق بين الدخل والانفاق الاستهلاكي وهذا يعكس العلاقة العكسية بينهما. مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. وبذلك فان عملية ضغط الاستهلاك يعتبر امراً ضرورياً لزيادة الادخار، وضغط الاستهلاك يجب ان يتركز في الجزء الترفي والكمالي منه والتي تستهلكه الفئة الغنية من الافراد. اضافة إلى تهذيب العديد من العادات والتقاليد التي تؤدي إلى تقادم الاستهلاك الذي لا يكون ناتج

<sup>١</sup> محيي الدين عمرو، التخلف والتنمية، مرجع سابق، ص ٤٦٠ - ٤٧٤.

عن أسباب حقيقية ذاتية لذلك، وإنما يكون مدفوعا بحب الظهور والتفاخر وإبراز المظهر الاجتماعي والذي منه الاسراف في المناسبات الاجتماعية المختلفة والمبالغة في الانفاق على المباني والعقارات الامر الذي يترك اثر سلبي على معدلات الادخار والتكوين الرأسمالي.

### الادخار والاستثمار:

تقرر النظرية الاقتصادية ان الادخار يتعادل مع الاستثمار، فاذا انفق الافراد جزءا من دخولهم الذي حصلوا عليها في شراء جزء من السلع والخدمات التي تم انتاجها في فترة معينة فان ذلك يعني ان هنالك كمية من الناتج لم تستهلك بعد، كما ان ذلك يعني ان هناك جزءا من الدخل لم ينفق، ومن ثم لا بد ان تكون قيمة الناتج الذي لم يستهلك مساوي تماما لذلك الجزء من الدخل الذي لم ينفق. ولما كان الاستثمار هو ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك وإنما يعاد استخدامه في العمليات الانتاجية فان الادخار - طبقا لهذا التحليل - يعادل الاستثمار<sup>١</sup>.

### الادخار والسياسة المالية:

تلعب السياسة المالية دورا هاما في الاقتصاد القومي، على ان مدى فعالية هذه السياسة يختلف من بلد لآخر تبعا لاختلاف نوعية هذه السياسة. ومن بين الآثار الهامة التي تزاو لها السياسة المالية في الاقتصاد القومي تأثيرها على الميل للاستهلاك. فالسياسة الضريبية التي تتبعها الدولة تؤثر بطريقة مباشرة على حجم الدخول التي يحصل عليها الافراد. فاذا عمدت الدولة مثلا إلى زيادة الضرائب على الدخول فانها تؤثر بلا شك على حجم الدخل الممكن التصرف به، فهي تحجز جزءا من اموال التي كان يحتمل ان تنجح إلى الانفاق أو الادخار وعلى العكس من ذلك نجد انه اذا مدت الدولة إلى تخفيف هذه الضرائب فان ذلك يؤدي إلى زيادة حجم الدخل الممكن التصرف به. وقد لوحظ ان زيادة الضرائب غير المباشرة تؤدي إلى انقاص الميل للاستهلاك، ولعل هذه الحقيقة هي التي تدفع بالحكومات إلى تخفيف من هذه الضرائب في فترات الكساد وزيادتها في فترات الازدهار. كما ان السياسة المالية اذا ما اتخذت الضرائب كأداة لضمان عدالة توزيع الدخول فان تأثيرها على الميل للاستهلاك يكون كبير فالانفاق الحكومي على الخدمات العامة كالصحة والتعليم والامن والقضاء وغير ذلك يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بما يرفع من استهلاك الطبقات متيرة المستفيدة من هذه الخدمات<sup>٢</sup>.

زكي زكي، مشكلة الادخار، مرجع سابق، ص ٤١.

زكي زكي، مشكلة الادخار، مرجع سابق، ص ٥٥.

## ٦-١ الادخار في الفكر الاقتصادي:

### ١-٦-١ - الادخار في النظرية الكلاسيكية:

بُنيت النظرية الكلاسيكية في الطلب الكلي على افتراضين هما<sup>١</sup>:

١. إن العرض يخلق الطلب المساوي له دائما، وعند أي مستوى للعمالة، "وهو ما يعرف بقانون ساي" (Says Law)، ويعني أن كل القيم المنتجة وهي تتحول إلى دخول للمنتجين، يتم إنفاقها بتحويلها إلى طلب حقيقي، سواء على سلع استهلاكية أو على أدوات الاستثمار، وتم تفسير ذلك بأن الدخل الذي لا يستهلك سوف يتم استثماره بالضرورة، أي أن كل ادخار يتحول حتما إلى استثمار. وهو ما يعني التطابق الدائم بين الادخار والاستثمار. فالكلاسيك لم يتصورا أبدا إمكانية اختلال علاقة التساوي بين الادخار والاستثمار لأن كل ما لا يستهلك لابد بالضرورة أن يستثمر، وهذا يستلزم أمرين هما<sup>٢</sup>:

أ- مبدأ حياد النقود:

فالنقود عند الكلاسيك ليست سوى وسيط للتبادل (عربة لنقل القيم)، هذا المبدأ لا يعترف للنقود بأي دور كأداة للاكتناز، فالنقود لا تصلح في الفكر الكلاسيكي لأن تكون مخزنا للقيم، وبالتالي لا تطلب النقود إلا بهدف تحويلها إلى سلع، فالنقود ليست سوى ستار يخفي الحقيقة دون أن يغيرها. هذه الحقيقة هي تبادل السلع بالسلع، وهي أوضح ما تكون في حالة المقايضة، حيث يتأكد أن الإنتاج هو الذي يخلق المنافذ للإنتاج، وإنما لا نستطيع شراء ما نريد إلا ما ينتج، وعليه فالإنتاج (العرض) يخلق طلبا بمقداره تماما دون تخلف.

ب- مرونة حركة الفائدة:

قتضي مبدأ حياد النقود انعدام مبدأ الاكتناز، مما يعني المطابقة التامة بين الادخار والاستثمار كحقيقة حتمية ودائمة، وقد عول الكلاسيك على سعر الفائدة في ضمان استمرار هذا التطابق بين الادخار والاستثمار، فالفائدة في النظرية الكلاسيكية من ناحية عرض رأس المال تمثل ثمن ادخار (مكافأة تأجيل الاستهلاك) أو عائد الحرمان الحالي، أما من ناحية الطلب عليه، فالفائدة

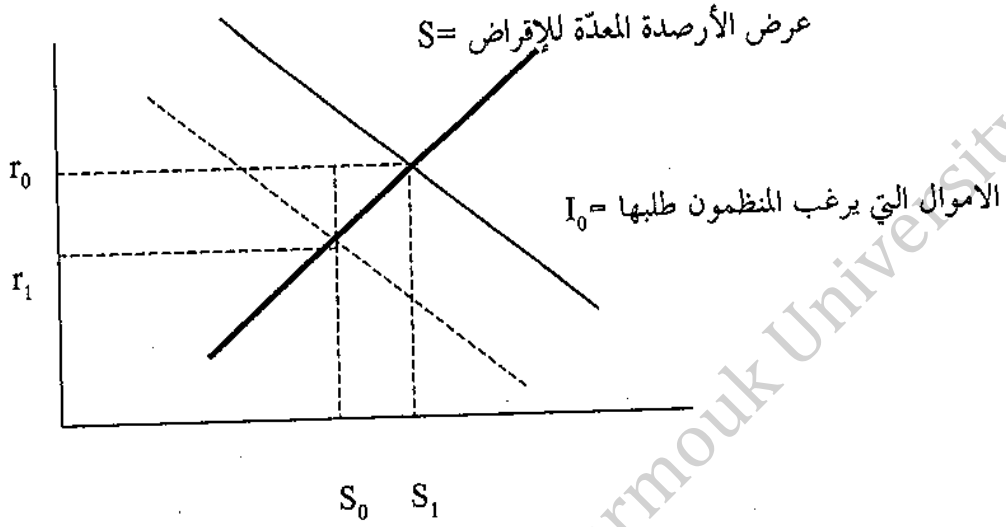
سمير محمد عبد العزيز، ١٩٨٣، الادخار الشخصي والسياسة الضريبية، دراسة تطبيقية في نظرية الاقتصاد الكلي المالية العامة، توزيع منشأة المعارف بالاسكندرية، ص ٤٠.  
اسماعيل هاشم، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الجامعات المصرية-الاسكندرية، ص ٣٠ - ٣١.

هي مقابل استخدام رأس المال، أي هي العبء الذي يتحمله المنظمون وأرباب الأعمال في سبيل الحصول على رأس المال، وعلى ذلك يرتبط الادخار بمعدل الفائدة بعلاقة طردية (موجبة)، حيث أن ارتفاع معدل الفائدة يغيري المدخرين بزيادة مدخراتهم، والعكس في حالة انخفاض معدل الفائدة إذ يتجه الأفراد إلى التوسع في الاستهلاك على حساب المدخرات، لأن سعر الفائدة المنخفض لم يعد كافياً لمقابلة عبء التضحية المتمثلة في تأجيل الاستهلاك أو الامتناع عنه أو الحرمان منه، كما يرتبط الاستثمار (الطلب على رأس المال) بسعر الفائدة بعلاقة عكسية (سالبة)، إذ أن ارتفاع معدل الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على رأس المال، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع عبء القيام بالاستثمارات الجديدة، وعكس ذلك يؤدي انخفاض معدل الفائدة إلى حفز الاستثمارات وزيادة الطلب على رأس المال ومن ثم يصبح عبء هذا الطلب أقل.

٢. يتجه العرض تلقائياً نحو التشغيل الكامل، وبالتالي ثبات حجم الدخل القومي، ويعود ذلك إلى أن الزيادة في الإنتاج لا يهددها نقص الطلب فإن المنتجين سيستمرون في المنافسة على استخدام عوامل الإنتاج إلى الدرجة التي يتساوى عندها نفقة هذه العوامل الحدية مع إنتاجيتها الحدية، وعلى ذلك إذا ارتفع العرض الكلي تلقائياً فلن تحدث عقبات تعترض التشغيل الكامل لأن كل ما ينتج يطلب.

وبما أن وظيفة النقود مقصورة على تسهيل عملية المبادلة ومن ثم استبعاد فرضية الاحتفاظ بالسيولة النقدية، فإن تحديد مقدار الادخار "الذي هو تضحية بتمتع آني للحصول على تمتع أكبر، المستقبل نظراً لثبات حجم الدخل" محكوم بفعل متغير مستقل هو معدل الفائدة. وطبقاً لهذه النظرية فإن سعر الفائدة يتحدد بالسوق بتقاطع الخط البياني للادخار والذي ل مقدار الأموال التي يرغب الأفراد ادخارها وعرضها بضمن معين مع الخط البياني للاستثمار الذي يمثل مقدار الأموال التي يرغب المنظمون طلبها واقتراضها لتمويل استثماراتهم بضمن معين. ند هذا المعدل فقط تتساوى الكميات المدخرة مع الكميات المستثمرة.

وتحديد سعر الفائدة يكون على النحو المبين في الشكل رقم ( ١ ) .



شكل ( ١ )

يبين الشكل (١) أن  $(r_0)$  سعر الفائدة التوازني، وهو سعر الفائدة الذي يحقق التعادل بين عرض وطلب الأرصدة المعدة للإقراض.

أعطت النظرية الكلاسيكية سعر الفائدة أهمية كبيرة كمحدد للإدخار، واعتبرته المتغير المستقل الذي يفسر تغيرات الاستهلاك والإدخار. وأن الإدخار دالة مباشرة (متزايدة) في سعر الفائدة، وعملية الإدخار هي عملية التنازل عن الاستهلاك الحاضر بهدف زيادة الاستهلاك المستقبلي، وسعر الفائدة يمثل في نظرهم ثمن التضحية بالاستهلاك الحالي وذلك نظير الاستهلاك في المستقبل أو ما يطلق عليه "عائد الانتظار" وارتفاع سعر الفائدة كان حافزا للمجتمع على زيادة المدخرات، وسعر الفائدة التوازني يكون عند النقطة التي تتساوى عندها كمية الأرصدة (المدخرات) التي يرغب الأفراد في إقراضها للكميات التي يرغب الآخرون في اقتراضها. وبذلك كون دالة الإدخار عند الكلاسيك على النحو التالي<sup>١</sup>:

$$S = S(r) \dots\dots\dots ١.$$

$$S(r) > 0$$

والمشتقة الأولى لهذه الدالة موجبة إشارة إلى أن الإدخار دالة متزايدة لسعر الفائدة.

$$S = \text{الإدخار}.$$

$$r = \text{سعر الفائدة}.$$

سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

## ١-٦-٢ ثانيا : الادخار في النظرية الكيترية

بداية الفكر الكيترية كانت على أثر الكساد العظيم الذي حدث عام ١٩٢٩، والذي نلب الأساس الذي قامت عليه النظرية التقليدية (قانون ساي)، إذ أن كيتر لم يعتقد في صحة قانون ساي، من منطلق انه ليس صحيحا أن العرض يخلق الطلب. فكيتر يرى أن المنتجين ينتجون الكمية التي يعرفون أن هناك سوقا لها، ومن ثم فإن وجود طلب في السوق هو الذي يؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع هذا الطلب. ورأى كيتر أن مستوى الدخل هو الذي يؤثر على الادخار، وأن أثر سعر الفائدة ينحصر في توزيع الأموال المدخرة بين الشكل السائل وغير السائل (السندات مثلا)، أي أن سعر الفائدة المكافأة الطبيعية للأفراد الذين يتنزلون عن مبدأ السيولة والاحتفاظ بأموالهم على شكل نقود غير سائلة، وبذلك يكون سعر الفائدة الثمن الذي يعادل بين كمية النقود التي يحتفظ بها الأفراد تبعا لتفضيلهم للسيولة وبين كمية النقود كما تقرها السلطات النقدية، وتمثل عرض النقود<sup>١</sup>.

يرجع الخلاف بين كيتر والتقليديين في الواقع إلى اختلاف النظرة إلى النقود، فالتقليديون رأوا في النقود مجرد وسيلة للتبادل، ولذلك فإن كل زيادة في العرض بما تتضمنه من زيادة في الدخل لا بد وان تتحول إلى زيادة في الطلب بنفس المقدار، بينما كيتر اظهر أهمية النقود باعتبارها مخزنا للقيمة، وهكذا فليس من الضروري أن يؤدي العرض إلى زيادة الطلب بنفس المقدار، لأنه قد يتسرب جزء من الدخل بعيدا عن الطلب (الاكتناز)، كما انه من المتوقع أن يزيد الطلب على العرض بإنفاق كميات مكنترة في فترات سابقة<sup>٢</sup>. وبذلك ينهار الأساس الذي قام عليه تحليل النظرية التقليدية القاضي في التطابق الدائم بين العرض الإجمالي والطلب الإجمالي. كما أن سعر الفائدة عند كيتر ظاهرة نقدية بحتة، تتوقف على طلب وعرض النقود فقط بدون الاستثمار، والطلب على النقود عند كيتر قد يكون لباعث المضاربة أيضا، ويكون دالة متناقصة لسعر الفائدة بمعنى أن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، والعكس صحيح، أما منحني عرض النقود فتتحكم به السلطات النقدية<sup>٣</sup>.

وبذلك فإن سعر الفائدة يتحدد عند كيتر من خلال تقاطع عرض النقد الذي يمثل كمية النقود التي تحددها السلطات النقدية، مع منحني الطلب على النقود الذي يتوقف على تفضيل

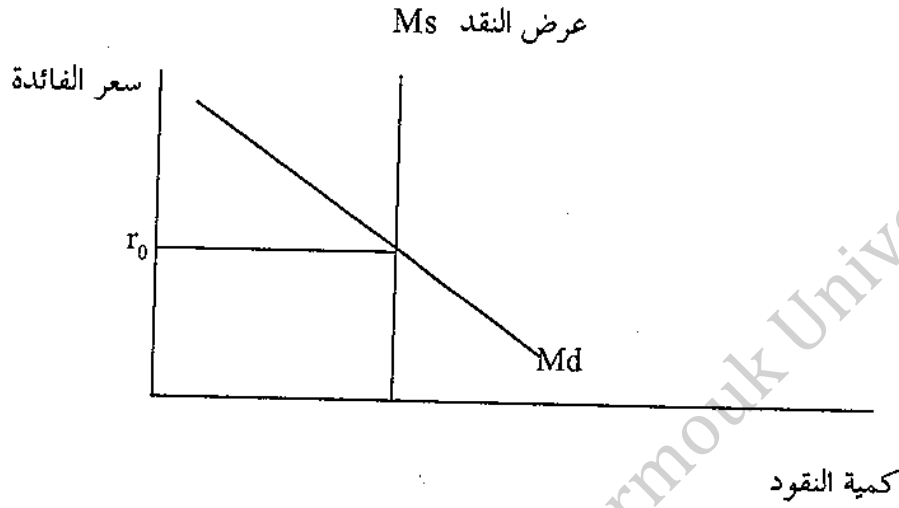
<sup>١</sup> د. اسماعيل هاشم، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص ١٧١.

<sup>٢</sup> حازم البيلوري، ١٩٧١، النظرية النقدية: مقدمة إلى نظرية الاقتصاد التجميعي، جامعة الكويت،

ص ص ٢٨٩ - ٢٩٥.

<sup>٣</sup> المرجع السابق، ص ٣١٨.

سيولة، ويكون على ما هو موضح في الشكل (٢).



شكل (٢)

وبذلك فإن الادخار عند كثير دالة متزايدة للدخل بمعنى أن زيادة الدخل يؤدي إلى زيادة الادخار والعكس صحيح، وليس سعر الفائدة كما كان سائدا في الفكر التقليدي. دالة الادخار عند كثير

$$S = f(y) \quad \dots\dots\dots ٢$$

$$S(y) > 0 \quad \text{المشتقة الأولى تكون موجبة}$$

$$= S \quad \text{الادخار}$$

$$= Y \quad \text{الدخل}$$

وفي ضوء ما تقدم نستطيع ان نقول ان الادخار يتحدد بسعر الفائدة اعتمادا على النظرية التقليدية التي اعطته الاهمية الكبرى، ويتحدد ايضا بالدخل بناء على النظرية الكثرية التي اعطته الاهمية الاكبر.

## ١-٧ نظريات دالة الاستهلاك - الادخار

أولاً: نظرية الدخل المطلق: Keynes: The Absolute Income Hypothesis (AIH).

انطلق كينز (Keynes) في هذه النظرية من افتراض أساس مفاده أن الدخل هو المحدد الأساس والرئيس للإنفاق الاستهلاكي وبالتالي لظاهرة الادخار، مما يعني أن التغيرات التي تحصل في الادخار تفسرها وبصورة أساسية التغيرات في مستوى الدخل، والدخل الذي تعامل معه كينز هو الدخل الموضوع تحت التصرف (الدخل المتاح)<sup>١</sup>.

وقام كينز في تفسير العلاقة بين الدخل والادخار (الاستهلاك) استناداً إلى القانون السيكولوجي الأساسي (Fundamental Psychological Law) القاضي في أن الأفراد يميلون - كقاعدة عامة في المتوسط - إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي كلما زاد دخلهم ولكن ليس بكل الزيادة في مقدار دخولهم، مما يعني أن المستهلكين سوف ينفقون جزءاً ولكن ليس كل الزيادة مختارين بذلك ادخار جزءاً من هذه الزيادة، وعليه فإن مقدار الزيادة الكلية في الدخل تقسم بين الاستهلاك والادخار<sup>٢</sup>.

وبما أن الدخل المطلق حسب هذه النظرية ينقسم كلياً إلى استهلاك وادخار، فإنه يمكن

اشتقاق دالة الادخار على الشكل التالي<sup>٣</sup>:

$$Y_d = C + S \quad \dots \dots \dots ٣$$

$$S = Y_d - C \quad \dots \dots \dots ٤$$

$$C = C_0 + C_1 Y_d \quad \dots \dots \dots ٥$$

$$S = Y_d - C_0 - C_1 Y_d \quad \dots \dots \dots ٦$$

$$S = -C_0 + (1 - C_1) Y_d \quad \dots \dots \dots ٧$$

$$S = -S_0 + S_1 Y_d \quad \dots \dots \dots ٨$$

$$Y_d = \text{الدخل المتاح} ، C = \text{الاستهلاك} ، S = \text{والادخار}$$

<sup>١</sup> ابراهيم ابو سمرة، ١٩٨٠، دالة الاستهلاك في الاردن، دراسة نظرية وعملية تبحث في سلوك الانفاق الاستهلاكي الخاص، الجامعة الاردنية، ص ٥ - ٧.

<sup>٢</sup> سامي خليل، ج ١، نظريات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

<sup>٣</sup> Brown, William, S., Macroeconomics, Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice - Hall



الدالة رقم (٨) يطلق عليها دالة الادخار عند كثير والتي تبين العلاقة الطردية بين الادخار والدخل المطلق أو المتاح، ويمكن كتابة أهم فروضها على الشكل التالي<sup>١</sup>:

١. يمثل المقطع الأول من هذه الدالة (So-) حجم الادخار المستقل الذي لا يتغير بتغير الدخل، ويكون الادخار سالبا عندما يكون الدخل مساويا للصفر. الأمر الذي يعني أن المجتمع يسحب من مدخراته السابقة أو انه يقترض من اجل تأمين حاجاته الأساسية اللازمة لإبقاء الأفراد على قيد الحياة.

٢. المقطع الثاني يمثل مدى استجابة الادخار للتغير الذي يحدث في الدخل، الذي يعرف بالميل الحدي للادخار Marginal Propensity to Save (MPS) والذي يمثل التغير في الادخار S مقسوما على التغير في الدخل Y وتتراوح قيمة ما بين الصفر والواحد

$$0 \leq MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y} \leq 1$$

٣. أما الميل المتوسط للادخار Average Propensity to Save (APS) يمثل نسبة الادخار الكلي إلى الدخل المتاح (  $\frac{S}{Yd}$  ) والميل المتوسط وفقا لهذه الفرضية يتزايد بزيادة الدخل أي انه كلما زاد الدخل المتاح فإن قيمة (  $\frac{S}{Yd}$  ) تتزايد.

ثانيا : فرضية الدخل المقارن (النسبي):

### Duesenberry: The Relative Income Hypothesis (RIH)

قام بصياغة هذه النظرية الاقتصادي جيمس ديزنبري (James Duesenberry) حيث أوضح عدم اتفاهه مع الفروض الأساسية لدالة الاستهلاك (الادخار) التي قدمها كيتز والمتعلقة باعتماد الاستهلاك (الادخار) على مستوى الدخل الحالي. ويقرر ديزنبري أن الاستناد إلى العوامل السيكولوجية المختلفة توضح أن أنماط الإنفاق الخاص بالمستهلكين لا تعد مستقلة عن بعضها البعض ولكن المستهلك يحاول دائما المحافظة على مستوى استهلاكه بالنسبة للآخرين.

ولهذا السبب فإن حجم الاستهلاك لا يعتمد بدرجة مطلقة على الدخل المطلق الذي تحصل عليه الأسر قدر اعتماده على المركز النسبي لهذه الأسرة على سلم توزيع الدخل، وفي حالات النمو المستمر والارتفاع المضطرد في مستويات المعيشة بالنسبة لغالبية السكان، فإن التغير في المركز النسبي للأسر المختلفة فيما يتعلق بتوزيع الدخل سيكون ضئيلا للغاية، وستظل نسبة

<sup>١</sup> سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص ١٠٤٩ - ١٠٥٤.

الاستهلاك إلى الدخل (الميل المتوسط للاستهلاك) ثابتة لا تتغير، وعلى العكس من ذلك لو حل الكساد واتجه مستوى الدخل للانخفاض فإن مستويات الدخل المرتفعة في الماضي ستضع حدوداً دنياً لمستويات المعيشة والتي يرغب المستهلكون في الإبقاء عليها، وهذا يعني أنه بانخفاض مستوى الدخل فإن المستهلكين سيقاومون أي انخفاض في مستويات الاستهلاك مما يؤدي إلى انخفاض الادخار عوضاً عن ذلك وانخفاض الاستهلاك بنسبة أقل من الدخل، وهذا يشير إلى أن دالة الاستهلاك يتم التحرك عليها في حالة زيادة الدخل ولكن لا يتم الرجوع عليها في حالة انخفاض الدخل<sup>١</sup>.

وبذلك فإن الادخار عند ديزنبري يتوقف على دخل الأسرة بالنسبة لدخول الأسر المجاورة والمماثلة لها، وليس على أساس الدخل المطلق، فعلى سبيل المثال لو أن دخل الأسرة قد ارتفع ولكن وضعها النسبي على مقياس الدخل لم يتغير ذلك لأن دخول الأسر الأخرى التي تماثلها قد ارتفعت بنفس النسبة فإن تقسيم دخلها بين الاستهلاك والادخار لن يتغير، مع أن الدخل المطلق للأسرة قد ارتفع فإن الادخار لم يرتفع، أي أن الميل المتوسط للادخار لن يتغير، ومن ناحية أخرى لو أن دخل الأسر الأخرى المماثلة لها قد تغير للارتفاع فإن وضع الأسرة قد تغير بالنسبة إلى وضعها النسبي على مقياس الدخل الأمر الذي يؤدي إلى تقليل نسبة دخلها التي توجه إلى الادخار من أجل زيادة نسبة الاستهلاك لمواكبة الزيادة التي طرأت على استهلاك الأسر المماثلة لها بالرغم من حقيقة عدم تغير دخلها المطلق.

هذا المفهوم للدخل النسبي فإن هذه النظرية تؤكد على طبيعة التقليد والمحاكاة فيما يتعلق بالإفناق الاستهلاكي والادخار، أي أن تقسيم الأسرة لدخلها بين الاستهلاك والادخار يتأثر بالوسط الاجتماعي الذي تعيش فيه والذي سماه ديزنبري بأثر التقليد والمحاكاة (Demonstration effect)<sup>٢</sup>.

من ناحية أخرى يرى ديزنبري أنه بمجرد أن أصبح الأفراد معتادين على مستوى معين من المعيشة فإنهم سيسعون إلى المحافظة عليه بالرغم من انخفاض الدخل، فإذا ما انخفض الدخل لسنوات أقل من الدخل السابق فإن الادخار سوف يهبط حتى يمكن المحافظة على الاستهلاك سابقاً، مما يسبب في ارتفاع متوسط الاستهلاك ويكون ذلك على حساب الادخار، محاولين

السيد عبد المعبود و عثمان محمد عثمان، ١٩٨٦-١٩٨٧، النظرية الاقتصادية الكلية، المكتب الجامعي الحديث، طة الرمل - الإسكندرية، ص ١٥٩ - ١٦١.

سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص ١٠٦٨.

ك أن يكون التغير في استهلاكهم في أضييق الحدود. وفي حالة ارتفاع الدخل النسبي يحدث كس يزداد الميل المتوسط للادخار على الأقل في الزمن القصير.  
 من هذا التحليل للعلاقة بين الدخل والاستهلاك يقرر دينبري أن الإنفاق الاستهلاكي دخار) يعتمد من ناحية على مستوى الدخل الحالي (y) ومن ناحية أخرى على مستويات بشة، والتي تعتمد بدورها على أعلى مستوى للدخل تم تحقيقه في الماضي (Y<sub>0</sub>) وقام بصياغة : الادخار على الشكل التالي<sup>٩</sup>:

$$S = -a_0 + a_1 \frac{y}{y_0} \dots\dots\dots ٩$$

الادخار = S

الدخل الجاري = y

y<sub>0</sub> = أعلى دخل سابق

يمثل المقطع الأول للدالة (- a<sub>0</sub>) قيمة الادخار المستقل غير المعتمد على الدخل، وهو قيمة محب من المدخرات السابقة أو الاقتراض من أجل تأمين الحاجات الأساسية للأفراد، أما المقطع اني (a<sub>1</sub>) فيمثل الميل الحدي للادخار، وتكون نسبة التغير في الادخار ΔS الى التغير في الدخل سي.

وتوضح الدالة (١) العلاقة الطردية ما بين الدخل الجاري والادخار، فلو أن المجتمع قد ميّب بحالة من الركود، فإن الدخل سوف ينخفض مما يجبر الأفراد على تخفيض إنفاقهم 'استهلاكي، ولكن من اجل المحافظة على مستوى معيشتهم السابقة فإن الأفراد سوف يخفضون

خراهم لحساب استهلاكهم مما يؤثر سلبيا على متوسط الادخار (  $\frac{S}{Y/Y_0}$  ) وعلى

مكس في حالة زيادة الدخل فإن مستوى الدخل النسبي يزداد مقارنة مع الدخول الأخرى مما دي الى زيادة متوسط الادخار ويقلل من متوسط الاستهلاك.

لنا : نظرية دورة الحياة للاستهلاك والادخار Modigliani: The Life-Cycle Hypothesis (LCH).

تنطلق هذه النظرية من فكرة تتمثل في أن الأفراد لا يحددون استهلاكهم لكل فترة معينة، بل يخططون لاستهلاكهم على مدى حياتهم بأكملها، وإنما يضعون نصب أعينهم مستوى الاستهلاك في فترة التقاعد من العمل أيضا. أي أن النظرية تنظر إلى الأفراد على أنهم يخططون لاستهلاكهم لإدخارهم عبر فترات طويلة بقصد توزيع استهلاكهم بأفضل طريقة ممكنة (Rational) خلال فترة سنوات حياتهم كلها، والادخار يكون نتيجة أساسية لرغبة الأفراد في توفير الاستهلاك في وقت انقطاع الدخول الجارية (التقاعد).<sup>١</sup>

أدخلت هذه النظرية عنصرين جديدين في تحديد العلاقة بين الاستهلاك (الادخار) والدخل، فمصدر الإنفاق على الاستهلاك لا يتحدد بحجم الدخل الجاري فقط، بل يشتمل على ما قد يحصل الفرد عليه من ثروة في أية لحظة، ومن ناحية أخرى لا يقتصر قرار الفرد بالإنفاق على حدود الفترة الراهنة وإنما يحاول التخطيط لفترة أبعد تمتد إلى ما بعد انقطاع الدخل الجاري. وبذلك يمكن كتابة دالة الاستهلاك هذه على النحو التالي:<sup>٢</sup>

$$C_t = \frac{1}{T}(Y_t + (N-1)\overline{Y_t^e} + A_t) \dots\dots\dots ١٠$$

- T = الفترة التي يتوقع أن يعيشها الفرد.
- C<sub>t</sub> = الاستهلاك في الفترة t .
- Y<sub>t</sub> = الدخل من العمل في فترة t .
- $\overline{Y_t^e}$  = معدل دخل الفرد المتوقع في المستقبل.
- A<sub>t</sub> = القيمة الحالية لإجمالي الأصول التي تؤول إلى المستهلك طيلة حياته.
- N = عدد سنوات العمل.

تبين معادلة (١) أن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل الجاري فقط بل يعتمد أيضا على ما هو متوقع من دخل في المستقبل علاوة على ما يحصل عليه الفرد من أصول، كما يتبين أن

<sup>١</sup> السيد عبد المعبود وعثمان محمد عثمان، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص ١٥١.

<sup>٢</sup> Froyen, Richard T, Macroeconomics: Theories and Policies, Macmillan, London

الاستهلاك (الادخار) يستجيب للتغير الذي يحصل في الدخل، والميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للدخل الجاري يكون:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y_t} = \frac{1}{T} \dots\dots\dots 11$$

ويكون تقريبا نسبة ثابتة، تتحكم به فترة حياة الفرد المتوقعة، أما الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة للدخل المتوقع فيكون:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y^E} = \frac{1}{T} + \frac{N-1}{T} = \frac{N}{T} \dots\dots\dots 12$$

وهذا يبين الأثر الإيجابي لتأثير الدخل المتوقع على الاستهلاك والادخار. وبذلك يكون تأثير الدخل المتوقع إيجابي على الاستهلاك والادخار.

وصاغ موديفلياني دالة الادخار على النحو التالي<sup>1</sup>:

$$S = Y_L - C \dots\dots\dots 13$$

$$S = Y_L - \frac{NL - WL}{NL} \dots\dots\dots 14$$

حيث أن:

$$S = \text{الادخار}$$

$$Y_L = \text{الدخل أثناء فترة العمل}$$

$$NL = \text{العمر الكلي المتوقع}$$

$$WL = \text{عدد سنوات الشيخوخة}$$

والتي توضح أن الادخار خلال الفترة التي يعمل بها الفرد هو نسبة من دخل العمل وهذه النسبة عبارة عن سنوات التقاعد الى سنوات الحياة، وان الادخار خلال فترة العمل يمول الادخار السالب في سنوات التقاعد، كما تشير هذه النظرية الى عدد من العوامل غير المتوقعة التي تؤثر على معدل الادخار الكلي في الاقتصاد مثل هيكل التوزيع العمري للسكان. فمثلا عندما يكون عدد السكان ثابتا ولا يقع أي تغير في حجم الناتج القومي، فلن يكون هناك أي قسدر من

<sup>1</sup> سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 1073.

الادخار القومي، ففي كل لحظة زمنية يتساوى ادخار الأفراد في سن العمل مع إنفاق من هم في سن التقاعد، لا يكون هناك أي ادخار إضافي، أما إذا كان حجم السكان في ازدياد، فمعنى هذا أن الشباب يريدون عن كبار السن، ويكون ادخار المشتغلين أكبر من استهلاك المتقاعدين، ويحقق المجتمع ككل معدلا للادخار القومي<sup>1</sup>.

يقوم أساس هذه النظرية على وضع خطط الاستهلاك بطريقة عقلانية لتحقيق مستوى مساوٍ من الاستهلاك عن طريق الادخار في الفترات التي يكون فيها الدخل مرتفعا والسحب من هذه المدخرات في حالة الدخل المنخفض، وهذا التخطيط يعتمد على الدخل خلال فترة العمل، وإن نسبة الاستهلاك تكون ثابتة خلال سنوات الحياة، أي أن الميل المتوسط للاستهلاك (للادخار) ثابت في المدى الطويل. والإنفاق الاستهلاكي (الادخار) في فترة العمل يمول بواسطة دخل عمل سنوات الحياة إضافة إلى مجموع الأصول التي من الممكن الحصول عليها على طول حياة الفرد، وتقوم هذه النظرية - كما هو واضح - على أن الأفراد على قدر كبير من الوعي والرغبة في الاحتياط ضد سنوات الشيخوخة، وأنهم قادرون على تحديد توقعاتهم للمستقبل، ومن ناحية أخرى تفترض النظرية أن مدخرات الأفراد من الدخل أو الثروة لا تحقق أي عائد يضاف بالتالي إلى قيمتها في المستقبل، ولا تدخل النظرية في اعتبارها أن الأفراد قد لا يرغبون في إنفاق كل دخولهم خلال سنوات العمر المتوقع وإنما يفضلون ترك ميراث لنوحيهم، كما أن تركيب الأسرة وأعمار أعضائها لا يدخل في حساب النظرية<sup>2</sup>.

#### رابعا : نظرية الدخل الدائم : Friedman: Permanent Income Hypothesis (PIH)

تفترض هذه النظرية أن الأفراد يحددون استهلاكهم (ادخارهم) في ضوء فرض الإنفاق المتاح لهم على المدى البعيد، وليس على أساس ما يحصلون عليه من الدخل الجاري، فالفرد الذي يتقاضى أجره في نهاية الأسبوع مثلا لا يقوم بإنفاق هذا الدخل في نفس اليوم ولا ينفق شيئا إضافي في بقية أيام الأسبوع، بل العكس يكون استهلاك الفرد متناسبا طيلة أيام الأسبوع، فالفرد لا يربط استهلاكه اليومي بالدخل الذي يحصل عليه كل يوم، وإنما بمتوسط الدخل اليومي، وبذلك يتحدد الاستهلاك على أساس الدخل للفترة الطويلة وليس للفترة الجارية فقط<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> السيد عبد المعبود وعثمان محمد عثمان، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سابق ص ص ١٥٤ - ١٥٥.

<sup>2</sup> السيد عبد المعبود وعثمان محمد عثمان، مرجع سابق، ص ص ١٥٥ - ١٥٦.

<sup>3</sup> سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص ص ١٠٦٨ - ١٠٧٩.

تحدد الاستهلاك في ظل هذه النظرية كنسبة معينة من الدخل الدائم على النحو التالي<sup>١</sup>:

$$C_p = KY_p \dots\dots\dots ١٥$$

حيث تشير كل من  $C_p$  ،  $Y_p$  إلى الدخل والاستهلاك على الترتيب، بينما تشير  $K$  إلى نسبة بينهما والتي قدر فريدمان أن قيمتها تستند إلى عوامل كثيرة أهمها أسعار الفائدة، والتوزيع عمري للسكان، ويقرر فريدمان أن كل من الدخل والاستهلاك ينبغي تقسيمها إلى جزأين: ثابت (Permanent) وانتقالي (Transitory) على الشكل التالي:

$$Y = Y_p + Y_t \dots\dots\dots ١٦$$

$$C = C_p + C_t \dots\dots\dots ١٧$$

حيث تشير كل من  $C$  ،  $Y$  إلى الدخل والاستهلاك، بينما تشير  $C_p$  ،  $Y_p$  إلى الدخل الثابت الاستهلاك الثابت، في حين  $C_t$  ،  $Y_t$  تشير إلى الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي، والافتراض الذي يفترضه فريدمان أنه لا توجد علاقة منتظمة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي، أي أن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الانتقالي يعادل الصفر، ويتضمن الدخل الانتقالي كافة لبود غير المتوقعة مثل التغيرات المؤقتة في الدخل نتيجة لبعض العوامل الموسمية أو التقلبات لدورية... الخ، في حين أن الدخل الثابت هو الذي ينظر إليه بواسطة الأفراد على أنه الدخل لعادي، وفي الواقع فإن مفهوم الدخل الثابت هو مفهوم يتعلق بالمستقبل أكثر من تعلقه بالحاضر، الرغم من عدم وجود وسيلة عملية لقياسه بهذا الشكل، ولهذا فإن فريدمان يأخذ الدخل الثابت على أساس إعطاء أوزان مختلفة للسنين السابقة، على النحو التالي<sup>٢</sup>:

$$Y_t^P = \lambda(Y_t^P) + (1 - \lambda)Y_{t-1}^P \dots\dots\dots ١٨$$

وبتعويض (٤) في معادلة (١) تكون دالة الاستهلاك كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$C = K\lambda Y_t^P + K(1 - \lambda)Y_{t-1}^P \dots\dots\dots ١٩$$

<sup>١</sup> Robert J. Gordon, Macroeconomics, Harper Collins College Publishers P. 512

<sup>٢</sup> صقر احمد صقر، ١٩٨٧، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، ص ص ١٨١ - ١٨٢.

وفي هذه المعادلة يكون الميل الحدي للاستهلاك من الدخل الجاري ( $K\lambda$ ) وهو اقل من الميل المتوسط للاستهلاك في المدة الطويلة  $K$ . ولهذا فإن نظرية الدخل الدائم تؤكد اختلاف الميل الحدي للاستهلاك في المدة القصيرة عن الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك في المدة الطويلة، وتفسير ذلك ببساطة في عدم تغير الأفراد لأنماط استهلاكهم، إلا بعد ما يتأكدون من أن الزيادة في الدخل دائمة وليست طارئة<sup>١</sup>.

ويعني ذلك بوضوح أن زيادة الدخل تنعكس في المدة القصيرة في انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك وزيادة الميل المتوسط للادخار لأن الأفراد قد لا يتوقعون أن تكون هذه الزيادة دائمة، ومع استمرار الزيادة في الدخل يقوم الأفراد بتعديل أنماط استهلاكهم في ضوء (الدخل الدائم) الذي أصبح أكثر ارتفاعاً.

#### ١-٨ الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة<sup>٢</sup> (Virmani 1986).

استعرض الباحث في هذه الدراسة أهم العوامل التي تلعب دوراً كبيراً في تفسير ظاهرة اختلاف نسبة الادخار فيما بين الدول وفي الدولة الواحدة عبر الزمن. حيث بدأ الدراسة بالإجابة على سؤال رئيسي هو: لماذا يقوم الفرد بالادخار؟

أجاب على هذا لسؤال بأربعة نقاط رئيسية: من أجل الاستهلاك في المستقبل، من أجل التחסب للأموال الطارئة في المستقبل (الادخار الاحتياطي)، الرغبة في إبقاء جزء من الثروة على شكل اراث خصوصاً للأبناء، وجود عوامل أخرى مثل الفرص البديلة الموجودة في السوق والسياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومات من اجل تشجيع الأفراد على الادخار.

وأهم النتائج التي خرجت بها الدراسة كانت:

١. عند دراسة موضوع الادخار فأنا يجب أن نعرف أن هنالك ظروف وسياسات خاصة بكل بلد تسبب اختلاف نسبة الادخار فيما بين الدول وتسبب أيضاً اختلاف نسبة الادخار في الدولة الواحدة باختلاف الزمن.

<sup>١</sup> سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص ص ١٠٨٤ - ١٠٨٧.

<sup>٢</sup> Virmani, Arvind 1986, The Determinants Of Savings In Developing Countries: Theory, Policy and Research Issue, Development Research Department Economics and Research Staff World Bank, Discussion Paper, Report No. 186, P P 1- 47



٢. نتيجة للجدل الواسع الذي دار حول سلوك الادخار، فقد حددت أهم المتغيرات التي تؤثر على حجم الادخار خصوصا في الدول المتقدمة والتي تمثلت في: تقييد السيولة، البرامج العامة المتعلقة في الأمن الاجتماعي، الإرث ودوره في التأثير على المدخرات، العمل ضمن نطاق الشركات.

٣. أما بالنسبة للدول النامية، فهناك عوامل أخرى تؤثر في الادخار، منها: عدم تطور السوق في هذه الدول بشكل يساعد على زيادة المدخرات خصوصا ائتمان السوق (credit market) وقطاع التأمين والإنفاق على البنية التحتية والتعليم والصحة، والامتداد في تركيبة الأسرة (extended family structures)، والتغير في أسعار التبادل التجاري (terms of trades changes)، وأخيرا الأثر الديمغرافي واستمرار هذه الدول في الاعتماد على التمويل التضخمي.

ثانيا: دراسة<sup>١</sup> (Ashok K. 1989).

هدفت الدراسة الى بيان أثر النمو في الدخل والتغير في الهيكل العمري للسكان على الادخار في بعض الدول الآسيوية (الفلبين، تايلند، إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، كوريا، سيريلانكا، الهند). ولأجل ذلك تم استخدام معادلة خطية استخدم فيها الادخار الوطني كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة التي تمثل المحددات الاقتصادية للادخار الوطني فكانت: (معدل دخل الفرد الحقيقي، النمو في دخل الفرد الحقيقي، نسبة الاستهلاك الى الدخل، نسبة من هم بين (١٥-٦٤) سنة من السكان، التضخم، الصادرات كنسبة من الناتج القومي الإجمالي). ودلت النتائج على أن أثر النمو في الدخل على الادخار كان إيجابيا في الدول التي تعرضت لها الدراسة، حيث كان بالمعدل زيادة معدل النمو بنسبة (١) تؤدي إلى زيادة (١) في معدل الادخار في الأجل الطويل، أما نسبة الإعالة الكلية المتمثلة في من هم تحت سن (١٥) وفوق (٦٤) سنة فقد كان أثرهما سلبيا على الادخار ويتمتع بمعنوية إحصائية عالية حتى أن انخفاض هذه النسبة بمعدل (١) تؤدي الى زيادة معدل الادخار بنسبة (١,٦)، خصوصا في الهند وكوريا وماليزيا وسنغافورة وسيريلانكا.

<sup>١</sup> Ashok K. Lahiri, 1989, Dynamic Of Asian Savings, The Role Of Growth And Age

.Structure, IMF Working Paper, P. P. 228 - 253

ثالثاً: دراسة (الجومرد<sup>١</sup> ١٩٩٠).

قام الباحث بدراسة أثر العوامل الاقتصادية المحددة للادخار في ثمان من الدول النامية (كوريا، الإكوادور، كولومبيا، مالطا، بارغواي، الفلبين، بنما، جاميكا) مع التركيز على العراق، مستخدماً لذلك بيانات على شكل سلسلة زمنية (١٩٦٤ - ١٩٨٠) وقد تناول المحددات الاقتصادية التالية: (الدخل الجاري، الدخل الدائم والانتقالي، التوزيع الوظيفي للدخل، الأسعار وتوقع الأسعار، معدل النمو في الدخل، الهيكل العمري للسكان والادخار الريفي والحضري)، حيث قام بتقدير أثر كل من العوامل السابقة على الادخار الشخصي على حد، وقد كانت نتائجه تدل على إن الدخل الجاري كان من المحددات الرئيسية للادخار الشخصي في تلك الدول، وله تأثير إيجابي على الادخار، حتى أن الميل الحدي للادخار في العراق بلغ (٣١)، كما أن أثر الدخل الانتقالي الإيجابي على الادخار الشخصي أكبر من تأثير الدخل الدائم، حيث كان معامل الدخل الدائم (١٤) بينما معامل الدخل الانتقالي كان (١٦)، أما معدل النمو في الدخل كان له أثر إيجابي أيضاً، وبالنسبة إلى الأسعار فإنه لم يكن هنالك أثر واضح الاتجاه، إلا أن التغير في الأسعار كان له أثر سلبي على الادخار في تلك الدول موضوع الدراسة، وأثر نسبة الإعالة على الادخار فكان إيجابي في العراق على عكس ما هو متوقع وقد فسر ذلك بوجود نسبة ممن هم تحت سن العمل يشاركون في العملية الإنتاجية وخاصة في المناطق الريفية.

رابعاً: دراسة<sup>٢</sup> (Klaus, Steven and Giancarlo, 1992).

ركزت هذه الدراسة على اختبار كيفية استجابة الادخار لبعض المتغيرات الاقتصادية في عشرة من الدول النامية هي (بوتسوانا، كولومبيا، اكو أدور، هندوراس، كوريا، فلبين، بر اغوي، تايلاند، جنوب أفريقيا، تايوان) حيث استخدم الباحث معدل الادخار كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فشملت (الدخل والنمو في الدخل، سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم، الادخار الأجنبي، نسبة الإعالة).

<sup>١</sup> د. أثيل عبد الجبار الجومرد، ١٩٩٠، محددات الادخار الشخصي في الدول النامية مع الإشارة إلى العراق، مجلة تنمية الرفادين، ص ص ١٥٧ - ١٩٤.

<sup>٢</sup> Klaus, S. H., Steven B. W., And Giancarlo, C, 1992, Household Saving In Developing Countries: First cross - Country Evidence, The World Bank Economic Review P.P. 529 -547.

وباستخدام بيانات مختلطة (Panel Data) للفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٥) دلت النتيجة الأساسية على أن الدخل له الأثر الأساسي الإيجابي في الادخار لهذه الدول أي أن الدولة تستطيع أن تدخر أكثر كلما كان دخلها مرتفع، وأثر النمو في الدخل كان إيجابيا أيضا ، حيث أن نمو الدخل بمعدل (١) يؤدي الى زيادة الادخار بنسبة (٥,٠) .

أما سعر الفائدة فلم يكن من العوامل المشجعة على الادخار في هذه الدول حيث كان أثره سلبيا دون أن يتمتع بدلالة معنوية، وينطبق ذلك على التضخم الذي كان ذو اثر سلبي وغير معنوي أيضا ، وبالنسبة الى اثر المتغيرات الديمغرافية فقد كان سلبيا ويتمتع بمعنوية عالية، كما هو متوقع ومتفق مع نظرية دورة الحياة التي تؤكد ذلك.

خامسا: دراسة<sup>١</sup> (Edwards 1996).

تتكون الدراسة من جزأين رئيسيين الجزء الأول تناول فيه مقارنة بين الادخار الخاص والحكومي لمجموعة من الدول (أمريكا اللاتينية، آسيا، أفريقيا وبعض الدول المتقدمة الأوروبية) للفترة (١٩٨٣-١٩٩٢) حيث أن دول أمريكا اللاتينية كانت أقل هذه الدول في حجم الادخار الخاص، أما الادخارات الحكومية فيها فكانت في المرتبة الثانية، وعند جمع الادخار الخاص والحكومي (الوطني) فإنها تعود الى أقل الدول ادخارا ، على العكس من دول شرق آسيا التي كانت أكثر الدول ادخارا حتى بلغت نسبة الادخار فيها ما نسبته (٣٠-٤٠%) من الناتج المحلي الإجمالي.

أما الجزء الثاني فقد قام الباحث فيه بتقدير دالة الادخار الخاص والحكومي لـ (٣٦) دولة منها (١١) دولة صناعية و(٢٥) دولة نامية، وتناول فيها المحددات التالية: (نسبة الإعالة، الادخار الحكومي، معدل دخل الفرد، النمو في معدل دخل الفرد، نسبة عرض النقد من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم، عدم الاستقرار السياسي، وبعض العوامل الأخرى). ودلت نتائج الدراسة على أن معدل النمو في "معدل دخل الفرد" كان له أثر كبير وإيجابي على الادخار وله دلالة إحصائية عالية، كما أن النمو المتسارع في معدل دخل الفرد يؤدي إلى زيادة الادخار وبالتالي زيادة الدخل، كما كان معامل نسبة عرض النقد من الناتج المحلي

Edwards. S, 1996, Why Are Latin American's Savings Rates So Low?

An International Comparative Analysis, Journal Of Development Economics, Volume 51, P P 5 - 44

الإجمالي يدل على العلاقة الموجبة مع الادخار، أما سعر الفائدة الحقيقي فلم يكن له دلالة إحصائية في كل الحالات كما هو الحال في معدل التضخم والاستقرار السياسي فليس لهما دلالة إحصائية، أما عند تقدير دالة الادخار الحكومي فقد كان عامل الاستقرار السياسي له أثر عكسي على الادخار الحكومي، مما يعني أن عدم الاستقرار في الحكومات أو نظام الحكم يؤدي إلى انخفاض الادخار الحكومي وبالتالي الادخار الكلي، وقد قيس عدم الاستقرار السياسي بعدد مرات تغيير الحكومة أو الانقلابات في الدولة.

أما بالنسبة للاردن فان معظم الدراسات التطبيقية ركزت على جانب الاستهلاك دون ان يُحظى الادخار بالاهتمام المطلوب فقد كانت الدراسات التي تناولت موضوع الادخار قليلة ان لم تكن نادرة في الاردن.

الفصل الثاني  
واقع الادخار في الأردن ودوره  
في النمو الاقتصادي  
للفترة (١٩٧٦ - ١٩٩٥)

## الفصل الثاني واقع الادخار في الأردن ودوره في النمو الاقتصادي للفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٥

### ١-٢ المقدمة:

تسعى جميع دول العالم دون ما استثناء إلى زيادة مدخراتها من اجل النهوض بمستوى أدائها الاقتصادي، لان الواقع العملي يدل على أن زيادة المدخرات وحشدتها في الاقتصاد القومي يعتبر شرطا لازما لعملية التنمية الاقتصادية، كما ويعتبر السعي نحو الاعتماد على المصادر المحلية والذاتية في تمويل الخطط التنموية من اجل تحقيق التنمية من افضل وسائل التمويل لما تعطيه للدولة من حرية في اتخاذ وتنفيذ القرارات، كذلك تعبر عن مدى وعي المواطنين وتصميمهم على تحقيق التنمية المنشودة.

ويختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد مفهوم موحد للادخار. فنجد بعضهم يستخدم مفهوم الإدخارات المحلية (DOMESTIC SAVINGS)، وبعضهم يفضل استخدام مفهوم الإدخارات الوطنية (NATIONAL SAVINGS) وآخرون يميلون إلى استخدام مفهوم الادخارات القومية او الكلية (TOTAL SAVING).

سيتم في هذا الفصل قياس حجم وهيكل تطور الادخار في الأردن طبقا للمفاهيم المذكورة أعلاه اعتمادا على البيانات المنشورة حديثا من قبل دائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي فيما يتعلق بالحسابات القومية، وبعد ذلك تقدير مدى مساهمة المدخرات القومية في النمو الاقتصادي.

### ٢-٢ الادخار في الأردن:

#### ١-٢-٢ أولا: المدخرات المحلية. (DOMESTIC SAVINGS)

تمثل المدخرات المحلية في الأردن طبقا لهذا المفهوم بالفرق بين الناتج المحلي الإجمالي بسعر سوق الجاري والإنفاق الاستهلاكي الكلي (العام والخاص)<sup>١</sup>. وطبقا لهذا المفهوم/ يوضح الجدول م (١) حجم المدخرات المحلية في الأردن للفترة (١٩٧٦ - ١٩٩٥).

بد الله المالكي، الادخار والادخارات الاجنبية والادخارات الأردنية "السالبة"، البنك في الاردن، ص ٢٤.

جدول رقم (١)

حجم المدخرات المحلية للفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٥

بالمليون دينار

المدخرات المحلية SD***	الاستهلاك الكلي CT	الناتج المحلي الإجمالي GDP	السنة
٧٥,٤-	٦٢٢,٨	٥٤٧,٤	١٩٧٦
٦٥,٨-	٧٤٢,٢	٦٧٦,٤	١٩٧٧
١٠٥,٧-	٨٨٥,٠	٧٧٩,٣	١٩٧٨
٢٠١,١-	١١٨٢,١	٩٨١,٠	١٩٧٩
٩٠,٢-	١٢٧٠,٥	١١٨٠,٣	١٩٨٠
١٢٨,٥-	١٥٩٧,٨	١٤٦٩,٣	١٩٨١
٢٣٤,٧-	١٩٣٥,٨	١٧٠١,١	١٩٨٢
٢٢٣,٨-	٢٠٥٢,٥	١٨٢٨,٧	١٩٨٣
٢٠١,٦-	٢١٨٣,٠	١٩٨١,٤	١٩٨٤
٣٠٦,٣-	٢٣٢٦,٥	٢٠٢٠,٢	١٩٨٥
١٢١,١-	٢٢٨٤,٧	٢١٦٣,٦	١٩٨٦
٤٧,٩-	٢٢٥٦,٥	٢٢٠٨,٦	١٩٨٧
٣٣,٦	٢٢٣٠,٨	٢٢٦٤,٤	١٩٨٨
١١٨,٢	٢٢٥٣,٩	٢٣٧٢,١	١٩٨٩
٢٧,٩	٢٦٤٠,٤	٢٦٦٨,٣	١٩٩٠
٧٣,٥	٢٧٨١,٦	٢٨٥٥,١	١٩٩١
٥٤,٠	٣٤٣٩,٠	٣٤٩٣,٠	١٩٩٢
٢٣٣,١	٣٥٦٨,٦	٣٨٠١,٧	١٩٩٣
٤٣٦,٨	٣٧٦٤,٥	٤٢٠١,٣	*١٩٩٤
٥٥٠,٢	٤١٠٤,٤	٤٦٥٤,٦	**١٩٩٥

المصدر:-

١. ١٩٧٦ - ١٩٩١ دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية (١٩٥٢-١٩٩٢) تشرين أول ١٩٩٤.
٢. ١٩٩٢-١٩٩٥، البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية، الشهرية المجلد ٣٣-العدد ١٢، كانون أول ١٩٩٧.
٣. \* بيانات فعلية أولية.

\*\* تقديرات لجنة تقييم الوضع الاقتصادي.

\*\*\* تم حسابها من قبل الباحث (الناتج المحلي الإجمالي - الاستهلاك الكلي).

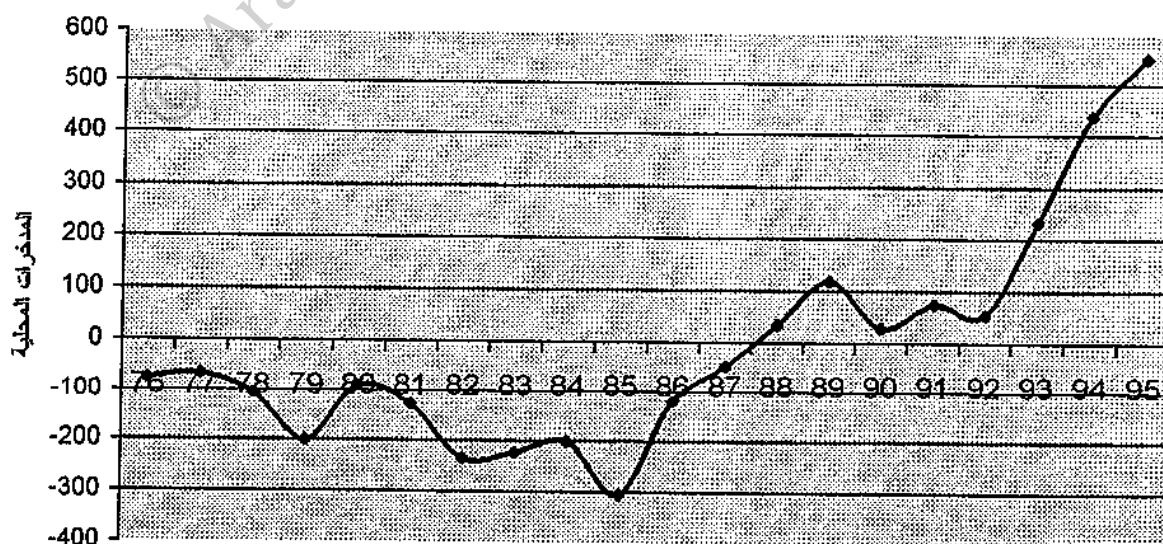
تبين بيانات جدول رقم (١) إن المدخرات المحلية بقيت بالقيمة السالبة من بداية الدراسة لغاية عام ١٩٨٧، وتحولت إلى القيمة الموجبة بعد ذلك، كما وبين الجدول التذبذب الواضح في قيمة المدخرات المحلية سواء كانت بالقيمة السالبة أو الموجبة.

وتعطي القيمة السالبة للمدخرات المحلية للفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٧) دليلا واضحا على أن قيمة الإنفاق الاستهلاكي الكلي كان أكبر من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، إضافة إلى تذبذبا ارتفاعا وانخفاضا، حيث بدأت بـ (-٧٥,٤) مليون دينار وانخفضت إلى (-٢٠١,١) عام ١٩٧٩، ومن ثم ارتفعت إلى (-٩٠,٢) مليون دينار عام ١٩٨٠، ووصلت إلى اقل قيمة لها عام ١٩٨٥ عندما بلغت (-٣٠٦,٣) مليون دينار، قبل أن ترتفع إلى أعلى قيمة لها بالإشارة السالبة في عام ١٩٨٧ عندما وصلت إلى (-٤٧,٩) مليون دينار.

أما الفترة (١٩٨٨-١٩٩٥) والتي تحولت فيها المدخرات المحلية إلى القيمة الموجبة، شهدت أيضا تقلبا واضحا من سنة إلى أخرى، حيث بدأت بقيمة متواضعة بلغت (٣٣,٦) مليون دينار وارتفعت في السنة التالية إلى (١١٨,٢) مليون دينار. ومن ثم انخفضت في عام ١٩٩٠ إلى اقل قيمة لها بالإشارة الموجبة عندما وصلت إلى (٢٧,٩) مليون دينار وبقي الحال كذلك حتى أخذت المدخرات المحلية الاتجاه التصاعدي في آخر ثلاث سنوات من فترة الدراسة.

ويمكن بيان الانخفاض الشديد والتذبذب الكبير للمدخرات المحلية للفترة ١٩٧٦-١٩٩٥ من خلال منحنى المدخرات المحلية الموضح في الشكل رقم (١).

الشكل رقم (١) منحنى الاذخارات المحلية للفترة 1976 - 1995





وبما أن الادخار يعرف بالمتبقي من الدخل بعد الاستهلاك، فإن الاستهلاك في الأردن لعب دورا بارزا في خفض المدخرات المحلية على هذا النحو، فزيادة الاستهلاك الكلي بشقيه العام والخاص (كما هو واضح في ملحق رقم (٢)) بنسبة بلغت بالمتوسط (٢,١١٪) عن الناتج المحلي الإجمالي للفترة ١٩٧٦-١٩٨٥، جعلت المدخرات المحلية سالبة لتلك الفترة. الأمر الذي يعني أن المملكة كانت تعيش بمستوى يفوق ما يمكن أن يوفره دخلها المحلي في تلك الفترة، وتعود النسبة الكبرى في تزايد حجم الاستهلاك الكلي إلى حجم الاستهلاك الخاص الذي شكل ما يقارب (٧٥٪) من الاستهلاك الكلي، أي أن ثلاثة أرباع الاستهلاك الكلي يوجه إلى الاستهلاك الخاص، كما أن نصيب الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي الإجمالي بلغ بالمتوسط (٧٨٪)، حيث كانت (٨٢٪) للفترة ١٩٧٦-١٩٨٧، وانخفضت إلى (٧٠,٥٪) للفترة ١٩٨٨-١٩٩٥.

وتأثرت المدخرات المحلية سواء كانت بالقيمة السالبة أو الموجبة بمعدلات النمو التي شهدتها كل من الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الكلي كما هو موضح في ملحق رقم (١، ٢) فقد تراجعت المدخرات المحلية من (-١٠٥,٧) مليون دينار إلى (-٢٠١,١) مليون دينار عام ١٩٧٩ أي بتراجع نسبته ٩٠٪، وذلك على أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي (٢٦٪) مقارنة مع (٣٤٪) للاستهلاك الكلي، ويعود السبب الكبير في نمو الاستهلاك الكلي في ذلك العام إلى النمو الكبير الذي شهدته الاستهلاك الحكومي الذي نما بمعدل ٤٤٪ مقابل نمو (٣٠٪) للاستهلاك الخاص، كما وتراجعت المدخرات المحلية إلى (-٣٠٦,٣) مليون دينار أو ما نسبته (٥٢٪) في عام ١٩٨٥، عندما نما الناتج المحلي الإجمالي بقيمة متواضعة بلغت ١,٩٥٪ مقابل ٦,٥٧٪ للاستهلاك الكلي، والنمو للاستهلاك الكلي بهذه النسبة كان يرجع إلى النمو الذي شهدته الاستهلاك الخاص الذي بلغ ٨,٨٨٪ مقابل تراجع في قيمة الاستهلاك الحكومي بلغ ٢,٥ مليون أو ما نسبته (-٥٤,٠).

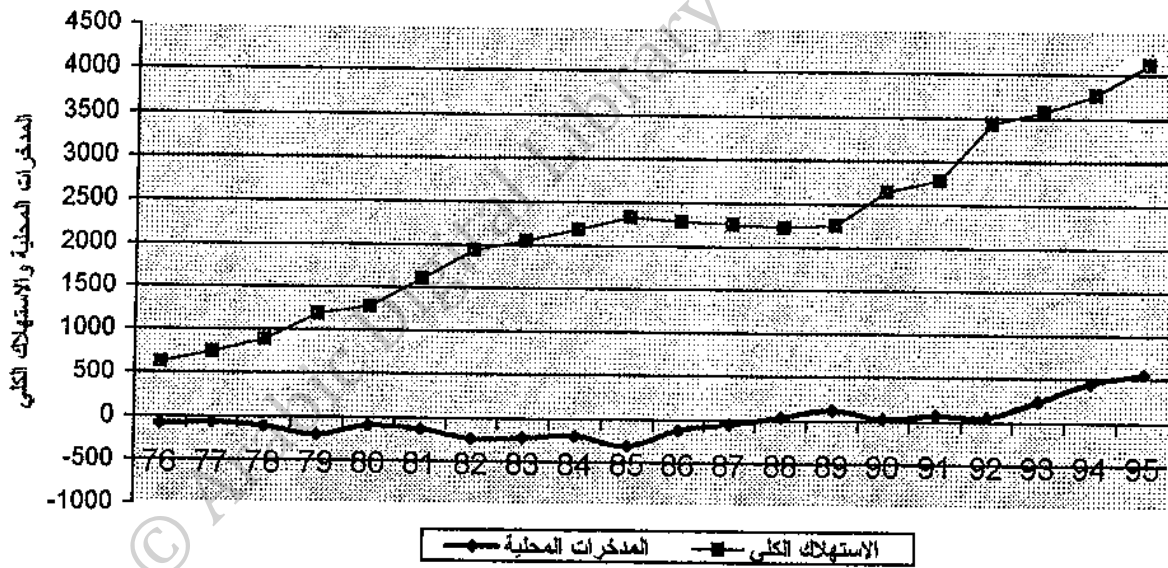
وحققت المدخرات المحلية ولأول مرة قيمة موجبة بلغت ٣٣,٦ مليون دينار عام ١٩٨٨، عندما تراجع معدل الاستهلاك الكلي بنسبة (-١,١٣٪) ونمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي (٧,٧٪). ويعود التراجع في الاستهلاك الكلي إلى التراجع الملحوظ في الاستهلاك الخاص الذي تراجع من ١٦٦٩,٨ مليون دينار إلى ١٦٢٦,٥ مليون دينار أو ما نسبته (-٢,٥٩٪) وشهدت المدخرات المحلية تحسنا ملحوظا عام ١٩٨٩ عندما بلغت ١١٨,٢ مليون دينار، بنمو بلغ ٢٥٢٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٨، وذلك على أثر نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٤,٨٧٪ مقابل ١٪ للاستهلاك الكلي قبل أن تتأثر بشكل كبير بالأحداث التي نجمت عن حرب الخليج في عام ١٩٩٠ وما أدت إليه من زيادة نسبة الاستهلاك بشكل كبير بلغ ١٧,١٤٪، الذي أثر سلبا على

المدخرات المحلية التي تراجمت إلى ٢٧,٩ مليون دينار بتراجع نسبته ٧٦,٤٪ عما كانت عليه في عام ١٩٨٩.

ونمو الاستهلاك الكلي بنسبه ٢٤٪ في عام ١٩٩٢، (الذي كان مركزا في الاستهلاك الخاص الذي نما بمعدل ٣٠٪، مقابل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٢٢٪)، كان من العوامل الرئيسية التي أثرت سلبا على المدخرات المحلية التي تراجمت من ٧٣,٥ مليون دينار إلى ٥٤,٠ مليون دينار، بتراجع نسبته ٢٧٪.

وما أن استقرت الأوضاع الاقتصادية و أخذ الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدلات تفوق الاستهلاك الكلي مع نهاية عام ١٩٩٣، حتى أخذت قيمة المدخرات المحلية في التصاعد بشكل ملحوظ، ويمكن بيان تطور الاستهلاك الكلي والمدخرات المحلية بالشكل البياني رقم (٢).

الشكل رقم (2) الاستهلاك الكلي والمدخرات المحلية للفترة 1976 - 1995

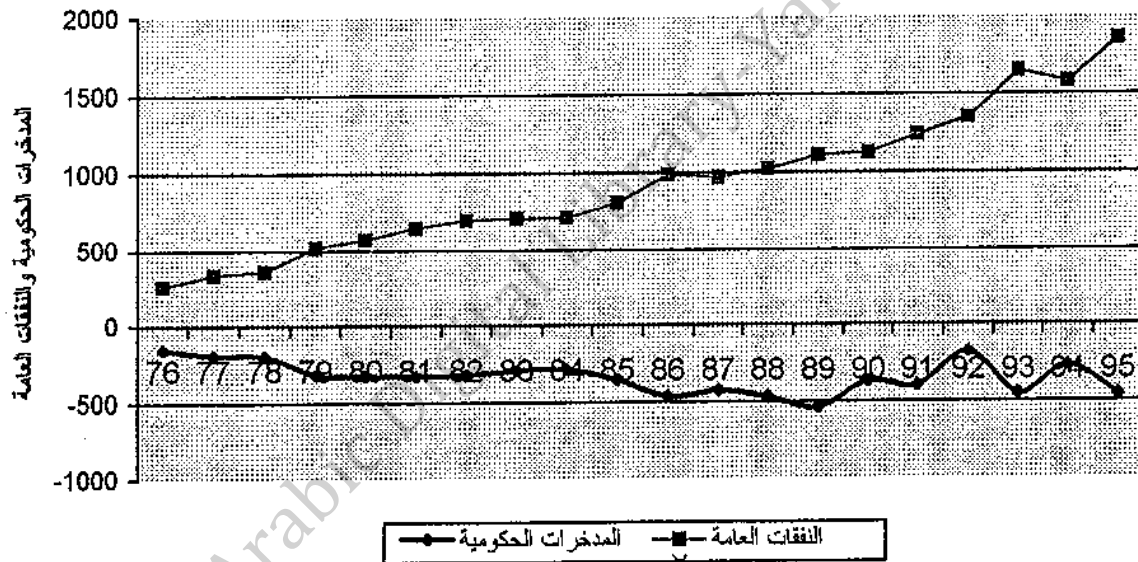


ومن العوامل المهمة التي تفسر انخفاض المدخرات المحلية في الأردن كما هو واضح من الجدول رقم (٢) زيادة النفقات العامة وخصوصا النفقات الجارية منها التي لم تستطع الإيرادات المحلية أن تغطيها لغاية عام ١٩٩١. فقد ارتفعت النفقات الجارية من ٩٨٥,٨ مليون دينار عام ١٩٧٦ إلى ١١٢٠,٤ مليون دينار عام ١٩٩٥، أي أن النفقات الجارية قد تضاعفت حوالي سبعة مرات خلال فترة الدراسة، بينما ارتفعت النفقات العامة من ٢٦٢,٥ مليون دينار إلى ١٨٤٨,٨ مليون دينار، مقابل ارتفاع الإيرادات المحلية من ١٠٧,٦ مليون دينار إلى ١٣٨٩,١ مليون دينار في نهاية

فترة الدراسة. الأمر الذي يعني أن الادخار الحكومي في الأردن والذي يشكل جزءا هاما من المدخرات المحلية كان سالبا طوال فترة الدراسة<sup>١</sup>.

ولم يستطع الأردن خفض نفقاته العامة لدرجة تلائم إيراداته المحلية، حيث أن الإيرادات المحلية لم تستطع أن تغطي بالمتوسط أكثر من (٥٧٪)<sup>٢</sup> للنفقات العامة خلال فترة الدراسة، وقد يعود ذلك إلى الإفراط الكبير في النفقات الجارية التي تشكل حوالي ٦٦٪ من النفقات العامة، الأمر الذي جعل من الصعوبة العمل على تخفيضها بنسبة كبيرة كون النفقات الجارية هي رواتب وعلاوات موظفو الدولة. والشكل البياني رقم (٣) يوضح منحني كل من المدخرات الحكومية والنفقات العامة للفترة ١٩٧٦-١٩٩٥.

الشكل رقم (3) منحني المدخرات الحكومية والنفقات العامة للفترة 1976 - 1995



<sup>١</sup> جدول رقم (٢).

<sup>٢</sup> ملحق رقم (٣).

جدول رقم (٢)

المدخرات الحكومية للفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٥

مليون دينار

السنة	الإيرادات المحلية	النفقات العامة	المدخرات الحكومية*	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية
١٩٧٦	١٠٧,٦	٢٦٢,٥	١٥٤,٩-	١٨٥,٩	٧٦,٦
١٩٧٧	١٤٢,٣	٣٣٧,٩	١٩٥,٦-	١٩٥,٦	١٤٢,٣
١٩٧٨	١٥٨,٥	٣٦١,٥	٢٠٣,٠-	٢١٢,٩	١٤٨,٦
١٩٧٩	١٨٧,٩	٥١٥,٦	٣٢٧,٧-	٣٢١,٣	١٩٤,٣
١٩٨٠	٢٢٦,١	٥٦٣,٢	٣٣٧,١-	٣٣٦,١	٢٢٧,١
١٩٨١	٣٠٩,٢	٦٤٧,١	٣٣٧,٩-	٣٩١,٥	٢٥٥,٦
١٩٨٢	٣٦٢,٢	٦٩٣,٦	٣٣١,٤-	٤٤٣,٠	٢٥٠,٦
١٩٨٣	٤٠٠,٦	٧٠٥,٣	٣٠٤,٧-	٤٥٣,٧	٢٥١,٦
١٩٨٤	٤١٥,٠	٧٠٩,٨	٢٩٤,٧-	٤٨٨,١	٢٣٢,٨
١٩٨٥	٤٤٠,٨	٨٠٥,٧	٣٦٤,٩-	٥٤٢,٥	٢٦٣,٢
١٩٨٦	٥١٤,٤	٩٨١,٣	٤٦٦,٩-	٥٧٠,٥	٤١٠,٨
١٩٨٧	٥٣١,٥	٩٦٥,٨	٤٣٤,٣-	٦٠٢,٧	٣٦٣,٢
١٩٨٨	٥٤٤,٤	١٠١٨,٠	٤٧٣,٦-	٦٦٩,٦	٣٤٨,٤
١٩٨٩	٥٦٥,٥	١١٠٢,٣	٥٣٦,٨-	٧٤٩,٧	٣٥٢,٦
١٩٩٠	٧٤٤,٥	١١٢٠,١	٣٧٥,٦-	٨٤١,٤	٢٧٨,٧
١٩٩١	٨٢٨,٥	١٢٣٤,٣	٤٠٥,٨-	٩٠٤	٣٣٠,٣
١٩٩٢	١١٦٨,٩	١٣٤٨,٧	١٧٩,٨-	٩٢٩,٥	٤١٩,٢
١٩٩٣	١١٩١,٥	١٦٤٧,٨	٤٥٦,٣-	١٠٤٤,٣	٦٠٣,٥
١٩٩٤	١٣٠٦,٤	١٥٨٠,٣	٢٧٣,٩-	١١١٥,٢	٤٦٥,١
١٩٩٥	١٣٨٩,١	١٨٤٨,٨	٤٥٩,٧-	١٢٢٠,٤	٦٢٨,٤

المصدر:

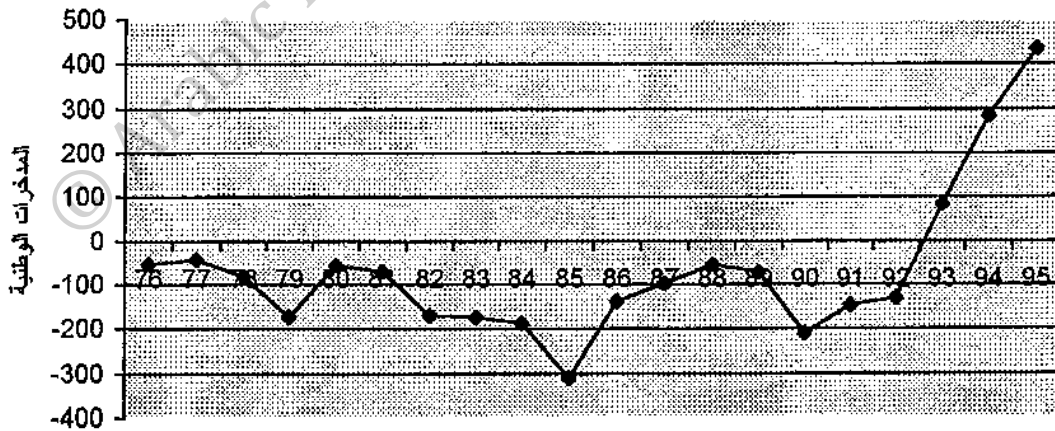
١. (١٩٧٦ - ١٩٩١) البنك المركزي الأردني، عدد خاص، ١٩٩٥.
٢. (١٩٩٥ - ١٩٩٢) البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٣٣، العدد ١٢، كانون ثاني ١٩٩٧.
٣. \* تم حسابها من قبل الباحث (الإيرادات المحلية - النفقات العامة).

٢-٢-٢ ثانيا: المدخرات الوطنية. (National savings).

تقاس المدخرات الوطنية بالفرق بين الناتج القومي الإجمالي الاسمي والإنفاق الاستهلاكي الكلي (العام والخاص)<sup>٤</sup>، ومفهوم الناتج القومي الإجمالي<sup>٥</sup> يتضمن صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج إضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي، واستنادا لهذا المفهوم. فإن الجدول رقم (٣) يبين حجم المدخرات الوطنية في الأردن للفترة ١٩٧٦-١٩٩٥.

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٣) أن المدخرات الوطنية لم تكن احسن حالا من المدخرات المحلية، التي بقيت بالقيمة السالبة لغاية عام ١٩٩٢، مقارنة مع عام ١٩٨٧ للمدخرات المحلية، إضافة إلى أنها شهدت تذبذبا واضحا ارتفاعا وانخفاضا بالقيمة السالبة إذ بدأت بـ (-٤، ٥٣) مليون دينار وأخذت ترتفع تارة وتنخفض أخرى حتى وصلت إلى أدنى قيمة لها عام ١٩٨٥ عندما بلغت (-٣١١) مليون دينار، وعادت إلى الارتفاع بعد ذلك إلى أن وصلت في عام ١٩٨٩ إلى (-٧٣، ٢) مليون دينار قبل أن تعاود الانخفاض بشكل كبير لتصل إلى (-٢١١، ٦) مليون دينار في عام ١٩٩٠، الذي شهد تراجعاً في حوالات العاملين في الخارج بسبب عودة عدد كبير من العاملين في الخارج على اثر حرب الخليج وما نجم عنها. وأخذت تشهد تحسنا حتى تحولت إلى القيمة الإيجابية في عام ١٩٩٣. ويمكن توضيح منحني المدخرات الوطنية في الشكل رقم (٤).

شكل رقم (4) منحنى المدخرات الوطنية للفترة 76 - 95



<sup>٤</sup> عبد الله المالكي، الادخار والادخارات الاجنبية والادخارات الاردنية السالبة، مرجع سابق، ص ٢٤.

<sup>٥</sup> الناتج القومي الإجمالي الاسمي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج.

وصافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج كما يحسب لدى دائرة الإحصاءات العامة = (١٠٪ من حوالات الأردنيين

العاملين في الخارج - ١١،٨٪ من حوالات غير الأردنيين العاملين في الأردن إلى الخارج) + صافي دخل الاستثمار.

جدول رقم (٣)

مليون دينار

المدخرات الوطنية في الأردن للفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٥

السنة	الناتج المحلي الإجمالي GDP	صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج <sup>٤</sup>	الناتج القومي الإجمالي GNP	الاستهلاك الكلي CT	الادخار الوطني SN ***
١٩٧٦	٥٤٧,٤	٢٢,٠	٥٦٩,٤	٦٢٢,٨	٥٣,٤-
١٩٧٧	٦٧٦,٤	٢١,٩	٦٩٨,٣	٧٤٢,٢	٤٣,٩-
١٩٧٨	٧٧٩,٣	٢٣,١	٨٠٢,٤	٨٨٥	٨٢,٦-
١٩٧٩	٩٨١,٠	٢٧,٢	١٠٠٨,٢	١١٨٢,١	١٧٣,٩-
١٩٨٠	١١٨٠,٣	٣٠,٤	١٢١٣,٧	١٢٧٠,٥	٥٦,٨-
١٩٨١	١٤٦٩,٣	٥٧,٥	١٥٢٦,٨	١٥٩٧,٨	٧١,٠-
١٩٨٢	١٧٠١,١	٦٤,٤	١٧٦٥,٥	١٩٣٥,٨	١٧٠,٣-
١٩٨٣	١٨٢٨,٧	٤٩,٢	١٨٧٧,٩	٢٠٥٢,٥	١٧٤,٦-
١٩٨٤	١٩٨١,٤	١٣,٦	١٩٩٥,٠	٢١٨٣	١٨٨,٠-
١٩٨٥	٢٠٢٠,٢	٤,٧-	٢٠١٥,٥	٢٣٢٦,٥	٣١١,٠-
١٩٨٦	٢١٦٣,٦	١٧,٣-	٢١٤٦,٣	٢٢٨٤,٧	١٣٨,٤-
١٩٨٧	٢٢٠٨,٦	٥٠,٢-	٢١٥٨,٤	٢٢٥٦,٥	٩٨,١-
١٩٨٨	٢٢٦٤,٤	٨٨,٥-	٢١٧٥,٩	٢٢٣٠,٨	٥٤,٩-
١٩٨٩	٢٣٧٢,١	١٩١,٥-	٢١٨٠,٧	٢٢٥٣,٩	٧٣,٢-
١٩٩٠	٢٦٦٨,٣	٢٣٩,٥-	٢٤٢٨,٨	٢٦٤٠,٤	٢١١,٦-
١٩٩١	٢٨٥٥,١	٢٢١,١-	٢٦٣٤,٠	٢٧٨١,٦	١٤٧,٦-
١٩٩٢	٣٤٩٣	١٨٦,٢-	٣٣٠٦,٨	٣٤٣٩	١٣٢,٢-
١٩٩٣	٣٨٠١,٧	١٤٩,١-	٣٦٥٢,٣	٣٥٦٨,٦	٨٣,٧
*١٩٩٤	٤٢٠١,٣	١٥١,١-	٤٠٤٩,٩	٣٧٦٤,٥	٢٨٥,٤
**١٩٩٥	٤٦٥٤,٦	١١٦,٨-	٤٥٣٧,٨	٤١٠٤,٤	٤٣٣,٤

المصدر:

١. الفترة من ١٩٧٦-١٩٩١ دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية (١٩٥٢-١٩٩٢)، تشرين أول

١٩٩٤

٢. ١٩٩٢-١٩٩٥ البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٣٣-العدد ١٢، كانون أول ١٩٩٧.

٣. \* بيانات فعلية أولية.

\*\* تقديرات لجنة تقييم الوضع الاقتصادي.

\*\*\* تم حسابها من قبل الباحث (الناتج القومي الإجمالي - الاستهلاك الكلي).

٤. تم حسابها في ملحق رقم (٤).



يرجع السبب الرئيسي في ظهور المدخرات الوطنية على هذا النحو للعامل المضاف للنتائج لقومي الإجمالي، ألا وهو صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج. الذي ظهر بقيم موجبة متواضعة كما هو واضح في جدول رقم (٣) حيث لم يزد في احسن الظروف عن ٣,٧٪ من الناتج القومي الإجمالي لغاية عام ١٩٨٤، التي تحول بعدها صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج إلى القيمة السالبة، بدأت (-٤,٧) مليون دينار عام ١٩٨٥ وانتهت بـ (-١١٦,٨) مليون دينار عام ١٩٩٥، أي أن صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج تزايد بالقيمة السالبة ابتداء من عام ١٩٨٥ بشكل كبير، إذ تضاعف بالقيمة السالبة حوالي ٢٥ مرة خلال عشرة سنوات، مما يعطي المؤشر القوي على الأثر السلبي له على الناتج القومي الإجمالي وبالتالي على المدخرات الوطنية.

وينبع أثر صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج على المدخرات الوطنية من خلال مكوناته، حيث كان لحالات العاملين من الخارج الأثر الأكبر، عندما شهدت تحسنا ملحوظا، ارتفعت من ١٢٩,٦ مليون دينار عام ١٩٧٦ إلى أن وصلت ذروتها عام ١٩٨٤ عندما بلغت ٤٧٥,٠ مليون دينار بمعدل نمو إجمالي لتلك الفترة بلغ ٢٦٧٪. وتراجعت حالات العاملين من الخارج بعد عام ١٩٨٤ خصوصا في عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٠ الذي انخفضت فيه حالات العاملين إلى ٣٣١,٨ مليون دينار بتراجع نسبته ٧,٤٪ ناتج عن عودة أعداد كبيرة من العاملين في الخليج العربي في ذلك العام، ساعد في تراجع المدخرات الوطنية إلى قيمة (-٢١١,٦) مليون دينار، أي بتراجع نسبته ١٨٩٪، وعندما خرج الأردن من آثار أزمة الخليج استعاد استقراره وبدأت المدخرات الوطنية في التصاعد.

والعامل الآخر الذي لعب دورا هاما في التأثير على المدخرات الوطنية من خلال التأثير المباشر على الناتج القومي الإجمالي - صافي دخل الاستثمارات - الذي يتضمن صافي دخل المملكة وعائد التنظيم وصافي بند الاستثمارات الخاصة، ويعرف صافي الملكية وعائد التنظيم بصافي التحويلات الفعلية والمحسبة من الدخل الناجم عن ملكية الأصول المالية والأراضي الزراعية وبراءات الاختراع، وحقوق الطبع والامتياز وما شابه من الأصول غير الملموسة، وتشتمل أيضا على الفوائد المدفوعة على القروض الخارجية وكذلك المقبوضات الملكية، أما صافي بند الاستثمارات الخاصة فيعني صافي الاستثمارات الخصوصية قصيرة الأجل التي يقوم بها الأفراد المقيمون في الخارج، والاستثمارات الخصوصية طويلة الأجل التي تمثل التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة من قبل الأفراد بصفة الاستثمارات طويلة الأجل<sup>٦</sup>.

<sup>٦</sup> تامر ربحي النابلسي، ١٩٩٧، أثر التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية على الأردن من فترة

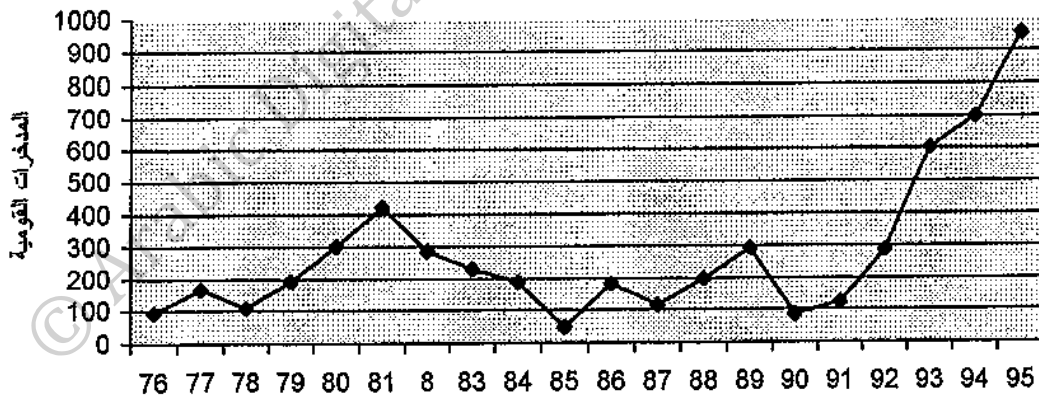
١٩٧٣ - ١٩٩٤، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ص ٢٧.

والأثر الأكبر على المدخرات الوطنية من بين بنود صافي الاستثمارات كان بند صافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي الذي تضمن كما ذكر سابقا على فوائد الدين الخارجي التي بدأت تتضخم مع بداية عام ١٩٨٢، حيث كانت ١٨,٦ مليون دينار في عام ١٩٨٣ ووصلت إلى ١٤٠,٩٣٩ مليون دينار عام ١٩٩١، مشكلة ما نسبته ٥,٣٥٪ من الناتج القومي الإجمالي في ذلك العام<sup>٧</sup>.

### ٢-٢-٣ ثالثا: المدخرات القومية (الكلية) (TOTAL SAVINGS)

تمثل المدخرات القومية بهذا المفهوم الفرق بين الدخل المتاح<sup>٨</sup> والارتفاع الاستهلاكي الكلي (العام والخاص)<sup>٩</sup>، ومفهوم الدخل المتاح يمثل صافي التحويلات من العالم الخارجي مضافا للناتج القومي الإجمالي، والجدول رقم (٤) يبين حجم المدخرات الكلية في المملكة للفترة (١٩٧٦-١٩٩٥)، وتبين بيانات هذا الجدول، إن المدخرات الكلية أو القومية في الأردن وفقا لهذا المقياس كانت مدخرات موجبة على مدار سنوات الدراسة، ولو أن اتجاهها العام لم يكن مستقرا بل كان متذبذبا عاما بعد آخر تبعا للتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، والشكل رقم (٥) الذي يبين منحني المدخرات القومية خلال فترة الدراسة يوضح ذلك.

شكل رقم (5) منحني المدخرات القومية للفترة (١٩٧٦-١٩٩٥)



<sup>٧</sup> حسن ناصر، ١٩٩٧، فجوة النمو ورأس المال الاجنبي "حالة الاردن" رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ص ٢٧.

<sup>٨</sup> الدخل المتاح = الناتج القومي الاجمالي + صافي التحويلات التجارية من العالم الخارجي - احتلاك رأس المال الثابت صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي = التحويلات المقبوضة - التحويلات المدفوعة.

التحويلات المدفوعة = المساعدات الواردة في قانون الموازنة + بند الحكومة في ميزان المدفوعات + حسابات بسدون مقابل + ٩٠٪ من حوالات الأردنيين في الخارج.

التحويلات المدفوعة = حوالات خصوصية بدون مقابل + ٨٨,٢٪ من حوالات العاملين الاجانب في الأردن.

<sup>٩</sup> عبد الله المالكي، مرجع سابق، ص ٢٤.



جدول رقم (٤)

مليون دينار

المدخرات القومية للفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٥

النمو في الادخار القومي**	الادخار القومي/ الدخل المتاح**	الادخار القومي ST**	الاستهلاك الكلي CT	الدخل المتاح YD	السنة
-	١٢,٩٧	٩٢,٩	٦٢٢,٨	٧١٥,٨	١٩٧٦
٧٩,٦٥	١٨,٣٥	١٦٦,٩	٧٤٢,٢	٩٠٩,١	١٩٧٧
٣٤,٩-	١٠,٩٣	١٠٨,٦	٨٨٥,٠	٩٩٣,٥	١٩٧٨
٧٦,٢	١٣,٨٣	١٩١,٤	١١٨٢,١	١٣٨٣,٥	١٩٧٩
٥٦,٩	١٩,١٢	٣٠٠,٤	١٢٧٠,٥	١٥٧٠,٩	١٩٨٠
٤٠,٢٧	٢٠,٤٢	٤٢١,٤	١٥٩٧,٨	٢٠١٩,٣	١٩٨١
٣٢,٦-	١٢,٢٤	٢٨٤,٠	١٩٣٥,٨	٢٣١٩,٨	١٩٨٢
١٩,٠-	٩,٦٤	٢٢٩,٨	٢٠٥٢,٥	٢٣٨٢,٣	١٩٨٣
١٨,٥-	٧,٨٩	١٨٧,١	٢١٨٣,٠	٢٣٧٠,٠	١٩٨٤
٧٤,٦-	٢,٠	٤٧,٥	٢٣٢٦,٥	٢٣٧٤,٠	١٩٨٥
٢٨٤,٨	٧,٤	١٨٢,٨	٢٢٨٤,٧	٢٤٦٧,٤	١٩٨٦
٣٦,٩-	٤,٨٥	١١٥,٢	٢٢٥٦,٥	٢٣٧١,٧	١٩٨٧
٧٢,٢	٨,١٦	١٩٨,٤	٢٢٣٠,٨	٢٤٢٩,٢	١٩٨٨
٢,٧-	٧,٥٧	١٩٢,٩	٢٢٥٣,٩	٢٥٤٦,٨	١٩٨٩
٥٦,٠-	٣,١٠	٨٤,٧	٢٦٤٠,٤	٢٧٢٥,١	١٩٩٠
٤٤,٢	٤,٢	١٢٢,٢	٢٧٨١,٦	٢٩٠٣,٨	١٩٩١
١٣٥,٠	٧,٧٠	٢٨٧,٢	٣٤٣٩,٠	٣٧٢٦,٢	١٩٩٢
١١٠,٢	١٤,٤	٦٠٣,٧	٣٥٦٨,٦	٤١٧٢,٣	١٩٩٣
١٥,٩	١٥,٦٨	٧٠٠,١	٣٧٦٤,٥	٤٤٦٤,٦	١٩٩٤
٣٥,٩	١٨,٨٢	٩٥٢,١	٤١٠٤,٤	*٥٠٥٦,٥	١٩٩٥

المصدر:-

- ١٩٧٦-١٩٩١ دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية (١٩٥٢-١٩٩٢) تشرين أول ١٩٩٤.
- ١٩٩٢-١٩٩٤ البنك المركزي، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٣٣، العدد ١٢، كانون أول ١٩٩٧.

\* قيمة الدخل المتاح ١٩٩٥، تم الحصول عليه من دائرة الإحصاءات العامة، النشرة السنوية ١٩٩٨، التي

سوف تصدر في شهر تشرين أول ١٩٩٨.

\*\* تم حسابها من قبل الباحث.

تعتمد التغييرات الحاصلة في المدخرات القومية بين سنة وأخرى على مجموع قيم التحويلات الجارية من الخارج وبمختلف مصادرها، باعتبارها جزءاً أساسياً في الدخل المتاح، كما وتساعد في تغطية الإنفاق الاستهلاكي في بعض السنوات. وزيادة المقدره الادخارية للمجتمع الأردني، فالمدخرات القومية كما في الجدول رقم (٤) ارتفعت من ٩٢,٩ مليون دينار في بداية الدراسة إلى ٤٢١,٤ مليون دينار عام ١٩٨١ عندما ارتفع صافي التحويلات الجارية من الخارج من ١٩١,٨ مليون دينار إلى ٦١٥,٩ مليون دينار على التوالي. وتراجعت المدخرات القومية إلى ٤٧,٥ مليون دينار منها، وهي اقل قيمة وصلت إليها المدخرات القومية خلال فترة الدراسة - عندما انخفضت قيمة صافي التحويلات من الخارج إلى ٥٦٥ مليون دينار. وأخذت المدخرات القومية بعد ذلك بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً حيث ارتفعت في عام ١٩٨٦ إلى ١٨٢,٨ مليون دينار بمعدل أربعة أضعاف تقريباً عما كانت عليه في السنة السابقة، وتراجعت في عام ١٩٨٧ بما نسبته ٣٧٪ عما كانت عليه، وبقيت المدخرات القومية على هذا الحال حتى أخذت الاتجاه التصاعدي في عام ١٩٩١ حين بلغت ١٢٢,٢ مليون دينار وانتهت في عام ١٩٩٥ بـ ٩٥٢,١ مليون دينار.

ومن ابرز بنود صافي التحويلات من الخارج التي كان لها الأثر الأكبر في زيادة أو انخفاض قيمة الدخل المتاح ومن ثم المدخرات القومية، (كما هو واضح في ملحق رقم (٥)) بند المساعدات الخارجية الواردة في قانون الموازنة التي وصلت ذروتها في عام ١٩٧٩ إذ بلغت ٣١٠,٣ مليون دينار مما أدى إلى نمو المدخرات القومية بحوالي ٧٦٪ لتلك السنة، وبعد ذلك أخذت قيمة المساعدات في التراجع حتى وصلت إلى ١٢٧,٦ مليون دينار عام ١٩٨٧ مما أثر سلباً على المدخرات القومية التي تراجعت إلى ١١٥,٢ مليون دينار بتراجع بلغ ٤٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٩.

يتضح من التحليل السابق أن مستوى الادخار في المملكة مقاساً بمختلف المؤشرات المذكورة يعتبر ضعيفاً بصورة ملحوظة. فنسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز في احسن الأحوال ٦٪ في عام ١٩٩٣ بعد استبعاد عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ كون البيانات الفعلية لم تظهر بشكل نهائي. ونسبة الادخار الوطني إلى الناتج القومي الإجمالي التي بقيت سالبة لغاية عام ١٩٩٢ لم تزد عن ٢٪ في عام ١٩٩٣. أما نسبة الادخار الكلي إلى الدخل المتاح فقد تراوحت بين ٢٪ في عام ١٩٨٥ و ١٤٪ عام ١٩٩٣. وهذا يضعنا أمام تساؤل عن مدى تغطية هذه المدخرات للاستثمارات المحلية؟؟.

### ٣- الفجوة الادخارية في الأردن

بعد أن تم قياس حجم المدخرات في الأردن بمختلف المفاهيم المتبعة في الحسابات القومية، من المفيد الانتقال الآن إلى معرفة حجم تغطية هذه المدخرات للاستثمارات الكلية (التي تمثل نمالي التكوين الرأسمالي الثابت اضافة إلى التغير في المخزون) التي تحققت في المملكة خلال فترة دراسة. فإذا لم تكن المدخرات كافية لتغطية الاستثمارات الكلية فإن هذا يعني وجود فجوة ادخارية.

وتشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى أن المدخرات الأردنية بمختلف المقاييس المشار إليها سابقاً، كانت إلى وقت قريب وقريب جداً إما سالبة أو قاصرة عن تغطية الاستثمارات في المملكة. مما أوجد فجوة ادخارية سواء كانت على المستوى المحلي أو الوطني أو القومي. ويظهر لجدول رقم (٦) الفجوات الادخارية التي تم حسابها على النحو التالي:-

الفجوة الادخارية المحلية = إجمال الاستثمارات - المدخرات المحلية.

الفجوة الادخارية الوطنية = إجمال الاستثمارات - المدخرات الوطنية.

الفجوة الادخارية القومية = إجمال الاستثمارات - المدخرات القومية.

ويبين الجدول رقم (٦) أن الأردن عانى وما زال يعاني من وجود فجوة ادخارية بمختلف المقاييس على طول فترة الدراسة، إلا أن الفجوة الادخارية القومية كانت على مدار السنوات السابقة أقل من حجم فجوة المدخرات المحلية والوطنية. ويعود ذلك إلى ما تم إيضاحه في السابق، أن المدخرات القومية تتضمن علاوة على ما تتضمنه المدخرات المحلية الوطنية، بند صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي، الذي كان من أبرز بنوده بند المساعدات الأجنبية الواردة للأردن، وكذلك ٩٠٪ من تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج.

جدول رقم (٥)

المدخرات الأردنية والاستثمار الكلي للفترة ١٩٧٦-١٩٩٥

مليون دينار

السنة	المدخرات المحلية SD*	المدخرات الوطنية SN*	المدخرات القومية ST*	الاستثمار الكلي IT**
١٩٧٠	٧٥,٤-	٥٣,٤-	٩٢,٩	١٩٣,٤
١٩٧١	٦٥,٨-	٤٣,٩-	١٦٦,٩	٢٧٧,٩
١٩٧٢	١٠٥,٧-	٨٢,٦-	١٠٨,٦	٢٦٣,١
١٩٧٣	٢٠١,١-	١٧٣,٩-	١٩١,٤	٣٠٩,٩
١٩٨٠	٩٠,٢-	٥٦,٨-	٣٠٠,٤	٤٣٣,٠
١٩٨١	١٢٨,٥-	٧١,٠-	٤٢١,٤	٦٦٦,٨
١٩٨٢	٢٣٤,٧-	١٧٠,٣-	٢٨٤,٠	٦٥٠,٨
١٩٨٣	٢٢٣,٨-	١٧٤,٦-	٢٢٩,٨	٥٨٩,٨
١٩٨٤	٢٠١,٦-	١٨٨,٠-	١٨٧,١	٥٧١,٢
١٩٨٥	٣٠٦,٣-	٣١١,٠-	٤٧,٥	٤١٤,٩
١٩٨٦	١٢١,١-	١٣٨,٤-	١٨٢,٨	٤٤٤,٣
١٩٨٧	٤٧,٩-	٩٨,١-	١١٥,٢	٥١٥,٦
١٩٨٨	٣٣,٦	٥٤,٩-	١٩٨,٤	٥٣٢,٥
١٩٨٩	١١٨,٢	٧٣,٢-	١٩٢,٩	٥٦٣,٢
١٩٩٠	٢٧,٩	٢١١,٦-	٨٤,٧	٨٥٠,١
١٩٩١	٧٣,٥	١٤٧,٦-	١٢٢,٢	٧٣٨,٥
١٩٩٢	٥٤,٠	١٣٢,٢-	٢٨٧,٢	١٢٠٨,٨
١٩٩٣	٢٣٣,١	٨٣,٧	٦٠٣,٧	١٤٢٢,٧
١٩٩٤	٤٣٦,٨	٢٨٥,٤	٧٠٠,١	١٤٥١,٠
١٩٩٥	٥٥٠,٢	٤٣٣,٤	٩٥٢,١	١٥٤٧,٤

المصدر:-

\* جدول رقم (١، ٢، ٣)

\*\* البنك المركزي الأردني، العدد الخاص ١٩٩٥، جدول رقم (٤٩)

جدول رقم (٦)

الفجوات الادخارية الأردنية للفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٥

مليون دينار

السنة	الفجوة الادخارية المحلية	الفجوة الادخارية الوطنية	الفجوة الادخارية القومية
١٩٧٦	٢٦٨,٨	٢٤٦,٨	١٠٠,٥
١٩٧٧	٣٤٣,٧	٣٢١,٨	١١١,٠
١٩٧٨	٣٦٨,٦	٣٤٥,٧	١٥٤,٥
١٩٧٩	٥١١,٠	٤٨٣,٨	١١٨,٥
١٩٨٠	٥٢٣,٢	٤٨٩,٨	١٣٢,٦
١٩٨١	٧٩٥,٣	٧٣٧,٨	٢٤٥,٧
١٩٨٢	٨٨٥,٥	٨٢١,١	٣٦٦,٨
١٩٨٣	٨١٣,٦	٧٦٤,٤	٣٦٠,٠
١٩٨٤	٧٧٢,٨	٧٥٩,٢	٣٨٤,١
١٩٨٥	٧٢١,٢	٧٢٥,٩	٣٦٧,٤
١٩٨٦	٥٦٥,٤	٥٨٢,٧	٦٢١,٥
١٩٨٧	٥٦٣,٥	٦١٣,٧	٤٠٠,٤
١٩٨٨	٤٩٨,٩	٥٨٧,٤	٣٣٤,١
١٩٨٩	٤٤٥,٠	٦٣٦,٤	٢٧٠,٤
١٩٩٠	٨٢٢,٢	١٠٦١,٧	٧٦٥,٣
١٩٩١	٦٦٥,٠	٨٨٦,١	٦١٦,٣
١٩٩٢	١١٥٤,٨	١٣٤١,٠	٩٢١,٦
١٩٩٣	١١٨٩,٦	١٣٣٩,٠	٧٨٢,٥
١٩٩٤	١٠١٤,٢	١١٦٥,٦	٥٩٣,١
١٩٩٥	٩٩٧,٢	١١١٤,٠	٥٩٥,٣

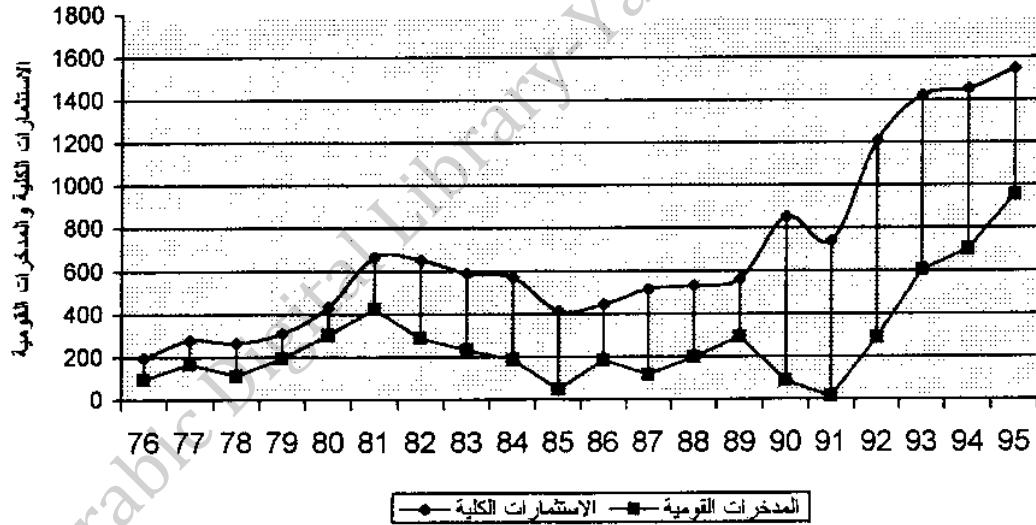
المصدر:-

تم حسابه من قبل الباحث بناء على الجدول رقم (٥).

يستخلص من بيانات الجدول رقم (٦) العديد من الملاحظات، من أبرزها أن الادخار القومي أو الكلي على المستوى القومي لم يكن بمقدوره تغطية الاستثمارات الفعلية التي تحققت في المملكة خلال سنوات الدراسة. مما أدى إلى خلق فجوة ادخارية اتسعت بالاتساع سنة بعد أخرى، فبعد أن كانت لا تتجاوز ١٠٠ مليون عام ١٩٧٦ قفزت لتصل ٩٢١,٦ مليون دينار عام ١٩٩٢ ومن ثم انخفضت إلى ٥٩٥,٣ مليون دينار عام ١٩٩٥، أي أن الفجوة الادخارية للمدخرات القومية قد تضاعفت أكثر من تسع مرات خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢.

والشكل رقم (٦) يبين حجم الفجوة الادخارية القومية خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (٦) الفجوة الادخارية القومية للفترة 1976 - 1995



يظهر الشكل رقم (٦) ان هناك اتساع ملحوظ في الفجوة الادخارية القومية في الاردن عبر الفترة الماضية، مما يظهر الاهمية النسبية لمصادر رأس المال الاجنبي اللازمة لتغطية هذه الفجوة فقد احتلت المساعدات الخارجية المرتبة الاولى من بين مصادر رأس المال الاجنبي، وشكلت ما نسبته ١٨,٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (٧٣-٩٥)، تلتها مسحوبات القروض الخارجية بنسبة ٨,٧٪، وأخيرا الاستثمارات الاجنبية الخاصة بنسبة ١,٣٪.

١ حسن ناصر، فجوة النمو ورأس المال الاجنبي "حالة الاردن"، مرجع سابق ص ٣٧.

## ٤- أثر المدخرات القومية على النمو الاقتصادي في الأردن

تلعب المدخرات بكافة أشكالها دورا على جانب كبير من الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية وتعتبر حجر الزاوية في تمويلها. وهي المرحلة الأولى في عملية تكوين رأس المال.

يعتبر كثير من الاقتصاديين أن ضعف وقلة المدخرات الوطنية سمة من سمات التخلف الاقتصادي التي تؤثر في كمية ونوعية الاستثمارات وهي عماد التقدم الاقتصادي ونلمس هذا في آراء العديد من الاقتصاديين سواء القدماء منهم أو الحداثيين، فلقد اعتبر ريكاردو (Ricardo) رأس المال المحرك الأساسي لعملية التنمية، وأن التراكم الرأسمالي يعتمد على مقدرة ورغبة الأفراد في الادخار وحجم فائض الاقتصادي المتحقق<sup>١</sup>.

كما أكد الاقتصادي روز نشتاين (Rosenstein) على ضرورة تكامل دالة الادخار، عني أن تنفيذ أي برنامج استثماري متكامل يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة. وقد شكك روز نشتاين بتوافرها بسبب عدم توفر المدخرات وبخاصة إذا أتبع الأسلوب التدريجي. وبذلك فإن روز نشتاين هو الآخر قد أعطى أهمية كبيرة لتوفر رؤوس الأموال عن طريق رفع معدلات لادخار بمعدلات عالية<sup>٢</sup>. ويضيف الاقتصادي آرثر لويس (A. Lewis) بأنه لكي يتمكن اقتصاد ما أن ينمو بمعدل ٤٪ سنويا، فإنه يتطلب أن يحقق ما نسبته ٢٥٪ من الدخل القومي على شكل مدخرات منها ما بين (١٠-١٣٪) على شكل مدخرات اختيارية وما بين (١٥-١٢٪) على شكل مدخرات إجبارية<sup>٣</sup>.

ويعتبر معدل الادخار عاملا محددًا للنمو الاقتصادي في نموذج هارود دومار (Harrod-Domar) الذي يعتبر من أشهر نماذج النمو الاقتصادي والذي وضع في بادئ الأمر من أجل المحافظة على مستوى التشغيل في الأجل الطويل في الدول المتقدمة. وأن هذا النموذج يعتبر رأس المال هو عنصر الإنتاج النادر، وهذا الافتراض ينسجم مع واقع الدول النامية، وأن معدل نمو الدخل القومي يعادل ناتج قسمة معدل الادخار على معامل رأس المال. كما هو في المعادلة أدناه:

$$g = \frac{s}{mec} \dots\dots\dots (١)$$

<sup>١</sup> وديع شريحة، ١٩٨٧، دراسات في التنمية الاقتصادية، شقير وعكشة للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٨٢.

<sup>٢</sup> فيدار الحسن، دور المدخرات الوطنية في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مرجع سابق، ص ٦٨.

<sup>٣</sup> انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، منشورات مركز الإنماء القومي، بيروت، ص ٧٥.

حيث أن:-

$g =$  معدل نمو الدخل القومي.

$s =$  معدل الادخار.

$mec =$  معامل رأس المال.

بهذا نجد أن معدل الادخار يرتبط بعلاقة طردية مع معدل نمو الدخل القومي، ويجب على الدول النامية أن تعمل على رفع معدل الادخار سواء بالوسائل الاختيارية أو الإجبارية وتوجيهه نحو التكوين الرأسمالي إذا ما رغبت في تحقيق معدلات نمو عالية ومستمرة.

بناء على ما تقدم، سنحاول اختبار علاقة المدخرات القومية مع النمو الاقتصادي في الأردن، للفترة (١٩٧٦-١٩٩٥) مرتكزين على العناصر التالية:-  
تبين النظرية الاقتصادية أن حجم الإنتاج بشكل عام يتحدد بعنصري (العمل ورأس المال)،  
لما تشير بذلك دالة (Cobb-Douglas) للإنتاج:-

$$Y = AF(K, L) \dots\dots\dots (٢)$$

حيث أن:-

$Y =$  حجم الإنتاج.

$L =$  حجم العمالة.

$K =$  رأس المال.

. وبأخذ التغير الكلي للمعادلة (٢) نصل إلى المعادلة التالية:-

$$dY = dA + \frac{dY}{dK} dK + \frac{dY}{dL} dL \dots\dots\dots (٣)$$

على أن التغير في رأس المال مساو للاستثمار ( $dK = I$ ) تكون المعادلة رقم (٣) على النحو  
الي:-

$$dY = dA + \frac{dY}{dK} (I) + \frac{dY}{dL} dL \dots\dots\dots (٤)$$

رياض المومني، ١٩٨٧، أثر رأس المال الاجنبي (القروض والمساعدات) على التنمية الاقتصادية، التجربة الاردنية  
ترة (٦٨-٨٥)، مجلة اجاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٣ العدد ٢، صص ١٢ - ١٣.



٣. وعلى اعتبار أن مجموع الاستثمارات ( I ) تمول من مجموعة المدخرات القومية ( ST ) والقروض الخارجية ( B ) والمساعدات الخارجية ( F ) ويقسمه المعادلة على ( Y ). نحصل على المعادلة رقم ( ٥ ) .

$$\frac{dY}{Y} = \frac{dA}{Y} + \frac{dY}{dK} \left( \frac{st + b + f}{Y} \right) + \frac{dY}{dL} \frac{dL}{Y} \quad \dots\dots\dots (٥)$$

وبإجراء بعض التعديل على المعادلة رقم (٥) نصل إلى المعادلة التالية:-

$$Y^* = a_0 + a_1 Z + a_2 Z_1 + a_3 Z_2 + a_4 L^* \quad \dots\dots\dots (٦)$$

حيث أن:-

$Y^*$  = معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي.

$Z$  = نسبة الادخار الكلي إلى الناتج القومي الإجمالي.

$Z_1$  = نسبة القروض الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي.

$Z_2$  = نسبة المساعدات الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي.

$L^*$  = معدل النمو في عدد السكان.

وباستخدام البيانات الموجودة في ملحق رقم (٧) تم تقدير المعادلة رقم (٦) بطريقة المربعات الصغرى ( OLS ) وبعد معالجة مشكلة الارتباط الذاتي ( AUTOCORRELATION )، كانت النتائج كما يلي:-

$$Y^* = -.045 + .635 Z - .57 Z_1 - .32 Z_2 + .78 L^* \\ (-.62) \quad (2.41)^* \quad (-.93) \quad (1.41) \quad (1.37)$$

$$R^2 = .55 \quad \bar{R}^2 = .42 \quad D.W = 1.83 \quad F = 4.23$$

تشير الأعداد بين الأقواس إلى قيم (T) والقوس الذي يحمل إشارة (\*) يعني أن المعلمة المقدرة تختلف إحصائياً عن الصفر وبمعنوية إحصائية ٥٪.

توضح نتائج المعادلة السابقة أن إشارة المعاملات جاءت متوافقة كما كان متوقفاً نظرياً، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين المدخرات القومية والنتائج القومي الإجمالي وذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥٪). وهذا يعني أن زيادة المدخرات القومية بمقدار وحدة واحدة سوف تزيد من الناتج القومي الإجمالي بمقدار ٦٠٪ من الوحدة. وكما هو متوقع أيضاً فقد ارتبط عنصر العمل بعلاقة إيجابية مع الناتج القومي الإجمالي ولكن لا يتمتع بدلالة إحصائية عن مستوى ١٠٪.

## الفصل الثالث

# برامج التصحيح الاقتصادي وأثرها على الادخار في الأردن

© Arabic Digital Library Yarmouk University

## الفصل الثالث

### برامج التصحيح الاقتصادي وأثرها على الادخار في الأردن

٣-١ المقدمة:

يعرف التصحيح أو ما يسمى ببرنامج التصحيح من الناحية الاقتصادية، على انه العملية المنظمة للتغيير في الاقتصاد بهدف خفض او ازالة الاختلالات المحلية والخارجية من خلال مجموعة متنوعة من التغييرات في السياسة العامة كأساس لتحقيق نمو قابل للاستمرار<sup>١</sup>. كذلك يعرف برنامج التصحيح بأنه حزمة من السياسات والاجراءات الاقتصادية المصممة لتحقيق اهداف اقتصادية على المستوى الكلي، كتحسين وضع ميزان المدفوعات، واستخدام افضل للموارد المنتجة وتحقيق زيادات قابلة للاستمرار في معدلات النمو الاقتصادي، وهي تلك السياسات والاجراءات الرامية الى تحقيق التوازن في جانبي الطلب والعرض وضمان نمو الطلب لمستوى مقارب لمعدلات نمو العرض الحقيقي بحيث تحقق في الوقت ذاته استقرارا نسبيا في مستوى الاسعار وتوازنا في ميزان المدفوعات<sup>٢</sup>.

وتصنف برامج التصحيح استنادا الى المدة الزمنية الذي يطبق فيه الى:

#### ٣-١-١ برامج التثبيت الاقتصادي (Stabilization Programs).

وهي مجموعة من السياسات والاجراءات الهادفة بصورة عامة الى ضرورة تصحيح الاختلالات المالية سواء كانت منعكسة في التضخم الداخلي او في عجز القطاع الخارجي او في كليهما معا. كذلك تعرف برامج التثبيت على انها "حزمة من السياسات المصممة لازالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد والتي تنعكس في ظهور عجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع الأسعار<sup>٣</sup>. وتنبثق سياسات التثبيت عادة من السياسات المالية والنقدية وسياسة اسعار الصرف والتي يطلق عليها سياسات ادارة الطلب (Demand-Management)

<sup>١</sup> مجموعة خبراء (تحرير د. سعيد النجار)، ١٩٨٧، التصحيح والتنمية في البلدان العربية، الطبعة الاولى، مؤسسة دار الهلال-القاهرة، ص ٤٣.

<sup>٢</sup> حمزة جرادات، ١٩٩٤، برنامج التصحيح وسياسات صندوق النقد الدولي (تجربة الأردن)، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، ص ١٥.

<sup>٣</sup> Khan, Mohsian S. and Kinght, Malcolm D. "Stabilization Programs in D.C: Formal Framework, IMF Staff Papers, Vol. 28 No. 1 P 2

(Policies) والتي تهدف الى تخفيض وضبط الطلب الكلي وتوجيه الانفاق نحو الانشطة الاقتصادية التي تحقق وفرا للنقد الاجنبي او تزيده، وبالتالي تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وعادة ما تكون هذه السياسات لمدى قصير يتراوح ما بين (٦ - ١٨) شهرا.

### ٣-١-٢ برامج التصحيح الهيكلية (Structural Adjustment).

وهي مجموعة من السياسات التي تطبق على المدى المتوسط والطويل، والتي تهدف الى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة وخاصة النقد الاجنبي والطاقة ورأس المال ومواصلة النمو الاقتصادي عند مستوى معقول. ويتم ذلك بشكل اساسي بازالة القيود والمعوقات الناجمة عن التدخل المباشر في الاقتصاد، والاتجاه به نحو التحرر واقتصاد السوق من خلال اصلاح النظام الجمركي والضريبي ونظام التجارة والصرف<sup>١</sup>.

ولا بد من الاشارة الى ان سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلية تتداخل وتكمل كل منها الاخرى، حيث انهما تعالجان نفس الغرض، ولكن باختلاف المنهجية، فالمنهج الاول، يعتمد على اتخاذ اجراءات علاجية والآخر يتخذ اجراءات وقائية<sup>٢</sup>. وبذلك يكون برنامج التصحيح الاقتصادي بمثابة الوصفة الطبية المصروفة من صندوق النقد الدولي للدول التي تعاني من اختلالات اقتصادية، ويتمثل الدواء بحزمة من السياسات الاقتصادية التي تهدف الى معالجة هذه الاختلالات وتصحيح هيكل الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات واحداث استقرار في مستوى الاسعار وتحقيق زيادات قابلة للاستمرار في معدلات النمو الاقتصادي واستخدام افضل للموارد المتاحة او المنتجة وخلق توازن في جانبي العرض والطلب، كما وتسعى برامج التصحيح الى ازالة التشوهات في الاسعار وغيرها، وتحسين الحوافز. مما يقود الى رفع كفاءة استخدام وتخفيض الموارد والطاقات والى زيادة المدخرات المحلية وزيادة الطاقة الانتاجية وتحويل هيكل الانتاج القومي للتصدير. مما يؤدي الى القدرة على سداد الديون الخارجية لتلك الدول<sup>٣</sup>.

ويبدأ برنامج التصحيح الاقتصادي. مما يسمى كتاب النوايا الذي توجهه الدول الى صندوق النقد الدولي، والذي يتضمن مناقشات مستفيضة بين السلطات الحكومية والصندوق والمرتكزة

<sup>١</sup> حمزة جرادات، ١٩٩٤، برنامج التصحيح وسياسات صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص ١٨.

<sup>٢</sup> Roe A, Ray J. Economic Adjustment In Algeria, Egypt, Jordan, Morocco, Pakistan, Tunisia And Turkey, First, ED, World Bank Press, P3

<sup>٣</sup> احمد حسين الرفاعي، ١٩٩٧، أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادي، بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع،

في خصوصية الوضع الاقتصادي للدول، تتلمس الدول والبنوك الدائنة حديثة الدولة المدينة  
اغبة في تبني برنامج التصحيح الاقتصادي فتقوم على أثرها بمنح الدولة المدينة التسهيلات اللازمة  
عادة جدولة ديونها بشروط ميسرة والحصول على قروض جديدة لتمويل التنمية الاقتصادية  
با.

## ٢- السياسات المتبعة في برامج التصحيح.

كن تصنيف السياسات المتبعة الى تحقيق ذلك حسب أثرها الاساسي كما يلي<sup>١</sup>:

١. سياسات ادارة الطلب (Demand Management Policies).

٢. السياسات الهيكلية (Structural Policies).

٣. سياسات اسعار الصرف، وتأثيرها على الاستيعاب والانتاج.

فيما يلي استعراض موجز لهذه السياسات.

### ١-٢-١ اولاً: سياسات ادارة الطلب (Demand Management Policies).

تتبع اهمية سياسات ادارة الطلب عندما يكون السبب الرئيسي للاختلالات الداخلية  
الخارجية هو الطلب الكلي المتزايد، لذلك فان الهدف الاساسي لهذه السياسات هو تحقيق  
ستوى من الطلب الاسمي يعادل قيمة الانتاج المحلي مضافا اليه التدفق من الخارج ويضمن نمو  
طلب لمستوى مقارب لمعدل نمو العرض الحقيقي، كما وتحقق هذه السياسات في الوقت ذاته  
ستقرارا في مستوى الاسعار وتوازنا في ميزان المدفوعات.

والادوات المستخدمة في سياسات ادارة الطلب تنبثق من النظرية النقدية، وأهم هذه الادوات  
لستخدمة في برامج التصحيح والتي يدعمها الصندوق ما يلي:

### ١. السياسات النقدية (Monetary Policy).

وهي التحكم في السيولة المحلية او عرض النقد والتأثير على اسعار الفائدة، وذلك للمساهمة  
في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الرامية الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو، وارتفاع  
ستوى العمالة واستقرار القوة الشرائية للعملة الوطنية والتوازن المعقول في المعاملات مع البلدان  
لاخرى، ويرتبط اثر السياسة النقدية بباقي المتغيرات الاقتصادية من خلال اسعار الفائدة، الا ان

١ حمزة جرادات، برنامج التصحيح وسياسات صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص ٢٨.

جدة هذا الارتباط تتفاوت حسب مستوى تطور الجهاز المصرفي، وعدد ونوع أدوات السياسة  
اقتصادية المتاحة للبنك المركزي، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، ومدى التنسيق بين السلطات  
الية والنقدية، وكذلك تعتمد على هيكل الاقتصاد والقيود المفروضة على آلية السوق.

### . السياسة المالية (Fiscal Policy).

وهي استخدام الموازنة العامة للدول للتأثير على الانفاق الكلي المحلي (الاستيعاب) والطلب  
كلي على السلع والخدمات وبالتالي على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وقد اثبتت معظم  
دراسات العملية ان من اهم الاسباب المؤدية الى حالة عدم التوازن في ميزان المدفوعات هو  
سياسة التوسعية للحكومة. اذ ان العجز المالي الحكومي يمول عادة بالاقتراض من الجهاز المصرفي  
من الخارج وبالتالي زيادة عرض النقد والذي ينعكس في زيادة الاسعار النسبية وارتفاع سعر  
صرف الحقيقي للعملة الوطنية وتدهور في ميزان المدفوعات.

وتعتبر السياسة المالية من اهم السياسات المطبقة لضبط الطلب المحلي لما لها من أثر مباشر على  
امتصاص في الاقتصاد وبالتالي الطلب الكلي وميزان المدفوعات، فإذا كان الانفاق الحكومي  
وجهاً نحو السلع غير القابلة للتبادل (المحلية) فإن ذلك سيزيد الطلب الكلي على السلع المحلية  
بالتالي ارتفاع الأسعار، أما إذا كان الإنفاق الحكومي موجهاً لشراء السلع الأجنبية فإن ذلك  
يساهم في تدهور الميزان التجاري ويؤثر على بعض المتغيرات الكلية كالانتاج الحقيقي ومستوى  
نضخم المحلي.

### ٢-٢-١ ثانياً: السياسات الهيكلية (Structural Policies).

تُعرف السياسات الهيكلية بأنها حزمة الاجراءات الهادفة الى زيادة حافز القطاع الانتاجي  
محلي او تعزيز مقدراته على توفير سلع وخدمات حقيقية عند مستوى معين من الطلب المحلي  
الاسمي الكلي، وتختلف هذه السياسات عن سياسات ادارة الطلب في جانبين: الاول تركيز هذه  
سياسات على تحفيز النمو وليس ضبط الطلب الكلي وتحسين الحساب التجاري، والثاني انها  
تتطلب امداداً أطول لتحقيق نتائجها.

وقد تأخذ السياسات الهيكلية عدة اشكال معتمدة بذلك على طبيعة الاقتصاد والمشاكل التي  
واجهها. الا ان هذه السياسات يمكن تصنيفها ضمن اطارين اساسيين الاول: السياسات الموجهة  
بحسين كفاءة استخدام عوامل الانتاج وكفاءة توزيعها بين الاستخدامات المتنافسة، وتتكون  
هذه السياسات من عدد كبير من الاجراءات اللازمة لزيادة الانتاج بالاستخدام الامثل للموارد

المتاحة وإعادة توزيعها بين القطاعات بصورة أكفأ. ويشمل ذلك على إزالة أوجه الجمود في الاقتصاد بما في ذلك جمود الاسعار والتشوهات التي تعيق حركة عوامل الانتاج، وكذلك ازالة الاختلالات المؤدية الى عدم تساوي الاسعار مع التكاليف الحدية، ويتطلب ذلك تحرير الاسعار وتحرير اسعار الصرف، وازالة التشوهات السوقية، واصلاح النظام الضريبي، وازالة المعونات، وكذلك اصلاح نظام التجارة الخارجية ونظام الصرف.

اما الاساس الثاني: السياسات الموجهة لتوسيع الطاقة الانتاجية للاقتصاد، والتي تعتمد على عدة عوامل أهمها، معدل الاستهلاك، والاستثمار وطبيعة ونوعية رأس المال الجديد، المستخدم، لذلك فإن السياسات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي تفضل زيادة الادخار والاستثمار وتوليه اهتماما كبيرا وذلك لتحقيق معدلات نمو مقبولة على المدى الطويل، وقد يتحقق ذلك بزيادة معدلات الاستثمار واختيار الاستثمارات التي تحقق معدلات عائد اكبر.

### ٣-٢-٣ ثالثا: سياسات اسعار الصرف.

تعتبر سياسات اسعار الصرف من اهم السياسات المطبقة في أي جهد تصحيحي ، وذلك لأن تخفيض سعر الصرف يلعب دورا مزدوجا من حيث تأثيره، فتخفيض سعر الصرف يؤدي الى تخفيض الانفاق، وفي الوقت ذاته يعمل على تحويل الانفاق - (Switching Expenditure) أي ان الاثر يشمل جانبي الطلب المحلي (الامتصاص) والعرض المحلي. فمن جانب الطلب، فان تخفيض سعر الصرف يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي نتيجة لارتفاع الاسعار وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للعملة، اما من جانب العرض، فتخفيض سعر الصرف يؤدي الى ارتفاع السلع القابلة للتبادل الدولي بالنسبة لتلك التي هي غير قابلة للتبادل<sup>١</sup>.

وبذلك يصبح انتاج السلع القابلة للتبادل الدولي ذا أرباحه أعلى من تلك غير القابلة للتبادل مما يؤدي الى تحول الموارد لإنتاج السلع القابلة للتبادل الدولي، وبذلك تعتبر سياسة أسعار الصرف سياسة مشتركة بين سياسات إدارة الطلب والسياسات الهيكلية.

ولتعزيز سياسة سعر الصرف لابد من الاخذ بالاعتبار، تحديد درجة التخفيض، لأنه عند تحديد مقدار التخفيض المطلوب يجب الأخذ بالاعتبار الأحداث الاقتصادية والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على سعر الصرف، فالصدمات الخارجية الناجمة عن تدهور شروط التبادل



تجاري وتباطؤ الاقتصاد العالمي والصدمات الداخلية، كارتفاع اسعار الفوائد، تعتبر من أهم عوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار.

## ٢-٣ برامج التصحيح في الاردن.

مر الاردن بظروف اقتصادية أثرت على قدرته في الادخار، حيث استحدثت ظروف معطيات جديدة للفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) كان أبرزها الآثار المترتبة على ارتفاع اسعار النفط الزيادة الكبيرة في حجم المساعدات والقروض العربية للاردن. وتمتع الاقتصاد الاردني خلال هذه لفترة بظروف اقتصادية مواتية. فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة من ٤٧٩,٧ مليون دينار في عام ١٩٧٦ الى ١,٠٥١,٤ مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٠ وتتضح درجة اعتماد لاقتصاد الاردني على العوامل الخارجية من خلال معدلات النمو الناتج القومي الاجمالي الذي حقق خلال هذه الفترة معدلا بسعر التكلفة بلغ بالمتوسط ٢١,٩٪ مما أثر على حجم الاستهلاك الكلي بطرفيه الخاص والعام. حيث وصلت نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٧٩ إلى ١٢٠,٥٪، وفيما يتعلق بالمالية العامة فقد تأثر حجم الإيرادات المحلية ومصادرها المختلفة بمعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، وتوسع حجم المستوردات وازدادت النفقات، حيث ارتفعت الإيرادات الكلية من ١٠٧,٦ مليون دينار الى ٢٢٦,١ مليون دينار في نهاية الفترة. اما حجم الديون الخارجية فقد ارتفع الى ٣٨٣ مليون دينار في عام ١٩٨٠ متضاعفة بذلك ٥,٦ مرة عما كان عليه في سنة ١٩٧٣<sup>١</sup>. وتركزت مصادر تمويل الاقتراض الخارجي في الدول العربية النفطية وصناديق التنمية العربية.

اما بالنسبة للتطورات النقدية في تلك الفترة، فقد شهد عرض النقد نموا سريعا حيث بلغ معدل النمو السنوي ٢٢,٨٪، وقد رافق هذا الوضع تعرض الاقتصاد الاردني لضغوط تضخمية شديدة حيث بلغ المعدل السنوي للتضخم خلال تلك الفترة ١١,٧٪. ويعود ذلك الى عوامل خارجية كارتفاع اثمان المستوردات بسبب تزايد الطلب المحلي الناجم عن التوسع في الانفاق الإنمائي<sup>٢</sup>.

وفيما يتعلق بالفترة (١٩٨١ - ١٩٨٥) فقد افترضت السلطات التخطيطية استمرار الاتجاهات الايجابية، وعلى رأسها تدفق المساعدات ورؤوس الاموال العربية الى الاردن، وزيادة

<sup>١</sup> اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شعبة التنمية الاقتصادية المستدامة، سياسات التكيف والإصلاح

الاقتصادي وأثرها الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، تشرين أول ١٩٩٣، ص ٣.

<sup>٢</sup> المجلس القومي للتخطيط، أهداف التنمية الاقتصادية واستراتيجيتها في الأردن، ص ٤٧.

التبادل التجاري مع دول المنطقة، ولكن التطورات الاقتصادية السلبية التي شهدتها دول  
ج بالإضافة للاوضاع الجديدة في المنطقة والتي تأثرت بالحرب العراقية الايرانية، ادت الى  
ار التدفقات المالية ومنها التحويلات الرسمية التي انخفضت من ٤١٥ مليون دينار سنة ١٩٨١  
٢٩٠ مليون دينار سنة ١٩٨٥<sup>١</sup>، والى انخفاض في الصادرات السلعية، مما تسبب في تدني  
وى الاداء الاقتصادي، ويتضح ذلك من تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي من  
٢١٪ للفترة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) الى نحو ١١,٦١٪ خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٥). كما  
نمو الاستهلاك لم يتجاوز بالمعدل ١٣,١٧٪ لتلك الفترة، ونسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي  
جمالي بلغت ١١٥,١٪ في عام ١٩٨٥. وفي نطاق المالية العامة، توخيت الخطة الاقتصادية تحقيق  
دة في الايرادات المحلية تمكنها من تغطية النفقات المتكررة، الا ان الايرادات المحلية بقيت غير  
فية لتغطية النفقات المتكررة لغاية عام ١٩٨٥، حيث بلغت الايرادات المحلية ٨١,٢٥٪ من  
نفقات الجارية في ذلك العام.

ومع بداية عام ١٩٨٦، واجه الاقتصاد الاردني العديد من العوامل السلبية التي سادت  
نطقة، ولعل ابرزها استمرار انحسار النشاط الاقتصادي في البلدان العربية المجاورة. وتدهور اسعار  
نפט، والركود الاقتصادي في البلدان الصناعية. ونجم عن ذلك انخفاض في قيمة المساعدات  
لقدمه للاردن، وكذلك في حصيلة الصادرات، فضلا عن انخفاض الطلب على العمالة الاردنية في  
ول المنطقة، مما تسبب في ارتفاع معدلات البطالة.

واستمر تأثر الاقتصاد الاردني لعام ١٩٨٨ بالضغوط الاقتصادية الناشئة عن عدم السيطرة  
على آثار العوامل الانكماشية الناجمة عن الركود الاقتصادي في المنطقة ككل، وخاصة التراجع  
الحاد الذي شهدته حجم المساعدات المالية المقدمة للاردن، وما نتج عنه زيادة الحاجة الى الاقتراض  
الخارجي، حيث وصل رصيد القروض الخارجية القائم في نهاية عام ١٩٨٨ حوالي ٧,٢ مليار  
دولار، واذا ما اضيف الى ذلك القروض الخارجية المتعاقد عليها وغير المسحوبة، تكون قيمة  
المديونية الخارجية قد بلغت نحو ٨,٤ مليار دولار. مما ادى الى زيادة اعباء الديون الخارجية  
القائمة. حيث بلغت خدمتها عام ١٩٨٩ حوالي ١,٢ مليار دولار<sup>٢</sup>. أما الدين العام الداخلي فقد  
استمر في الارتفاع خلال السنوات ١٩٨٦ - ١٩٨٩، حيث ارتفع من ٤١٥,٠ مليون دينار في

<sup>١</sup> اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات التكيف والاصلاح الاقتصادي وآثارها الاقتصادية والاجتماعية

في الاردن، مرجع سابق، ص ٤.

<sup>٢</sup> المرجع السابق، ص ١٤.

نة ١٩٨٦ الى ٩٩٥,٠ مليون دينار في ١٩٨٩. وبذلك تكون نسبة الدين العام الداخلي الى ناتج المحلي الاجمالي قد ارتفعت من ٢٠,٥٪ في عام ١٩٨٦ الى ٣٨,٩٪ عام ١٩٨٩.<sup>١</sup> وتزايد لجوء الحكومة الى الاقتراض الداخلي والخارجي، علاوة على استخدام احتياطات لبنك المركزي من العملات الاجنبية، بحيث وصلت في عام ١٩٨٨ الى مستويات متدنية. وأدت هذه التطورات السلبية الى العجز عن خدمة الدين العام الخارجي، والى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ووضوح الاختلالات الهيكلية، بالاضافة الى الضغوط الشديدة على سعر صرف الدينار الأردني، الامر الذي ادى في النهاية الى القرار بتعويم سعر الصرف ضمن إطار السياسات التي استهدفت التكيف مع حالة التراجع الحاد في موارد البلاد من العملات الاجنبية وتزايد مدفوعاتها منها.

فكان لا بد والحالة هذه ان تتخذ الحكومة مجموعة من الاجراءات الداخلية تعمل على مواجهة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وتعمل على الحد من هذه الظروف. لذلك قامت الحكومة في منتصف عام ١٩٨٨ بمجموعة من الاجراءات كان ابرزها<sup>٢</sup>:

١. التعويم المدار لسعر صرف الدينار والذي ادى الى تخفيضه مقابل العملات الاخرى.
٢. تحديد الانفاق الحكومي.
٣. تقييد السياسات النقدية.
٤. فرض ضرائب جديدة ورفع معدلات الضرائب القائمة.

كما قامت الحكومة في شهر آب من نفس العام بالغاء سياسة الحماية الاغلاقية والاستعاضة عنها بالتعرفة الجمركية. وفي تشرين الثاني منعت استيراد عدد من السلع الكمالية الى نهاية عام ١٩٨٩، بهدف الحد من استنزاف الاحتياطيات الاجنبية. الا انه نظرا لمحدودية فعالية هذه الاجراءات، ارتأت الحكومة انه لا بد من انتهاج سياسات تصحيحية شاملة تهدف الى معالجة الاختلالات في الاقتصاد الاردني، مما يقتضي وضع وتطبيق برنامج تصحيح اقتصادي متكامل على المدى المتوسط، يحضى بتأييد ودعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لدعم جهود الحكومة الاردنية الرامية الى التغلب على الصعوبات التي تواجهها. وفعلا قامت الحكومة بتبني برنامج للفترة من (١٩٨٩ - ١٩٩٣) الذي توقف العمل به اثر اندلاع ازمة الخليج عام ١٩٩٠، مما استوجب

<sup>١</sup> المرجع السابق، ص ١٥.

<sup>٢</sup> اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات التكيف والاصلاح الاقتصادي وآثارها الاقتصادية والاجتماعية

في الاردن، مرجع سابق، ص ١٨.

تبني برنامج آخر جاء استكمالاً لجهود التصحيح التي بدأت عام ١٩٨٩ حيث تم تبني برنامج آخر يغطي الفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٨).

### ٣-١-٣ برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٣).

شرع الاردن في عملية التصحيح الاقتصادي منذ النصف الثاني من عام ١٩٨٨ وذلك بالتخلذ عدد من الاجراءات الهادفة الى التخفيف من الازمة الاقتصادية التي ظهرت خلال ذلك العام، الا ان هذه الاجراءات كانت محدودة وغير كافية مما اضطر السلطات الاردنية الى تبني برنامج تصحيحي شامل بالتعاون والتشاور مع صندوق النقد الدولي للمدى المتوسط يغطي الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٣). وقد كانت الملامح الرئيسية لهذا البرنامج تمثل في استعادة التوازن على الصعيد الداخلي والخارجي وتهيئة البيئة المناسبة لتحقيق معدلات نمو قابلة للاستمرار، فعلى الصعيد الداخلي يدور محور التصحيح الرئيسي حول تخفيض العجز في الموازنة العامة وبالتالي تحقيق وفورات في المدخرات المحلية وما تؤدي اليه من زيادة الاستثمارات ومعدلات النمو، اما على الصعيد الخارجي فقد هدف البرنامج الى تقليل عجز ميزان المدفوعات بشكل تدريجي وتقليل الاعتماد على الخارج للحصول على العملات الاجنبية مما يساعد بالتالي على تخفيض عبء المديونية الخارجية.

وتمثل هذا البرنامج بحزمه من السياسات والاجراءات التثبيتية والهيكلية التي تتصف بالمرونة والتي جاءت على شكل توليفة مزجت بين سياسات ضبط الطلب الكلي وسياسات تحفيز العرض الكلي، وسياسات تحرير التجارة والمدفوعات الجارية وسياسات ادارة الدين الخارجي. وقد تعهد الاردن بتطبيق هذه السياسات والاجراءات خلال فترات زمنية محددة طوال سنوات البرنامج وذلك لتحقيق الاهداف المرسومة في البرنامج<sup>١</sup>.

### اهداف البرنامج للفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٣).

يهدف البرنامج الى اعادة هيكله الاقتصاد الاردني بما يساعد على تحقيق الاعتماد المتزايد على الذات وتوجيه الجهد الاقتصادي نحو زيادة الادخار والاستثمار والتصدير، وترشيد الاستهلاك والاستيراد. اذ ان اتباع السياسات التي اقرها البرنامج يتيح للحكومة الاردنية التوجه الى المجتمع الدولي لمساندة الاقتصاد الاردني في التغلب على الصعوبات التي تواجهها في المدى القصير على الاقل. ويركز البرنامج في تحقيقه اهداف على زيادة وتنشيط دور القطاع الخاص في

<sup>١</sup> حمزة جرادات، برنامج التصحيح وسياسات صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص ٥٦.

تتصاد الاردني من جهة، وتحسين كفاءة الانفاق الاستثماري للقطاع العام من جهة اخرى. هذا 'ضافة الى حملة من التعديلات الهيكلية المتعلقة بدعم الصادرات وتوسيع قاعدة الاستثمار بهدف دة فرص النمو الاقتصادي الحقيقي. كذلك اتخاذ حملة من التعديلات الهيكلية المتعلقة بالنظام ربي بهدف زيادة مرونته وتطوير وتوسيع قاعدته وشموليته<sup>١</sup>.

وبعد إجراء مشاورات مكثفة مع صندوق النقد الدولي، حظي هذا البرنامج بدعم الصندوق تتمتع الدولي، وقد قدم الصندوق مساعدة مالية للاردن ضمن تسهيل الاستعداد الائتماني نها ٦٠ مليون وحدة حقوق السحب الخاص SDR والتي تعادل ٨١,٢٪ من حصة الاردن ، آنذاك. كذلك قدم البنك الدولي قرض لتصحيح قطاعي الصناعة والتجارة بقيمة ١٥٠ مليون ر امريكي، وتم تقديم تحويل مماثل لهذا القرض من الحكومة اليابانية<sup>٢</sup>.

الا ان هذا البرنامج لم يكتب له الاستمرار بعد احداث حرب الخليج التي اندلعت عام ١٩ وتسببت في ايقاف العمل به في بداية السنة الثانية من عمره، الأمر الذي استدعى تبني مج آخر تنمة لهذا البرنامج فكان برنامج (١٩٩٢ - ١٩٩٨).

### ٣-٢ برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٨).

عطلت ازمة الخليج في عام ١٩٩٠ بما انطوت عليه من افرازات سلبية على الاقتصاد الاردني، مرار البلاد في تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي للسنوات (١٩٨٩-١٩٩٣) الذي تم تبنية عقاب تفاقم الوضع الاقتصادي في المملكة في أواخر عام ١٩٨٨، فقد القت تلك الأزمة ساء اضافية ثقيلة على الوضع الاقتصادي الداخلي تمثلت في عودة ٣٠٠ الف مواطن من يت ودول الخليج الأخرى وتوقف ورود المساعدات العربية وانحسار الأسواق المجاورة أمام ادرات الوطنية وغير ذلك من الابعاء الأخرى<sup>٣</sup>.

وفي سبيل احتواء هذه المشكلات ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الاردني بما عد على دفع وتيرة النشاط الاقتصادي المحلي في اتجاهات تسمح له بتعديل مساره في اطار من نماد بصورة اكبر على الامكانيات الذاتية. تحركت السلطات الحكومية، على اتجاهين

جنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات التكيف والاصلاح الاقتصادي وآثارها الاقتصادية في الاردن، سابق، ص ١٨.

مي العتوم، ١٩٩٧، التجربة الأردنية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي، دراسة مقدمة إلى الجمعية ة للبحوث الاقتصادية (المنح البحثية) لعام ١٩٩٦، ص ٤٥.

ك المركزي الأردني، التقرير السنوي التاسع والعشرون، ١٩٩٢، ص ١٢٧.

لين، احدهما تبني برنامج للتصحيح الاقتصادي للفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٨) وآخر بناء  
إتيجية انمائية جديدة تمثلت بإعداد مشروع خطة اقتصادية واجتماعية خمسية للسنوات  
١٩٩٧ - ١٩٩٩<sup>١</sup>.

وقد كان لهذا البرنامج اهداف مماثلة لأهداف البرنامج الأول (١٩٨٩ - ١٩٩٣) مع بعض  
سع في الاهداف لتشمل اهدافا اقتصادية واجتماعية، حيث كان يهدف بالدرجة الاولى الى  
بلجة الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي  
قدي، كما يرمي الى ارساء مقومات راسخة لاستمرار النمو الاقتصادي المحلي في ظل استقرار  
ي في مستويات الاسعار المحلية، وفي ضوء هذه الاهداف، توقع البرنامج الذي اتخذ عام ١٩٩١  
سأ لتقديراته ان يرتفع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي تدريجياً عاماً بعد آخر  
تاو ز ٤٪ اعتباراً من عام ١٩٩٧، وان ينخفض معدل التضخم الى اقل من ٥٪ مع نهاية عامه  
صير ١٩٩٨، كما توقع ان تنخفض نسبة العجز في الموازنة العامة (قبل المساعدات) الى الناتج  
ي الاجمالي من حوالي ١٨٪ في عام ١٩٩١ الى ٥٪ في عام ١٩٩٨، وأن يأخذ العجز  
الحساب الجاري لميزان المدفوعات في التناقص تدريجياً الى ان يتم احتواؤه بحلول عام ١٩٩٨،  
تنخفض نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلي الإجمالي لتصل الى ٧٩,٥٪ عام ١٩٩٨<sup>٢</sup>.

ويرتكز هذا البرنامج في تحقيق اهدافه على تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة اسهامه فسي  
ر الأنشطة الاقتصادية وذلك بتهيئة البيئة الاستثمارية الكفيلة بضمان استمراريته ويستند أيضاً  
مواصلة الحكومة تبني النهج الترشيدي في الانفاق العام والاستخدام الاكفأ للموارد العامسة  
نحو يتضمن اطراد النمو الاقتصادي الوطني، وينطلق البرنامج ايضا في تحقيق اهدافه من  
مرار الحكومة في تطبيق الاصلاحات الضريبية الهادفة الى زيادة مرونة وشمولية النظام الضريبي  
المملكة<sup>٣</sup>.

بنك المركزي الأردني، التقرير السنوي التاسع والعشرون، مرجع سابق، ص ١٢٧.

رجع السابق، ص ص ١٢٧ - ١٢٨.

رجع السابق، ص ١٢٨.

#### ٤- السياسات والإجراءات المطلوبة لتحقيق اهداف البرنامج.

من اجل تحقيق اهداف البرنامج وضع البرنامج حزمة من السياسات والاجراءات الموجهة  
تقيق الآتي<sup>١</sup>:

#### ٤-١ زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي.

ركزت السياسات على اجراء الاصلاحات الهيكلية اللازمة مثل: تحرير اسعار الفائدة،  
باع سياسات مرنة لادارة اسعار الصرف، واتخاذ التدابير لزيادة المدخرات المحلية، وتوفير  
ستقرار المالي واستقرار سعر الصرف، واعادة النظر في قانون تشجيع الاستثمار، ومراجعة  
نلات الحماية الجمركية الفعالة، وتبسيط الاجراءات الادارية اللازمة للموافقة على الاستثمارات  
ديدة، وتوفير المعلومات اللازمة لخدمة المستثمرين.

اضافة الى مراجعة سياسات الاصلاح الزراعي، وسياسة دعم الاعلاف والمياه المخصصة  
ي، ووضع سياسة للتسعير الزراعي، اما بخصوص القطاع الصناعي وتشجيع الصادرات فههدف  
نامج الى زيادة الاعتماد على القطاع الخاص وانشاء مؤسسة لضمان ائتمان الصادرات،  
نذلك هدف البرنامج الى اعادة النظر بالسياسات النقدية التي يطبقها البنك المركزي واعادة  
لر هيكلية عدد من المؤسسات وترشيد قطاعات الطاقة والمياه واعادة هيكلتها.

#### ٤-٢ اصلاح القطاع المالي.

هدف البرنامج الى تصحيح هيكل الخلل المتأصل في الموازنة العامة من خلال زيادة الإيرادات  
لك باعادة النظر بهيكل الضريبة وسياساتها، وتخفيض النفقات في الوقت الذي تتحقق الاهداف  
سومة بالتعاون مع كافة المؤسسات المعنية، وسيتم ذلك من خلال ادخال الضريبة على  
عات، وتخفيض حجم الدعم للسلع الاساسية مع المحافظة على كفاءة توزيعها، وكذلك تخفيض  
عم الحكومي للمؤسسات العامة والحكومية وذلك من خلال وضع تسعيرة للخدمات  
كومية، كالصحة والمياه والاتصالات والمواصلات والطاقة والتعليم، وكذلك عن طريق تقليص  
د العاملين في القطاع العام واحتواء نمو الاجور الحقيقية.

ضي العتوم، التجربة الاردنية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي، مرجع سابق، ص ٤٨ - ٤٩.

#### ٤-٣ إصلاح القطاع النقدي.

هدف البرنامج الى تفعيل السياسة النقدية بكبح الضغوط التضخمية وذلك بتحديد السيولة لية بحوالي ٩٪ سنويا خلال فترة البرنامج، ومتابعة اوضاع الجهاز المصرفي وتفعيل الرقابة عليه، رقابة أعمال الشركات الاستثمارية والمؤسسات المالية، وانشاء مؤسسة لضمان الودائع لحماية غار المودعين.

#### ٤-٤ إصلاح القطاع الخارجي.

وذلك بهدف تخفيض العجز التجاري وبناء احتياطي المملكة من العملات الاجنبية، وتقليل احة الى المساعدات والقروض الخارجية، وتحسين اداء الدين العام. ولا بد لتحقيق ذلك من اع سياسة مرنة لسعر الصرف، واصلاح النظام الجمركي وتطبيق سياسة تجارية موجهة للتصدير تهاج سياسة حكيمة لادارة المديونية الخارجية.

#### ٤-٥ حماية الفقراء.

عملت الحكومة على اتخاذ التدابير لتخفيض الآثار السلبية لبرنامج التصحيح الاقتصادي على نات غير المستفيدة من البرنامج والمتضررة منه، وقد عمل البرنامج على وضع السياسات اطار المؤسسي للتخفيف من تلك الآثار، ولذلك جاء انشاء صندوق التنمية والتشغيل، ودعم دوق المعونة الوطنية والتوجه بانشاء شبكة العون الاجتماعي، ودعم المؤسسات شبه الرسمية تطوعية لتقديم خدمات التمويل الى الفئات الفقيرة والعاطلة عن العمل. كذلك جرى تثبيت اسعار السلع الاساسية، ودعم وزارة التموين لبعض السلع التموينية صيل الدعم الى مستحقيه اما في مجال تخفيض عجز الموازنة العامة، فقد عملت الحكومة على المشكلة من جانب واحد على الاغلب وهو جانب الايرادات المحلية، أي ان الحل كان على ساب المستهلك فتم ادخال الضريبة العامة على المبيعات، حيث حققت الموازنة العامة ايرادات برة جداً، وما زالت تلك الايرادات تتزايد باستمرار.

مجال السياسة النقدية فقد اتخذت السلطة النقدية الاجراءات التالية<sup>١</sup>:-

التوجه نحو التحرير التدريجي لقيود مراقبة العملة الاجنبية، وفي هذا المجال تم اعلان الدينار دني كعملة قابلة للتحويل لغايات المدفوعات الجارية وذلك منذ شهر شباط ١٩٩٥.

مد عبد الفتاح (البنك المركزي الأردني) السياسة النقدية، ورقة عمل مقدمة لليوم المصرفي العالمي في جامعة آل

ن، بتاريخ ١٠/٣/١٩٩٦، والمنشورة في صحيفة الاسواق اليوم، بتاريخ ١٠/٤/١٩٩٦.



٢. فرض احتياطي نقدي الزامي على الودائع بالعملات الاجنبية بنسبة ٣٥٪ انسجاماً مع اتفاقية صندوق النقد الدولي لخلق الثقة بالدينار وتعزيزها.
٣. تثبيت سعر صرف الدينار الاردني مقابل الدولار بـ (٧٠٨ - ٧١٠ فلس) للدولار منذ ١٩٩٥/١٠/٢٨.
٤. الغاء سياسة التدخل المباشر في ادارة السياسة النقدية والاكتفاء بالادارة غير المباشرة لها منذ شباط عام ١٩٩٠.
٥. التعويم الكامل لأسعار الفائدة المدينة والدائنة والتأثير على الكتلة النقدية من خلال التأثير على هذه الاسعار، وذلك بتحديد اسعار الفائدة على شهادات الابداع .
- وعملت الحكومة على تشجيع الادخار المحلي وبالتالي تشجيع الاستثمار من خلال اتباع عدد من السياسات المالية والنقدية، فقد أعادت النظر بقانون ضريبة الدخل، وكذلك بقانون تشجيع الاستثمار، وتشجيع انشاء المشاريع الاقتصادية وذلك من خلال تقديم الحوافز لها، وتشجيع المناطق الحرة والمدن الصناعية وتفعيل دورهما، كما وتسعى الدوائر المستقلة الأخرى المنبثقة عن وزارة الصناعة والتجارة الى تنشيط حركة الاستثمار ومن ثم التصدير، وتعمل على هذه الغاية مؤسسة تشجيع الاستثمار ومؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية<sup>١</sup>.
- وفي مجال السياسة النقدية، فتم تحرير اسعار الفائدة وضمن استقرار سعر صرف الدينار والمحافظة على هامش معقول من الاحتياطي من العملات الصعبة.

### ٣-٥ تقييم التجربة الاردنية في تحقيق الاستقرار (التثبيت) الاقتصادي والتكيف الهيكلي:- ٣-٥-١ مقدمة:

- تتبع الادبيات الاقتصادية اربع طرق منهجية لتقييم برامج التصحيح، وهذه الطرق هي<sup>٢</sup>:
١. منهج ما قبل - وما بعد البرنامج (Before - After Approach).
  ٢. منهج مع - وبدون البرنامج (With - Without Approach).
- وهذا المنهج يتم دراسة الأداء الاقتصادي للدولة التي تطبق البرنامج ومقارنته مع دول اخرى تتشابه في البنيان الاقتصادي، ولا تطبقه.

<sup>١</sup> راضي العنوم، التجربة الاردنية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي، مرجع سابق، ص ٥٨.

<sup>٢</sup> عيسى الكيالي، ١٩٩٤، اثر برنامج التصحيح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير جامعة اليرموك، ص ص ٨-٩.

## لنهج الفعلي - الهدف للبرنامج (Actual - Versus - Target Approach).

ي مقارنة الاداء الاقتصادي الفعلي خلال فترة البرنامج مع اهداف البرنامج المرسومة.

## نهج المقارنة - المحاكاة (Comparison - Simulation Approach).

المنهج يعتبر أهمها وأكثرها قدرة على التحليل، حيث يتم مقارنة أثر تطبيق سياسة او مجموعة سياسات على الاداء الاقتصادي مع مجموعة اخرى من السياسات باستخدام النماذج سادية المختلفة، وبذلك فهذا المنهج يضمن التطبيق الكامل للسياسات الاقتصادية، وربطها مضها في علاقات متداخلة.

وعلى الرغم من أهمية المنهج الرابع وقدرته على التحليل الواسع اذا أحكم بناء النموذج وتم المشاكل القياسية حال وجودها، الا انه يحتاج الى بحث متخصص ومدته طويلة للتمكن من م على أساسه. وعليه سيتم في هذه الدراسة اتباع المنهج الثالث وهو المقارنة فيما بين اف المخططة والنتائج الفعلية للبرنامج، وسوف يقتصر التقييم على البرامج والسياسات لطة مقابل الفعلية اعتبارا من بدء برنامج التصحيح الاول عام ١٩٨٩ وحتى آخر عام ١٩٩٥ ر جدول رقم ( ٨ ) .

## ٥-٢ مكونات الناتج المحلي الاجمالي:

هدف برنامج التصحيح الاقتصادي الى تحقيق معدلات نمو حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي ل الى ٤,٣% عام ١٩٩٨ في برنامج (١٩٩٢ - ١٩٩٨) وبمعدل ٤% لعام ١٩٩٣ في امج الاول (١٩٨٩ - ١٩٩٣).

وخلال الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٥) فقد نما الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بمعدل يفوق ما ط له فوصل الى ٦,٦٠% سنويا بالمتوسط.

وفيما يتعلق بالاستهلاك، فقد تراجعت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات طفيفة أقل مما ط له، فتراجعت من ٩٨,٩% عام ١٩٩٠ الى ٨٨% عام ١٩٩٥.

اما الاستثمار الاجمالي فقد ارتفع بشكل واضح نسبة الى الناتج المحلي فوصل الى ٣٣,٨% ١٩٩٥. فيما كان المتوقع له ان يرتفع الى ٢٣,١% فقط كنسبة من الناتج المحلي خلال امج التصحيح (١٩٩٢ - ١٩٩٨).

اما نسبة الادخار المحلي الى الناتج فقد تزايدت بشكل واضح خلال الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٥) (١٩٩٥)، وقد تدهبت الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٢) ثم تزايدت بشكل مضطرب بعد ذلك من

١٣,٦٪ لعام ١٩٩٣ الى ١١,٨٢٪ لعام ١٩٩٥، وبذلك لم يتحقق هدف المدخرات المحلية الذي كان مخططاً له أن يصل إلى ١٣,٨٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام.

### ٣-٥-٣ التضخم

هدفت السياسة النقدية إلى المحافظة على مستويات مستقرة للأسعار في حدود ٤,٥٪ على الأقل، ويلاحظ جلياً بأن معدل التضخم كان اقل من ذلك، حيث تراجعت من ٢١٪ لعام ١٩٨٩ إلى ٥,٣٧٪ عام ١٩٩٢ ومن ثم إلى ٣,٦٪ لعام ١٩٩٥، وذلك باعتماد خفض الناتج المحلي الإجمالي.

### ٣-٥-٤ الموازنة العامة

لقد خططت للإيرادات المحلية أن تنمو بمعدل يصل ٣٠٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في حين زادت الإيرادات المحلية بمعدلات تفوق ما خطط لها عندما وصلت نسبتها إلى ٣١,٠٩٪ عام ١٩٩٤ وتراجعت إلى ٢٩,٨٤٪ عام ١٩٩٥. وفي المقابل تراجعت نسبة الانفاق الكلي إلى الناتج من ٤٦,٥٪ عام ١٩٨٩ إلى ٣٩,٧٪ عام ١٩٩٥ وبذلك لم يحقق ما هو مخطط له في مجال الانفاق العام.

### ٣-٥-٥ المديونية الخارجية

لقد تذبذبت ارقام المديونية الخارجية، حيث تراجعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب إعادة جدولتها، فقد تراجعت من ١٩٩,٣٪ عام ١٩٨٩ إلى ٩٦,٦٪ لعام ١٩٩٥، وبذلك فاقت ما خطط لها في برنامج التصحيح بمعدل كبير نسبياً، والذي كان من المتوقع أن يتراجع إلى ١٣٧٪ مع نهاية البرنامج عام ١٩٩٨.

جدول رقم ( ٨ )

الأرقام الفعلية والمخطط لها في برنامج التصحيح للفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٥)

الفعلي للسنوات (بالمليون دينار)							المخطط لبرنامج ٩٨-٩٢	المخطط لبرنامج ٩٣-٨٩	الناتج اعطي الي
١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	%	%	
٤٦٥٤,٦	٤٢٠١,٣	٣٨٠١,٧	٣٤٩٣,٠	٢٨٥٥,١	٢٦٦٨,٣	٢٣٧٢,١	-	-	جمالي سعر
٢٧٥٣,٩	٢٥٧٥,٢	٢٣٨١,٢	٢٢٥٥,١	١٩٤٢,٢	١٩٠٨,٢	١٨٩٠,١	-	-	يفي
%٦,٩٥	%٨,١٥	%٥,٦	%١٦,١	%١,٨	%١	-	٤,٣-١	٤-٠	الحقيقي
٤١٠٤,٤	٣٧٦٤,٥	٣٥٦٨,٦	٣٤٣٩,٠	٢٧٨١,٦	٢٦٤٠,٤	٢٢٥٣,٩	-	-	٤
٨٨,١٨	٨٩,٦	٩٣,٨٦	٩٨,٤	٩٧,٤	٩٨,٩	٩٥,٠	٧٩,٥-١٠٠,٩	٩٢-١٠٣,٣	الكلي الى نالي
١٥٤٧,٤	١٤٥١,٠	١٤٢٢,٧	١٢٠٨,٨	٧٣٨,٥	٨٥٠,١	٥٦٣,٢	-	-	
٣٣,٢	٣٤,٥	٣٧,٤٢	٣٤,٦	٢٥,٩	٣١,٩	٢٣,٧	٢٣,١-٢١,١	٢٧-٢٦	ل الناتج
٥٥٠,٨	٤٣٦,٨	٢٣٣,١	٥٤,٠	٧٣,٥	٢٧,٩	١١٨,٢	-	-	
١١,٨٣	١٠,٣٩	٦,١٣	١,٥٤	٢,٥٧	١,٠٤	٤,٩٨	٢٠,٥-٤,٥	٨-٢	الحلي الى الي
٣,٦١	٢,١٢	٣,٠٩	٥,٣٧	٥,١٥	١١,٤	٢١,٠	٤,٥-١٠	٦,٥-١٤	
١٣٨٩,١	١٣٠٦,٤	١١٩١,٥	١١٦٨,٩	٨٢٨,٨	٧٤٤,٥	٥٦٥,٥	-	-	
٢٩,٨٤	٣١,٠٩	٣١,٣٤	٣٣,٤٦	٢٩,٠٢	٢٧,٩	٢٣,٨	٣٠-٢٦,٢	٣٦-٣٠	لية مسن لي
٣٩,٧٢	٣٧,٦١	٤٣,٣٤	٣٨,٦	٤٣,٢	٤٢,٠	٤٦,٥	٣٥-٣٩,٩	٤٦-٤٩	الى الناتج
٩٦,٦	١٠٣,٥	١١١,٠	١٣١,١	١٧٣,٧	١٨٩,٩	١٩٩,٣	١٣٧-١٨٨	-	الخارجي

در:

لأرقام المخطط لها، احمد حسين الرفاعي، مرجع سابق.

لأرقام الفعلية، البنك المركزي الأردني، العدد الخاص ١٩٩٥، النشرة الإحصائية الشهرية  
ن أول ١٩٩٧.

الجدول رقم ( ٩ )

القوى العاملة والأجور في القطاع الحكومي للفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٥)

البند	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
بي العاملة بالألف	٥٨٣,٦	٦٣٠,٠	٦٧٩,٨	٧٠٥,٩	٧٦٩,٠	٨٣٨,٠	٩٧٥,٨
مئة للأردنيين %	١٠,٣	١٦,٨	١٧,٤	١٥,٠	١٩,٧	١٥,٠	١٥,٣
الحكومة بالألف	٩١,٣	٩١,٤	١٠٢,٤	١١٠,٧	١١٥,٦	١١٨,٥	١٢٠,٤
لين في الحكومة إلى مئة %	١٥,٦	١٤,٥	١٥,١	١٥,٧	١٥,٠	١٤,١	١٢,٣
العاملين في الحكومة	٦,٢	١,١	١٢,٥	٧,٧٠	٤,٤٠	٢,٥	١,٦
العامل في الحكومة	١٧٤١,٥	١٨١٠,٥	١٨١٤,٤	٢١٧٠,٣	٢٣٧٢,٠	٢٣٣٢,٥	٢٥٩٥,٤
العامل الحقيقي في (الدينار)	١٦٧٩,٤	١٤٤٢,٦	١٢٣٤,٤	١٤٠١,٥	١٤٧٥,٠		

مدر:

راضي العتوم، مصدر سابق، ص ٦٧.

البنك المركزي الأردني، النشرة الشهرية، كانون أول ١٩٩٧.

دائرة الإحصاءات العامة، تعداد السكان والمسكن والمسح المصاحب للتعداد ١٩٩٤، ايلول ١٩٩٤، ص ٢٤.

الجدول رقم (٩) ان هنالك نمو متسارع في حجم القوى العاملة في الاردن على عكس ما هو ل في معدل نمو العاملين في الحكومة الذي كان في تراجع ملحوظ، حيث كان معدل نمو لين في الحكومة في عام ١٩٨٩ ٦,٢% وانتهى بمعدل ١,٦% عام ١٩٩٥. مما ساعد في نمو ل البطالة في الاردن الذي بدأ عام ١٩٨٩ بمعدل ١٠,٣% ووصل عام ١٩٩٥ إلى ١٥,٣%. ويشير الجدول إلى تراجع في قيمة متوسط اجر العامل الحقيقي في الحكومة عما كان عليه فترة التصحيح.

٦-١- الفقر والبطالة.

تقدر القوى العاملة الاردنية بـ ٩٧٥,٨ ألف عامل لعام ١٩٩٥، ويلاحظ انها تنمو بدلات تفوق النمو السكاني، مما يدل على آثار عوامل الهجرة الخارجية، اذ بلغ معدل النمو سنوي للقوى العاملة ٨,٩٪ خلال الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٥)، وجدير بالذكر ان هذا المعدل وق معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي والذي بلغ ٦,٦٠٪ سنويا للفترة ذاتها. وتدل الاحصاءات الرسمية ان نسبة العاملين في الحكومة الى القوى العاملة قد تراجعت من ١٥,٠٪ لعام ١٩٨٩ الى ١٢,٣٪ لعام ١٩٩٥، وهذا ما تخطط له الحكومة، وسوف يستمر راجع في السنوات المقبلة، مع العلم ان معدل نموه بسيط وتكاد تصل نسبته الى الدول المتقدمة، بلغ ١,٦٪ لعام ١٩٩٥، و٢,٥٪ لعام ١٩٩٤، وكان ذا نسبة عالية عام ١٩٩١، فبلغ نموه ١٢,٠٪ كما يتضح ذلك من الجدول رقم (٩).

أما متوسط اجر الموظف الحقيقي في الحكومة، فقد أظهر تراجعاً ملموساً في عامي (١٩٩٠، ١٩٩٩) وزيادة بسيطة جداً لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، فبلغ ١٤٧٥ دينار للموظف بالمتوسط عام ١٩٩٩، أي بمقدار ١٢٣ دينار شهرياً للموظف و ١١٧ ديناراً لعام ١٩٩٢، وهو اقل من خط مقر المطلق المقدر آنذاك. وبذلك فإن اغلب موظفي الدولة (من مدنيين وعسكريين) يقعون تحت خط الفقر كما تشير اليه المعلومات الرسمية غير المنشورة<sup>١</sup>.

وفيما يتعلق بمؤشرات الفقر فتؤكد التقارير الرسمية غير المنشورة ان خط الفقر المطلق يقدر - (١٧٠) ديناراً شهرياً لعام ١٩٩٦، كما وتشير الاحصاءات الرسمية المنشورة ان ما نسبته ٤٥٪ من سكان المملكة دخلهم يقل عن (١٥٠) ديناراً شهرياً، وبذلك وعلى اقل تقدير أن حوالي نصف سكان المملكة يقعون تحت خط الفقر في عام ١٩٩٦<sup>٢</sup>.

وعملت الحكومة في عام ١٩٩٧ على تنفيذ توصيات البنك الدولي المرسومة في تقرير تقييم فقر في الاردن والصادر عام ١٩٩٤، حيث اوصى التقرير بانشاء شبكة للعسوان الاجتماعي (Social Safety Net)، وقد جرى تشكيل فرق عمل لدراسة الموضوع وذلك لانشاء صندوق يعني بتدريب الفقراء وآخر للاقراض الصغير، والثالث للبنية التحتية. اضافة الى اعادة يكلة مؤسسات التمويل الحالية المعنية بالمشاريع الصغيرة.

راضي العنوم، التجربة الاردنية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي، مرجع سابق، ص ٦٠.

المرجع السابق، ص ٦٠.

لقد عملت الحكومة على اعادة النظر بقانون تشجيع الاستثمار، وبهذا الخصوص فقد نجحت الحكومة الى حد ما في وضع حجر الأساس لانطلاقه اقتصادية مبنية على اساس راسخ على الرغم من ان الاقتصاد الاردني ما زال يعاني من ضعف في بعض المقومات الاساسية. وعلى الرغم من تعديل قانون تشجيع الاستثمار، ومحاولة خصخصة مؤسسات القطاع العام مؤخراً فإن السياسات الاقتصادية الحالية لم تعد جذابة للاستثمار الأجنبي إلى حد كبير إذ ظهر مؤخراً إغلاق بعض المؤسسات والمصانع وتحويلها للعمل خارج الاردن، وذلك بسبب الضغوط الكثيرة الناجمة عن ارتفاع الضرائب وبشكل خاص ضريبة المبيعات والتي تحاول ان تغطي مقدار تراجع الإيرادات المحلية الناجم عن تخفيض الجمارك<sup>١</sup>.

إضافة الى قضية خطيرة جداً، وهي ان عملية الخصخصة وبيع مؤسسات القطاع العام جرى تقييمها على الاساس المحاسبي وترتب الحكومة لبيعها ككل وليس على شكل اسهم يشارك بها ذوو الدخل المحدود والمتدني، وبالتالي فالفائدة الاكبر ستكون لذوي رؤوس الاموال الضخمة، وخاصة اذا عرفنا ان هذه المؤسسات وعلى سبيل المثال "مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية" جرى تقييمها دفترياً بمبلغ زهيد جداً لا يساوي ربع قيمتها السوقية الحقيقية. فالخسارة تتحملها الحكومة، والربح يذهب لأصحاب الاموال الطائلة.

وحسب الجدول رقم ( ١٠ )، يمكن القول بأن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي تنهاه الاردن على مرحلتين (١٩٨٩ - ١٩٩٣) و (١٩٩٢ - ١٩٩٨)، كان له اثر ايجابي على لدخرات المحلية والقومية في الاردن من خلال التركيز على خفض الاستهلاك الكلي، حيث تبين بانات هذا الجدول أن برنامج التصحيح الاقتصادي قد نجح في جعل نسبة المدخرات القومية الى دخل المتاح. متزايد اعتباراً من عام ١٩٩٠ عندما بلغت ٣,١٪ وانتهت بنسبة ١٨,٨٣٪، عدل نمو بالتوسط بلغ ١٠,٦٦٪ اما نسبة المدخرات المحلية اذا ما تم استثناء عام ١٩٩٢، فقد كانت بتزايد ايضاً حيث بدأت بنسبة ١,٥٪ لعام ١٩٩٠، ووصلت إلى ١١,٨٪ في عام ١٩٩٥. لا أنها لم تصل الى ما كان مستهدفا لها في برنامج التصحيح، حيث كان مخطط لنسبة المدخرات محلية من الدخل المحلي ان تكون (٢-٪ - ١٣,٨٪)، ولكن المتحقق الفعلي فكان يتراوح بين ٤,٩٪ و ١١,٨٪ لغاية عام ١٩٩٥.

راضي العتوم، التجربة الاردنية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي، مرجع سابق، ص ٦٨.

جدول رقم ( ١٠ )

المدخرات المحلية والقومية ونسبتها من الدخل المحلي والدخل القومي

للفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٥)

٣	٢	٢	١	١	
نسبة المدخرات المحلية من الناتج الاجمالي (المستهدف)	نسبة المدخرات القومية من الدخل المتاح %	نسبة المدخرات المحلية من الناتج المحلي الاجمالي %	المدخرات القومية	المدخرات المحلية	السنة
٢,٠-	٧,٥٧	٤,٩٥	١٩٢,٩	١١٨,٢	١٩٨٩
٣,٠	٣,١	١,٥	٨٤,٧	٢٧,٩	١٩٩٠
٠,٩-	٤,٢	٢,٦	١٢٢,٢	٧٣,٥	١٩٩١
٤,٥	٧,٧٠	١,٥	٢٨٧,٢	٥٤,٠	١٩٩٢
٧,٤	١٤,٤٦	٦,١	٦٠٣,٧	٢٣٣,١	١٩٩٣
١١,٠	١٥,٦٨	١٠,٤	٧٠٠,١	٤٣٦,٨	١٩٩٤
١٣,٨	١٨,٨٣	١١,٨	٩٥٢,١	٥٥٠,٢	١٩٩٥

المصادر:

١. جدول رقم ( ١ ، ٤ ) .

٢. تم حسابها على أساس ( ١ ) .

٣. احمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص ١٢٣ .



### ٣-٧ أثر برنامج التصحيح على المدخرات القومية.

من اجل اختبار دور برنامج التصحيح الاقتصادي في احداث تغيير في المدخرات القومية في الاردن، سيتم استخدام طريقة فحص تشاو (Chow Test - Approach)، والذي يمكن من خلاله فحص التباين عند تقدير الانحدار بين فترتين مختلفتين لنفس المتغيرات، وتساعدنا هذه الطريقة في الكشف عن حصول التغيير الهيكلي بين هاتين الفترتين والتي لا يشترط ان تكونا متساويتين<sup>١</sup>.

وقد استعان الباحث بهذه الطريقة لمحاولة التحقق من إمكانية حدوث تغيير في هيكل المدخرات القومية بعد مرحلة التصحيح الاقتصادي والتي بدأت عام ١٩٨٩ واستمرت حتى عام ١٩٩٥، حيث قسم الباحث فترة الدراسة الى فترتين، (N1)، فترة ما قبل التصحيح الاقتصادي (١٩٧٦ - ١٩٨٨) و (N2)، فترة التصحيح (١٩٨٩ - ١٩٩٥).

وتعتبر هذه الطريقة نوعاً من اختبارات قيمة (F) المحسوبة (F- Calculated) ومقارنتها مع قيمة (F) الجدولية (F- Tabulated)، ولكن الفرق هنا ان قيمة (F) تحسب باستخدام قيمة المتبقيات (Residuals).

وتقوم آلية هذه الطريقة على تقدير دالة المدخرات القومية ودوال اقسامها المختلفة لكل فترة من الفترات المختارة على حده، بالاضافة الى تقدير الفترة الكلية (N)، حيث تحسب قيمة (Fc) بالطريقة التالية:-

$$FC = \frac{RSSN - (RSSN1 + RSSN2) / K}{RSSN1 + RSSN2 / N1 + N2 - 2K} \dots\dots\dots ١١$$

حيث أن:-

FC - قيمة F المحسوبة.

RSSN - مجموع مربعات المتبقيات عند تقدير الانحدار للفترة N (١٩٧٦ - ١٩٩٥).

RSSN1 - مجموع مربعات المتبقيات عند تقدير الانحدار للفترة N1 (١٩٧٦ - ١٩٨٨).

RSSN2 - مجموع مربعات المتبقيات عند تقدير الانحدار للفترة N2 (١٩٨٩ - ١٩٩٥).

K - عدد المتغيرات المستقلة المقدرة بما فيها الثابت.

N1 - عدد السنوات المستخدمة في تقدير المعادلة الثانية (١٩٧٦ - ١٩٨٨).

<sup>١</sup> Damodar, Gujarati, 1995, Basic Econometrics, Third Edition, McGRAW - HILL P 263

N2 - عدد السنوات المستخدمة في تقدير المعادلة الثالثة (١٩٨٩ - ١٩٩٥).

### المدخرات القومية

يمكن قياس التغير الهيكلي في المدخرات القومية باستخدام هذه الطريقة على النحو التالي:-  
إذا كان لدينا مجموعة المعادلات التالية:

$$STN = A_0 + A_1 YD + A_2 RR + A_3 P \quad \dots\dots\dots ١$$

$$STN1 = B_0 + B_1 YD + B_2 RR + B_3 P \quad \dots\dots\dots ٢$$

$$STN2 = C_0 + C_1 YD + C_2 RR + C_3 P \quad \dots\dots\dots ٣$$

حيث:-

STN - المدخرات القومية في الفترة N.

STN1 - المدخرات القومية في الفترة N1.

STN2 - المدخرات القومية في الفترة N2.

YD - الدخل المتاح بالاسعار الجارية.

RR - سعر الفائدة الحقيقي.

P - الرقم القياسي لتكاليف المعيشة باسعار ١٩٩٢.

$$LSTD = -2.6 + 1.18 LY_d - 2.77 LRR - .78 LP - .57 DUM$$

(-1.5) (2.4) (-4.09) (1.35) (-2.9)

$$R^2 = .72 \quad \bar{R}^2 = .65 \quad D.W = 1.83 \quad F = 9.93 \quad RSSN = 2.11$$

$$LSTD = -1.48 + 1.4 LY_d - 2.37 LRR - 1.72 LP - .47 DUM$$

(-.57) (.59) (-1.6) (-.35) (-1.85)

$$R^2 = .70 \quad \bar{R}^2 = .56 \quad D.W = 2.08 \quad F = 4.82 \quad RSSN1 = 1.44$$

$$LSTD = 11.0 + 2.9 LY_d - 4.87 LRR - 5.9 LP - .46 DUM$$

(2.07) (6.8) (-4.01) (-5.4) (-2.3)

$$R^2 = .98 \quad \bar{R}^2 = .95 \quad D.W = 3.04 \quad F = 30.7 \quad RSSN2 = .0445$$

حيث ان: L = اللوغريتم الطبيعي للمتغير

ويمكن اختبار الفرضيات التالية:-

$$H_0: B_0 = C_0 = B_1 = C_1 = B_2 = C_2 = B_3 = C_3 = 0 \quad \text{فرضية الاستقرار}$$

$$H_1: B_0 = C_0 = B_1 = C_1 = B_2 = C_2 = B_3 = C_3 \neq 0 \quad \text{فرضية التغير الهيكلي}$$

فإذا كانت قيمة FC المحسوبة أكبر من قيمة FT الجدولة فإننا نرفض فرضية العدم ( $H_0$ ) ونقبل بحصول تغير في هيكل المنظومة المقدرة. وعند استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) اعتماداً على البيانات الواردة في ملحق رقم ( ٦ )، في تقدير دالة المدخرات القومية بمراحلها الثلاثة، بين أن قيمة FC المحسوبة تساوي (٠,٨٥) وهي أقل من قيمة (FT) الجدولة والتي بلغت (٣,٢٦) عند مستوى ٥٪ مما يعني أننا نقبل فرضية العدم ( $H_0$ )، وتكون النتيجة أن نسبة لدخرات القومية إلى الدخل المتاح لم تتأثر بعملية التصحيح الاقتصادي، أي أن المدخرات القومية تشهد تغييراً هيكلياً لفترة برنامج التصحيح بل تمتعت بالاستقرار الهيكلي.

© Arabic Digital Library - Yamouk University

الفصل الرابع  
العوامل المحددة للادخار في الأردن  
خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٥

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

## الفصل الرابع

### العوامل المحددة للاادخار في الأردن

خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٥

٤-١ مقدمة:

بعد أن تم استعراض واقع الادخار في الأردن بأنواعه (المحلي، الوطني، القومي)، والذي تبين منه حالة الضعف والضعف الشديد في حجم المدخرات في الأردن، خاصة المدخرات المحلية والوطنية، لذلك من المفيد أن يتم استعراض أهم المحددات التي كان لها دور مباشر أو غير مباشر في انخفاض حجم هذه المدخرات على هذا الشكل.

ويمكن تقسيم العوامل المحددة للاادخار الى العوامل الاقتصادية والقابلة للقياس الكمي، وعوامل اجتماعية وثقافية ونفسية متمثلة في العادات والتقاليد والقيم والمثل التي تتشكل لدى الأفراد عبر فترة زمنية طويلة مع الأجيال المتلاحقة، وهذه العوامل غير قابلة للقياس الكلي، ومختلفة من دولة الى أخرى ومن فترة الى أخرى في الدولة الواحدة، من خلال تأثرها بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشهدها الدولة أو البيئة المحيطة. وأنه ليس من الممكن إهمالها أو التغاضي عن آثارها عند الحديث عن الاستهلاك أو الادخار. وذلك لأن المتغيرات الاقتصادية لا تعمل في فراغ، وإنما هي على صلة بالعوامل الاجتماعية والبشرية، كما أن آثار العوامل الاجتماعية والثقافية تنعكس على تصرفات الفرد وسلوكه اليومي وتحدد طبيعة استجابته للتغيرات في الظروف والأحوال الاقتصادية.

والأثر الكبير للعوامل الاجتماعية على سلوك المدخر يكون من خلال توزيع الدخل بين الادخار والاستهلاك، حيث يختلف الجزء الموجه للاادخار باختلاف العوامل النفسية التفاضلية أو التفاضلية، وخاصة العوامل النفسية المرتبطة بالرغبة في ترك جزء من الثروة على شكل إرث<sup>١</sup> خصوصاً للأبناء. فيزداد الاستهلاك في الفترات التفاضلية على حساب الادخار، ويحدث العكس في الفترات التفاضلية. بينما تلعب العوامل الثقافية دوراً بارزاً في تحديد الأنماط الاستهلاكية وبالتالي التأثير في سلوك المدخرين، فيزداد الطلب على السلع الاستهلاكية الجديدة والسلع المعمرة والكمالية والسلع ذات الجودة العالية نسبياً مع ارتفاع المستوى الثقافي للفرد وتحسن موقعه

Virmani, Arvind 1986, The Determinants of Savings Countries: Theory, Policy and Research Issue, Development Research Department Economics and Research Staff World Bank, Discussion Paper, P.6

الاجتماعي. ويعتبر عامل التقليد والمحاكاة من العوامل الاجتماعية التي كأن لها دور بارز في التأثير في سلوك المدخر على المستوى الفردي والعائلي.

أما العوامل الموضوعية والمتمثلة في المحددات الاقتصادية للادخار الإجمالي، فقد تناولتها عدد كبير من الدراسات الاقتصادية النظرية والعملية، خاصة في الدول النامية، كان منها<sup>1</sup> (Mikesell And Ziner 1973, Gersovitz 1983, and Deaton 1989). واستخدمت هذه الدراسات البيانات المقطعية، السلاسل الزمنية والبيانات المختلطة، حسب توفّر البيانات المطلوبة لكل دراسة. وانصبت معظم الدراسات في الدول النامية على استخدام معدلات الادخار الوطني، وذلك لافتقار هذه الدول للبيانات الكافية عن أشكال المدخرات الأخرى (القطاعية والخاصة).

أجمعت هذه الدراسات بشكل عام على أن الادخار يستجيب بشكل أو بآخر للعوامل الاقتصادية التالية: الدخل، معدل الفائدة، التضخم، إضافة الى المتغيرات الديمغرافية. والتي يرتبط بعضها بعلاقات إيجابية مع الادخار، وبعضها الآخر بعلاقات سلبية، فالدخل يعتبر المحدد الأساسي والأكثر أهمية في تحديد حجم الادخار وأنه على علاقة إيجابية به، وفقاً للنظرية الكينزية. بينما أظهرت النظرية التقليدية أن الأهمية الكبيرة لسعر الفائدة، واعتبرته العامل الأساسي في التأثير على الادخار، وأن حالة الادخار متزايدة في سعر الفائدة.

أما العامل الديمغرافي فيعتبر أحد الجوانب الأساسية في العملية الإنتاجية وأنه الهدف الآخر للعملية التنموية، إلا أن هذا العامل قد يكون عاملاً إعاقة على المسيرة التنموية، عندما تفوق معدلات النمو السكاني معدلات النمو الاقتصادي مما ينتج عنه اختلال في التركيب الهرمي للسكان وارتفاع حجم الأسرة، الأمر الذي ينتج عنه زيادة معدلات الإعالة وبالتالي التأثير غير المباشر على حجم الادخار.

وفي سبيل معرفة وتحديد أكثر العوامل تأثيراً على تعبئة وتكوين المدخرات القومية في الأردن. سيتم استعراض أهم المحددات الاقتصادية سالفة الذكر مع عمل نموذج قياسي تأشيرى لكل متغير على حدة للفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٥، إضافة الى تقدير دالة الادخار القومي في الأردن لنفس الفترة.

<sup>1</sup> Klaus, S. H., Steven B. W, and Giancarlo, C, 1992, Household Saving In Developing Countries, First Cross - Country Evidence, The World Bank Economic Review, No.3, P. 530

## ٤-٢ العوامل الاقتصادية المحددة للادخار في الاردن:

فيما يلي استعراض لأهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في تعبئة وتكوين الادخارات الأردنية:-

### ٤-٢-١ أولاً. مستوى الدخل.

يعتبر مستوى الدخل من العوامل الاقتصادية الأساسية المحددة للادخار في الاقتصاد الوطني، حيث وضعت العديد من النظريات الاقتصادية والتي بحثت في اثر مستوى الدخل على الادخار، فقد اعتمد كينز (Keynes) مستوى الدخل المتاح، واستخدم ديزنبري (Duesenberry) مستوى الدخل النسبي، بينما فريدمان (Friedman) مفهوم الدخل الدائم. ولتحديد أثر مستوى الدخل في الأردن على الادخار القومي، سيتم تقدير اثر كل من الدخل المتاح والدائم على المدخرات القومية للفترة (١٩٧٦ - ١٩٩٥) فقط وذلك بسبب المشاكل التي تواجهها في حساب الدخل النسبي وحساب العمر المتوقع في نظرية دورة الحياة.

### ١- الدخل المتاح (Disposable Income)

تم اختبار علاقة الادخار بالدخل المتاح في دراسات تطبيقية عديدة، فقد وجد<sup>٢</sup> كوزنت (Kuznets 1960)، أن نسبة الادخار الى الدخل الممكن التصرف به (الميل المتوسط للادخار) ترتبط طردياً بمستوى الدخل الجاري.

ولم تتفق نتائج كوزنت (Kuznets) هذه مع نتائج<sup>٣</sup> هوثاكر (Houthakker 1965) والتي تبين نسبة الادخار الشخصي الى الدخل الشخصي الممكن التصرف به. والتي ركز فيها على سبب اختلاف نسبة الادخار فيما بين الدول، من خلال بيانات مقطعية لعينة من الدول المتقدمة والنامية، حيث اخذ لكل منها وسط مرجح لسلسلة زمنية قصيرة. وقد أظهرت دراسته أن لمتوسط الدخل الشخصي الممكن التصرف به تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على متوسط الادخار

<sup>١</sup> كما تم توضيح ذلك في الفصل الاول.

R.F. Mikesell And J.E Zinser, 1973, The Natural of The Saving Function In Developing: A Survey of the Theoretical, and Empirical, Journal of Economic Literature P. 3

<sup>٢</sup> Houthakker, H. S, 1965, On Some Determinants of Saving In Developed and Under Developed Countries, In EAG Robinson, (ED,) Problems in Economic Development London P P 212 - 227

الشخصي. كما ظهر أن الحد المطلق بإشارة سالبة، إلا أنه غير معنوي. ولهذا السبب فقد عد Houthakker نسبة الادخار الشخصي الى الدخل الشخصي الممكن ثابتة، كما واستنتج أيضا ثبات التناسب بين الاستهلاك الشخصي والدخل الممكن التصرف به، ومنها توصل الى أن نسبة الادخار ثابتة.

ومن الاقتصاديين الذين احتبروا العلاقة بين الادخار والدخل الجاري<sup>١</sup>، جابتا (Gupta) في دراسته التي أجراها على المهند من خلال استخدام بيانات سلسلة زمنية، حيث استخدم معادلة لبيان أثر الدخل الشخصي في الادخار الشخصي، وأخرى لبيان أثر الدخل الممكن التصرف به على الادخار. وأشارت نتائجها الى أن للدخل تأثير إيجابي ومعنوي في كلا الحالتين، إلا أن الميل الحدي للادخار في الدخل المتاح كأن اكبر منه في حالة الدخل الشخصي.

كما تم استخدام الدالة الكينيزية البسيطة من قبل<sup>٢</sup> جونسون وجيو (Jonhsan and Chiu) لاختبار فرضية الدخل المطلق، مستخدما بيانات سلسلة زمنية تقدر (١٢) سنة ولـ ٣٠ دولة نامية ومتقدمة، حيث أشارت نتائجها إلى أن أثر الدخل المطلق على الادخار في معظم هذه الدول كأن إيجابيا ومعنويا عند ٥٪، إضافة الى أن الحد المطلق ظهر بالإشارة السالبة كما هو متوقع نظريا. أما دراسة الجومرد<sup>٣</sup> والتي استخدمت بها بيانات سلسلة زمنية طويلة نسبيا، ولمجموعة من الدول النامية، شملت ثماني دول نامية إضافة الى العراق، أظهرت دراسته الأثر الإيجابي والمعنوي للدخل المتاح على الادخار عند مستوى ٥٪، خاصة في العراق الذي بلغ الميل الحدي للادخار فيه ٣١٪.

تتفق هذه الدراسات في نتيجة مؤداها، على أن الدخل المتاح محدد مهم من محددات الادخار، وأن أثره إيجابي. ولاختبار أثر الدخل المتاح على الادخار القومي في الأردن للفترة (١٩٧٦ - ١٩٩٥)، سيتم استخدام دالة كينيز البسيطة على الشكل التالي:

$$S_t = a_0 + a_1 y_d \dots \dots \dots (١)$$

حيث:-

$S_t$  - الادخار القومي بالأسعار الجارية (دينار).

<sup>١</sup> أثيل عبد الجبار، ١٩٩٠، محددات الادخار الشخصي في الدول النامية مع الإشارة إلى العراق، مرجع سابق، ص ١٦٣.

<sup>٢</sup> R.F. Mikesell and J. E Zinser، مرجع سابق، ص ٧.

<sup>٣</sup> أثيل عبد الجبار، مرجع سابق، ص ١٦٤.



Yd – الدخل المتاح (بالدينار) بالأسعار الجارية.

واعتمادا على بيانات ملحق رقم (٨)، واستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، تم تقدير الدالة رقم (١)، حيث ظهرت النتائج الفعلية على الشكل التالي:

$$S_t = -517.69 + 0.285 y_{dt} \quad \dots \quad (٢)$$

(-1.37)      (3.2)

$$R^2 = 82 \quad \bar{R}^2 = 80 \quad D.W = 1.9 \quad F = 36.86$$

تبين نتائج التقدير أن للدخل المتاح (الممكن التصرف به) تأثيرا إيجابيا ومعنويا في الادخار القومي عند مستوى ٥٪، حيث بلغ الميل الحدي للادخار حوالي ٢٩٪، كما وأن الحد المطلق ظهر بإشارة سالبة كما هو متوقع نظريا، إلا أنه لم يتمتع بدلالة معنوية عند ٥٪. وعند تقدير المعادلة رقم (١) باستخدام الصيغة على الشكل المتوسط (Per – Capita)، وذلك بقسمة كل من المدخرات القومية والدخل المتاح على عدد السكان، كانت النتائج كما يلي:

$$S_{dt} = -.24 + .375 y_{dt1} \quad \dots \quad (٣)$$

(-1.9)      (3.19)

$$R^2 = 70 \quad \bar{R}^2 = 65 \quad D.W = 1.97 \quad F = 17.7$$

حيث:

$S_{dt}$  – نسبة الادخار القومي الى عدد السكان.

$Y_{dt1}$  – نسبة الدخل المتاح الى عدد السكان.

تبين المعادلة رقم (٣) الأثر الإيجابي للدخل على المستوى الفردي في معدل الادخار الفردي من الدخل المتاح، حيث بلغ الميل الحدي للادخار حوالي ٣٨٪، إضافة الى أن الحد المطلق يحمل الإشارة السالبة ويتمتع بدلالة معنوية عند ٥٪.

ب. الدخل الدائم (Permanent Income)

تعد نظرية الدخل الدائم لفريدمان (Friedman) المرير النظري لاستخدام هذا المفهوم للدخل، وحسب هذه النظرية فأن الاستهلاك، يعتمد على الدخل الدائم وليس على الدخل الجاري، في حين الادخار

يعتمد على الدخل الدائم والانتقالي، والصيغة الرياضية المبسطة لهذه النظرية على الشكل التالي<sup>١</sup>:

$$S_t = a_0 + a_1 y_p + a_2 y_t \dots\dots\dots (٤)$$

حيث:

$y_p$  = الدخل الدائم (Permanent Income)

$y_t$  = الدخل الانتقالي (Transitory Income)

ويعرّف الدخل الدائم على أساس ما هو متوقع الحصول عليه في الأمد الطويل، أما الدخل الانتقالي فيمثل الفرق بين الدخل المتاح والدائم في كل فترة من الفترات. وحساب الدخل الدائم في الدراسات التطبيقية المستخدمة لسلاسل الزمنية في تحليلها، يكون وسطا متحركا لفترة سنتين إلى اربع سنوات. وهناك عدد من الدراسات التطبيقية<sup>٢</sup> التي تناولت هذا المفهوم للدخول، مثل (Williamson) الذي استخدم وسطا متحركا لثلاث سنوات في حساب الدخل الدائم عند دراسته لأنماط الادخار الشخصي في آسيا، كما واستخدم جابتا (Gupta) أيضا نفس التعريف في دراسته لمتوسط الادخار العائلي في الهند، بينما كل من فرايند (Friend) في دراسته للادخار في الأرجنتين وفرايند وباول (Friend and Paul Taubman) في دراستهما على (٢٢) دولة نامية ومتقدمة وذلك باستخدام بيانات مختلطة، قدرا الدخل الدائم على أساس وسط متحرك لسنتين. أما الجومرد<sup>٣</sup>، من خلال دراسته لمحددات الادخار في الدول النامية مع التركيز على العراق، فقد استخدم تقديرين مختلفين للدخل الدائم، الأول: على أساس وسط متحرك لثلاث سنوات للدخل الممكن التصرف به بينما كان لسنتين فقط في التعريف الثاني، حيث بينت نتائجه أن لكلا نوعي الدخل تأثيرا ايجابيا ومعنويا في الادخار الا أن معامل الدخل الانتقالي كان اكبر من معامل الدخل الدائم، حيث بلغ الميل الحدي للادخار من الدخل الدائم ٢٣ مقارنة مع ١١١ للدخل الانتقالي.

<sup>١</sup> Joseph C. H. Chai, 1994, Saving and Investment In China, Saving and Development, No. 4, P513

<sup>٢</sup> أنيل عبد الجبار، مرجع سابق، ص ١٦٧.

<sup>٣</sup> المرجع السابق، ص ص ١٦٨ - ١٧٠.

تؤكد نظرية الدخل الدائم على الأثر الإيجابي للدخل الانتقالي على الادخار، من خلال انه إذا لم تؤثر التموجات المؤقتة كثيرا في الدخل الدائم، فان الاستهلاك سوف يستجيب فقط حدياً (Marginal) لتموجات الدخل الدائم<sup>١</sup>، وأكدت هذه النتيجة دراسة<sup>٢</sup> وليمسون (Williamson) التي أجراها على ثماني دول آسيوية. والتي أشارت الى أن الادخار من الدخل الانتقالي كان اكبر من الدخل الدائم، حيث أن الميل الحدي للادخار من الدخل الدائم تراوح بين ٢٠٪ - ٢٩٪. بينما كان يتراوح في الدخل الانتقالي ما بين ٣٧٪ و ١٢، ١٪. كما أن دراسة<sup>٣</sup> جابتا (Gupta) التي كانت على الهند وجد أن الميل الحدي للادخار من الدخل الانتقالي وصل الى ٣٨٪ بينما الميل الحدي للادخار من الدخل الدائم كان (٢، ٠٪).

ولغرض بيان أثر كل من الدخل الدائم والانتقالي على المدخرات القومية في الأردن، سيتم تقدير معادلة رقم (٤)، والتي تم احتساب الدخل الدائم فيها على أساس وسط متحرك لسنتين للدخل المتاح، والدخل الانتقالي فتم حسابه على أساس الفرق بين الدخل المتاح والدائم. كما هو واضح في ملحق رقم (٩).

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) واستخدام البيانات الموجودة في ملحق رقم (٨). كانت النتائج كما يلي:-

$$St = -141.6 + .147yp + .678yt \dots\dots\dots (٥)$$

(-1.44) (3.62) (1.79)

$$R^2 = .63 \quad \bar{R}^2 = .58 \quad D.W = .81 \quad F = 13.47$$

حيث:

St - المدخرات القومية.

Yp - الدخل الدائم.

Yt - الدخل الانتقالي.

<sup>١</sup> Klaus, S. H., Steven B. W, and Giancarlo, مرجع سابق ص ٥٣١.

<sup>٢</sup> R.F. Mikesell and J. E Zinser، مرجع سابق، ص ٩.

<sup>٣</sup> أنيل عبد الجبار، مرجع سابق، ص ص ١٦٧ - ١٦٨.

تبين المعادلة رقم (٥) الأثر الإيجابي للدخل الانتقالي والدائم على المدخرات القومية، وتظهر بوضوح أن أثر الدخل الانتقالي كان أكبر منه للدخل الدائم، حيث وصل الميل الحدي من الدخل الدائم حوالي ١٥٪ مقارنة مع ٦٨٪ للدخل الانتقالي، والذي كان يتمتع بمعنوية عند مستوى ٥٪، إلا أن هذه النتائج كانت تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، ومن أجل حل هذه المشكلة جرى هنالك أكثر من محاولة للتقدير كان أفضلها عند تقدير المعادلة رقم (٤) على الشكل المتوسط (Per-Capita). حيث كانت النتائج على الشكل التالي:

$$S_{it} = -.065 + .156yp_t + .96yt_t \dots\dots\dots (٦)$$

(-1.26)      (2.58)      (2.99)

$$R^2 = .48 \quad \bar{R}^2 = .42 \quad D.W = 1.14 \quad F = 7.4$$

حيث أن:-

$S_{it}$  - نسبة المدخرات القومية الى عدد السكان.

$Yp_t$  - نسبة الدخل الدائم الى عدد السكان.

$Yt_t$  - نسبة الدخل الانتقالي الى عدد السكان.

تؤكد معادلة رقم (٦) على النتائج التي تم التوصل إليها في المعادلة رقم (٥)، حيث بلغ الميل الحدي للدخل الانتقالي على المستوى الفردي حوالي ٩٦٪ بينما الميل الحدي للدخل الدائم على المستوى الفردي حوالي ١٦٪، إضافة الى حل مشكلة الارتباط الذاتي (AutoCorrelation). التي عانت منها المعادلة رقم (٥).

#### ٤-٢-٢ ثانيا. الهيكل العمري للسكان ومعدل الإعالة.

تعد علاقة النمو السكاني بالادخار والنمو الاقتصادي، واحدة من المسائل المهمة التي اهتم بها الاقتصاديون في الوقت الحاضر، واحد أهم أوجه المناقشات التي تثار في هذا الشأن، تركز على تأثير الهيكل العمري للسكان على الادخار الإجمالي. ويعتبر مالثوس (Malthus) أول من طرح موضوع علاقة السكان بالنمو الاقتصادي، عندما نظر الى الأرض على أساس أنها عنصر ثابت نسبيا، والسكان عنصر متغير نامي بشكل سريع، وأثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي يمر

من خلال تأثيره على الادخار، حيث يؤدي النمو السكاني السريع الى تحفيز المدخرات بسبب ارتفاع نسبة الإعالة<sup>١</sup>.

ويعاني الأردن من مشكلة ارتفاع معدل الخصوبة، حيث يبلغ هذا المعدل (٥,٦) طفل لكل امرأة، وكذلك ارتفاع معدل النمو السكاني، حيث بلغ معدل النمو السكاني في الأردن حوالي ٤,٦٪ سنوياً. ناتجاً عن ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان (المواليد - الوفيات)، والتي تبلغ حوالي ٣,٤٪ سنوياً، إضافة الى الزيادة الناتجة عن عامل الهجرة حيث بلغ حوالي ١,٢٪ سنوياً، هذا الأمر أعطى المجتمع الأردني صفة الفتوة، وزاد من نسبة الإعالة، حيث شكلت الفئة العمرية (١٥ - ٠) عاما حوالي ٤٧٪ من مجموع السكان في الأردن<sup>٢</sup>.

وتعزى الزيادة في النمو السكاني وبالتالي معدل الإعالة في الأردن الى الأمور التالية<sup>٣</sup>:

١. الزيادة الطبيعية للسكان. وهي الفرق ما بين المواليد والوفيات، وكما هو معروف فان معدل الوفيات في الأردن شهد انخفاضا ملموسا في الآونة الأخيرة، ناتجا عن التقدم والتطور الذي شهده الأردن، وخاصة في الخدمات الصحية والتعليمية، أما معدل المواليد فقد شهد انخفاضا، ولكن ليس بالنسبة التي انخفضت بها معدل الوفيات، مما أحدث هنالك فجوة بين عدد المواليد والوفيات نتج عنها ارتفاع معدل النمو السكاني. كما ان ارتفاع معدل النمو السكاني في الأردن كان نتيجة للسياسات التي سادت المنطقة، وقد أدت هذه الموجات الى زيادة عدد السكان ومعدلات نموه بشكل كبير وبصورة مفاجئة. بدأت هذه الموجات عام ١٩٤٨ وكان آخرها على اثر حرب الخليج عام ١٩٩٠.

٣. العوامل الدينية والاجتماعية. يؤثر العامل الديني بشكل مباشر على الزيادة السكانية، وذلك لأن تعاليم الدين الإسلامي تحث على التكاثر كما أن مفهوم الأسرة الكبيرة لا تزال أمرا سائغا في المجتمع الأردني وكذلك تفضيل الأسرة للأبناء الذكور على الإناث. باعتبارهم العامل الأساسي لقيام الأسرة واستمرارها إضافة الى اعتبارهم ضمان المستقبل للوالدين في شيخوختهم.

<sup>١</sup> مفيد ذنون يونس، ١٩٩٧، تأثير الهيكل العمري للسكان على الادخار الاجمالي في الدول النامية، دراسات (سلسلة العلوم الانسانية)، الجامعة الاردنية، ص ٣٨.

<sup>٢</sup> اسامه سويدان، ١٩٩٥، النمو السكاني وأثره على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ص ٣٧.

<sup>٣</sup> اسامه سويدان، مرجع سابق، ص ٢٨ - ٣٥

هذا الأمر المتمثل بمعدلات الخصوبة والنمو السكاني، زاد من معدل الإعالة في الأردن، خاصة نسبة الإعالة لمن هم تحت سن ١٥ سنة، مما ترتب عليه ظهور بعض المشاكل الاقتصادية مثل زيادة نسبة الاستهلاك على حساب الادخار.

قامت عدة دراسات تطبيقية لتحديد شكل العلاقة التي تربط معدل الإعالة بالادخار، خاصة في الدول النامية، كان منها دراسة الاقتصادي<sup>١</sup> (Leff). التي استخدم فيها بيانات مقطعية لأربع وسبعين دولة نامية ومتقدمة. منها سبع وأربعون دولة نامية. وفي سبيل تحديد اثر معدل الإعالة على الادخار، فقد قدر معادلتين كانت الأولى تشمل معدل الإعالة لمن هم تحت سن ١٥ سنة ومعدل الإعالة لمن هم فوق (٦٥) سنة إضافة الى معدل دخل الفرد والنمو في معدل دخل الفرد، والثانية فقد استخدم فيها معدل الإعالة الكلية والتي تضم من هم تحت سن (١٥) سنة وفوق (٦٥) سنة. فوجد بأن تأثير نسبة الإعالة بأشكالها الثلاثة لها تأثير سلبي على الادخار، حيث بلغت مرونة معدل الإعالة لمن هم دون سن (١٥) سنة (١,٣٥)، مما يعني أن انخفاض معدل الإعالة لمن هم تحت سن (١٥) سنة بنسبة ١ يؤدي إلى زيادة نسبة الادخار إلى الدخل بمعدل (١,٣٥)، أما مرونة معدل الادخار لكبار السن (فوق ٦٥ سنة) فكانت بسيطة حيث بلغت (٠,٤٠). وبالنسبة الى المعادلة الثانية فقد بلغت مرونة معدل الإعالة الكلية بالنسبة الى نسبة لادخار الى الدخل حوالي (١,٥)، أي انه ينبغي لرفع معدل الادخار (١,٥) يجب أن يكون هنالك انخفاض في معدل الإعالة الكلية بنسبة (١). وبذلك توصل الى أن العوامل الديمغرافية تفسر الى حد بعيد التفاوت الكبير في معدلات الادخار الإجمالية بين الدول المتقدمة ذات معدل لإعالة المنخفضة نسبيا بين الدول النامية. أما الاقتصادي<sup>٢</sup> رام (Ram, 82)، فقد استخدم بيانات مقطعية لعينة مكونة من (١٢١) دولة نامية ومتقدمة لاختبار تأثير نسبة الإعالة على الادخار، تبين من خلال دراسته انه لا يوجد دليل على العلاقة السلبية بين نسبة الإعالة والادخار.

وفي دراسة<sup>٣</sup> كيللي (Kelley) استخدم مفهومين للادخار. أولهما: المدخرات المالية (وهي نثل الادخار الإجمالي) (Financial Saving). وثانيهما: أكثر اتساعا يتضمن بالإضافة الى لادخار الإجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم. وذلك بسبب اعتبار الإنفاق على التعليم استثمارا

<sup>١</sup> Nathaniel H. Leff, 1969, Dependency Rates And Savings Rate, PP 889 - 890

<sup>٢</sup> R. Ram, 1982, Dependency Rates and Aggregate Savings: A New International Cross Section Study, PP 540 - 543

<sup>٣</sup> A.C Kelley, The Population Pressure, Saving and Investment, In the Third World, Some Puzzles, PP 885 - 896

في رأس المال البشري، وبالتالي فهو نوع من الادخار. وقد أجرى اختبارات باستخدام بيانات مقطعية لثلاث وثمانين دولة نامية ومتقدمة. استنتج بأن تأثير نسبة صغار السن على المدخرات المالية كان غير معنوي إحصائياً في الدول النامية، في حين أن تأثير نسبة صغار السن على الادخار بالمعنى الواسع كان سلبياً ومعنوياً. إلا أنه غير مهم من حيث القيمة العددية. وقد وجد بأنه ينبغي تخفيض الولادات بنسبة ١٣,٨٪ لغرض إحداث زيادة في المدخرات تعادل ١٪ فقط.

أما دراسة ليندا (Linda and Clark, 1992) الذي استخدم بيانان مقطعية لعينه من الدول وصلت الى (١٠٤) دولة كان منها (٤٨) دولة نامية، وتم في هذه الدراسة تقدير معادلة الادخار (التي كانت تشمل على معدل الإعالة لمن هم تحت سن ١٥ سنة وفوق ٦٥) سنة إضافة الى معدل دخل الفرد ومعدل نمو هذا الدخل) لكل من الدول النامية والمتقدمة، كما وقدر دالته الإيدخار للدول النامية كل حسب موقعها الجغرافي (آسيوية وأفريقية وأمريكا اللاتينية) وذلك على ثلاث مراحل (١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥) وأشارت أهم نتائجه الى:

(١) تحول اثر معدل الإعالة لصغار السن (تحت سن ١٥ سنة) في الدول المتقدمة من الأثر السليبي (-٠,٩٦٪) والمعنوي في عام ١٩٧٥ الى الموجب وغير المعنوي (٠,٥٩٪) في عام ١٩٨٥، بينما معدل الإعالة لكبار السن (فوق ٦٥ سنة) فقد كان ذا اثر سالب ومعنوي في عام ١٩٧٥ وبقي سالباً كذلك في عام ١٩٨٥ إلا أنه غير معنوي.

(٢) تحول اثر معدل الإعالة لصغار السن في الدول النامية من الأثر الإيجابي والمعنوي في العام ١٩٧٥، الى السليبي وغير المعنوي في عام ١٩٨٥ أما اثر معدل الإعالة لكبار السن فقد كان دائماً سلبياً ولكنه غير معنوي.

(٣) لكن عند تقدير معادلة الادخار للدول النامية حسب الموقع الجغرافي فقد تبين أن اثر نسبه الإعالة لصغار السن سلبى ومعنوي في آسيا فقط عام ١٩٨٥ بينما في حالة كبار السن، فقد كان سلبياً في كل الدول وفي كل السنوات.

Linda D. Shumaker and Robert L. Clark, 1992, Population Dependency Rates and Savings Rates: Stability of Estimates, Economic Development and Cultural Change .PP 325 - 330

ومن الدراسات التي تناولت موضوع معدل الاعالة وأثره على المدخرات القومية في الاردن دراسة سويدان<sup>١</sup>، الذي اعتمد نسبة المدخرات القومية من الدخل المتاح كمتغير تابع واستخدم معدل الاعالة لمن هم تحت سن ١٥ سنة وفوق سن ٦٤ سنة اضافة إلى معدل دخل الفرد ومعدل النمو السنوي فيه وحجم قطاع الخدمات إلى الدخل المتاح ونسبة الصادرات إلى الدخل المتاح كمتغيرات مستقلة، وكانت اهم نتائجه ان كل من نسبة السكان تحت سن ١٥ سنة ونسبة السكان فوق ٦٤ سنة تؤثر سلبا على نسبة المدخرات الكلية إلى الدخل المتاح على مستوى اهمية مقداره ١٪.

لاختبار تأثير معدل الإعالة على المدخرات القومية، سيتم استخدام المعادلة التالية:

$$Su = a_0 + a_1 yd_1 + a_2 D3 \dots\dots\dots (٦)$$

حيث:

$St_1$  = نسبة المدخرات القومية الى عدد السكان.

$YD_1$  = نسبة الدخل المتاح الى عدد السكان.

$D3$  = معدل الإعالة الكلية (تحت سن ١٩ سنة وفوق ٦٥ سنة).

وباستخدام طريقه المربعات الصغرى (OLS) البيانات المتوفرة في ملحق رقم (٨)، في تقرير المعادلة رقم (٦) كانت النتائج كما يلي:

$$Su = -.03 + 0.407yd_1 + 0.0184D3 \dots\dots\dots (٧)$$

(-2.19)      (3.469)      (.511)

$$R^2 = .782 \quad \bar{R}^2 = .67 \quad D.W = 2.12 \quad F = 12.27$$

تبين المعادلة رقم (٧) العلاقة الايجابية التي تربط معدل الإعالة الكلية بالمدخرات على مستوى الفرد فقد كان أثر معدل الإعالة تحت سن ١٩ سنة وفوق ٦٥ سنة إيجابيا، إلا أنها بقيمة قليلة ضافة الى أنها غير معنوية عند مستوى ١٠٪ ويمكن تفسير ذلك بوجود أعداد تحت سن ١٩

اسامه سويدان، مرجع سابق، ص ص ١٠٦ - ١٠٨.



يشاركون في العملية الإنتاجية وبالتالي فهم ليسوا عالة على مدخرات الآخرين بل على العكس من ذلك قد يكون لهم مدخرات خاصة.

#### ٤-٢-٣- ثالفا: - التضخم ومستوى الأسعار:

ليس ثمة اتفاق حول تأثير محدد للتضخم أو المستوى العام للأسعار على الادخار. ويعود ذلك إلى الأثر غير المباشر للتضخم على الادخار حيث يكون أثره كمحصلة للآثار السلبية والإيجابية لعدد من العوامل والمتغيرات أهمها: تركيبة السلع المستهلكة (المعمرة وغير المعمرة) وعرض الموجودات النقدية وغير النقدية ومدى أثر التضخم في قيمتها الحقيقية وكذلك مدى استجابة معدل سعر الفائدة لمعدلات التضخم وبالتالي التأثير على مستوى توزيع الدخل<sup>١</sup>.

لهذا فإنه لا يوجد اتفاق ملحوظ حول أثر التضخم في الادخار خاصة في الدول النامية مما أوجد جدلا واسعا حول الأثر الحقيقي للتضخم على الادخار، فمثلا اشوك (Ashok) كان قد أشار في دراسته التي أجراها عن ثنائي دول آسيوية للفترة ١٩٦٠-١٩٨٥ إلى أن التضخم يعمل على تثبيت ثقة المستهلك ويزيد من الادخار في الدول المتقدمة. كما بين الأثر الإيجابي للتضخم عن الادخار من خلال الشخص العادي الذي يشتري شئ واحد في فتره معينه ولا يستطيع ان يميز فيما بين التضخم الملحوظ الناتج عن الزيادة النسبية للأسعار والزيادة المطلقة للأسعار، فإن تأثير ارتفاع الأسعار لديه يكون غير واضح أو مشوش، مما يؤدي إلى ردة فعل عنده تتمثل بتأجيل عملية الشراء، وبالتالي احداث ادخار اجباري أو غير ارادي.

وأرجع اشوك (Ashok) الأثر السلبي للتضخم عن الادخار إلى سببين هما:

١- السبب الأول والذي عبر عنه ماكنون (Mckinnon 1973) والمتمثل بوجود اثر وقائي (Conduit) للمال واثر تكميلي (Complementarily) بين المال وراس المال العادي وذلك بسبب عدم وجود الاستثمارات الكبيرة ورجحان الاستثمارات الشخصية (Self-Investment) في الدول النامية ومع وجود سوق مالي غير مكتمل أو غير عالي الكفاءة، مما يؤدي إلى انخفاض العائد على المال مع وجود التضخم وكذلك انخفاض في الادخار والاستثمار.

<sup>١</sup> Diwan, R. K., "The Effect Of Prices On Savings", Economic Development and Cultural Change, P 430

<sup>٢</sup> Ashok K. Lahiri, 1989, Dynamics of Asian Savings, The Role of Growth and Age Structure, P 231

٢- والسبب الثاني يتمثل في معظم أسعار الفائدة على الودائع عادة لا تتعدل أو تستجيب تلقائياً عند وجود التضخم وبالتالي فإن سعر الفائدة الحقيقي سينخفض ويمكن أن يصبح سالباً عند معدلات مرتفعة من التضخم وهذا يسبب الإحلال والتحويل الى الموجودات الحقيقية خاصة السلع المعمرة أو التحويل الى العملات الأجنبية مما يؤدي الى تقليل الادخار والادخار وراءه.

أما دراسة شوكت علي (Ali 1990) والتي أجراها علي الباكستان للفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ وليبيان اثر التضخم على الادخار العائلي في الباكستان، أشار الى أن أثر التضخم على الادخار يكون كمحصلة لأثرين منفصلين الأول: وجود اثر مباشر للتضخم والذي يحدث عندما يرتفع سعر سلعه معينه وتكون عديمه المرونة فان الإنفاق على هذه السلع يزداد بمقتضى عدم مرونة هذه السلعة أما الأثر الثاني فيتمثل في أن الإنفاق على السلع الأخرى سوف ينخفض من خلال مرونة الأسعار المقطعية (Cross-Price Elasticities) فإذا كان مجموع انخفاض الإنفاق على السلع الأخرى لا يكافئ أو لا يقضي على الزيادة الحاصلة في السلع عديمه المرونة فان الادخار بالضرورة سوف ينخفض لحساب الاستهلاك.

وفي مثل هذا الوضع المتمثل في عدم التطابق في الآراء لأثر التضخم في المدخرات فان الحكم القاطع يكون بالدراسة التحليلية والمنفردة لكل اقتصاد على حده، فمثلاً اختبر<sup>٢</sup> داويون (Diwan) أثر الأسعار والدخل على الادخار الشخصي الحضري في الهند باستخدام سلسله زمنية لفترة (١٣) سنة. وقد فرق بين التغير في مستوى الأسعار والمستوى المطلق للأسعار ووضع نماذج مختلفة لهذا الغرض واستنتج أن مستوى الأسعار وتوقعات الأسعار ليس لهما أي تأثير معنوي على الادخار في الهند، وتوصل لنفس النتيجة<sup>٣</sup> جابتا (Gupta) الذي استخدم نفس السلسلة الزمنية لداويون (Diwan) ولكنه استخدم الدخل المتاح بديلاً عن الدخل الخاص، كما استبدل الرقم القياسي لأسعار الجملة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، واعتمد خمسة تقديرات للادخار، هي: الادخار الكلي وادخار القطاع الحضري، والادخار على صفة الأصول المالية والادخار في صفة الأصول المالية مستبعداً منها المدخرات التعاقدية والمدخرات في صفة أصول مادية.

M. Shaukat Ali, 1990, Inflation and Household Savings: A Case Study of Pakistan, 1984 - 1985, Saving and Development, P 117

Diwan, R. K., "The Effect Of Prices On Savings", Economic Development and Cultural Change, P P 430-435

Diwan, R. K., "The Effect Of Prices On Savings", P P 330-337

أما دراسة الجومرد<sup>١</sup> فقد بينت أن لتغير مستوى الأسعار تأثيراً سلبياً في الادخار في خمس من الدول الثماني التي شملتها الدراسة، دولتين فقد كان فيهما التأثير معنوياً عند مستوى ٥٪ وأظهرت الدول الثلاث الباقية معاملاً ذا إشارة موجبة لتغير مستوى الأسعار، وبالنسبة لتوقعات الاسعار (التغير في مستوى الاسعار) فقد أظهرت خمس دول تأثيراً سلبياً لهذا المتغير على الادخار كان لثلاث دول منها فقط الأثر المعنوي عند مستوى ٥٪. وقد فسر ذلك باتجاه الأفراد نحو زيادة إنفاقهم الاستهلاكي على السلع الضرورية عند توقع ارتفاع أسعارها، وبذا سيخفف الادخار لحساب الاستهلاك، وعند اختبار نفس العلاقة في العراق، قام الجومرد باستخدام نموذجين: الأول معادلة المنحدر للادخار على الدخل القابل للتصرف والأسعار للفترة الحالية ( $P_t$ ) ممثله بالرقم لقياسي لأسعار المستهلك وأسعار الفترة السابقة أما النموذج الثاني فيتمثل بمعادلة المنحدر الادخار على الدخل المتاح والرقم القياسي لأسعار المستهلك والتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، كانت نتيجة هذا النموذج تبين أن للأسعار تأثيراً سلبياً في الادخار في العراق، حيث بلغ معامل تغير الأسعار حوالي (-٣٦,٩) أما تأثير توقعات الأسعار فكان إيجابياً ومعنوي عند مستوى ٥٪. بلغ (٦١,٨).

ولاختبار تأثير مستوى الأسعار والتغير بالمستوى العام للأسعار (التضخم) على الادخار في الأردن، سيتم استخدام الدالة التالية:

$$St = a_0 + a_1yd + a_2p + a_3p' \dots\dots\dots (A)$$

يث أن:-

- ١- المدخرات القومية (كما تم تعريفها سابقاً).
- ٢- الدخل المتاح (كما تم تعريفها سابقاً).
- المستوى العام للأسعار.
- التغير في المستوى العام للأسعار.

هذا ومن أكثر المقاييس الكمية استخداماً للتعبير عن مستويات الأسعار العامة في الأردن هي قام القياسية للتكاليف المعيشية، والتي هي عبارة عن مقياس للتغيرات في أسعار السلع والخدمات التي تشتريها العائلات في المتوسط خلال سنة. لذا سيتم استخدام الأرقام القياسية للياف المعيشة المقدرة على اعتبار أن سنة ١٩٩٢ هي سنة الأساس.

١ عبد الجبار الجومرد، مرجع سابق، ص ١٧٨ - ١٨٠.

وعند تقدير المعادلة رقم (٨) باستخدام طريقه المربعات الصغرى والبيانات المتوفرة في ملحق رقم (٨)، كانت النتائج كما يلي:

$$St = -306.96 + .42yd - 8.7P + 8.46 P'$$

(-1.3)      (3.9)      (-1.6)      (1.6)

$$R^2 = .87 \quad \bar{R}^2 = .83 \quad D.W = 2.19 \quad F = 21.7$$

تبين هذه المعادلة أن للأسعار تأثيراً سلبياً في الادخار القومي في الأردن: حيث بلغ معامل متغير الأسعار (P) حوالي (-٨,٧). أما تأثير توقعات الأسعار (التضخم) فكان إيجابياً وقد بلغ معامل التضخم (P') حوالي (٨,٤٦). وتشير هذه النتائج إلى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تخفيض الادخار حيث يستقطع حصة من الادخار تضاف إلى دخول الأفراد يمكنهم من الإبقاء على مستواهم المعيشي الحالي، وخاصة بالنسبة للأفراد الذين لا تتعدل دخولهم بسرعة عند تغير الأسعار. أما اثر التضخم فكان إيجابياً حيث يميل الأفراد إلى توجيه اتفاقهم نحو السلع المعمرة جداً كالبيوت والأراضي عند توقع ارتفاع الأسعار حيث أن حيازة مثل هذا النوع من السلع يعد ادخاراً.

#### ٤-٢-٤ رابعا. معدل سعر الفائدة.

يعتبر سعر الفائدة من العوامل الاقتصادية ذات التأثير في حجم المدخرات خاصة ذات الأصول المالية التي تكون على شكل حسابات توفير لدى البنوك التجارية والمؤسسات المصرفية الأخرى، محدثاً آثاراً متباينة في هيكل الودائع لديها، وتقديمها للتسهيلات الائتمانية من حيث حجمها وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ويعد سعر الفائدة من وجهة نظر السياسة النقدية، إحدى الوسائل التي تسهم في تشجيع لآجهاات الادخارية لدى المواطنين، إضافة إلى تنظيم دخولهم النقدية مما يعمل على تحقيق التوازن بين الإنفاق والادخار. كما أنها تؤثر على حالة النشاط الاقتصادي وميزان المدفوعات من خلال تأثير على حركة انسيابية رؤوس الأموال إلى الخارج أو إلى الداخل.

وقد عرفت النظرية التقليدية سعر الفائدة على أنه ثمن للتضحية أو ثمن للتخلي عن الاستهلاك لحالي، أعطته الأهمية الأكبر في التأثير على المدخرات، حيث اعتبر العامل الأساسي في تحديد

عفراء عبد المحسن العبيدي، ١٩٨٦، استخدام الأساليب القياسية لتقدير وتخطيط الادخار في العراق، للفترة ١٩٥٣

١٩٨٢، رسالة ماجستير - العراق ص ١٠٦.

ادخار وانه المتغير المستقل الذي يفسر التغيرات فيه، وان دالة الادخار هي دالة موجبة مستزايدة سعر الفائدة، ويرجع ذلك الى اعتقادهم بثبات الدخل عند مستوى التشغيل الكامل. بينما عرف كينز (Keynes) سعر الفائدة بأنه ثمن للتخلي عن السيولة النقدية وأشار الى تأثيره على الادخار بينا انه عامل هامشي وثنائي وأنها ليست بالضرورة أن تكون علاقته بالمدخرات موجبة، واعتبر دخل المحدد الأساسي لحجم المدخرات، حيث أن الادخار الجاري يمكن أن ينظر إليه على انه متهلاك مؤجل<sup>١</sup>. ولما كان لأي فرد تفضيل زمني موجب. بمعنى انه يفضل الاستهلاك الحاضر على متهلاك المستقبل، فان قرار الفرد بزيادة ما يدخره من الدخل عند ارتفاع مستوى أسعار الفائدة يتوقف على القوة النسبية لأثر الإحلال الذي يعمل على زيادة الادخار عند أسعار الفائدة المنخفضة<sup>٢</sup>. كذلك فان لسعر فائدة تأثيرا جانبيا على قرارات واختيار الأفراد في إيداع أموالهم لدى المؤسسات الادخارية ذلك لطبيعة المستثمرين والمستفيدين إذ انهم لا يأخذون في الحسبان عند اتخاذ قراراتهم المالية أي بيزر قد يصيب أسعار الفائدة، إذ أن بعضهم يتوجه نحو البنوك لإيداع أموالهم من اجل التمويل مستقبل أو لتغطية العمليات اليومية النقدية، إضافة الى تأثير العامل الديني على قرارات الأفسراد الذي قد يثبط من توجههم للتعامل مع البنوك التي تتعامل بالفائدة خوفا من الوقوع بالحرام.

وفي الأردن فان السلطات النقدية لم تستخدم سعر الفائدة بشكل فعال في عملية جذب تعبئة المدخرات الأردنية من خلال قانون واضح ومباشر، بل أن تحركات سعر الفائدة في الأردن صعوبا وهبوطا كانت تتم بموجب قرارات إدارية من قبل السلطة النقدية في المملكة. الى صدر قرار تعويم أسعار الفائدة على أثر تعويم أسعار صرف الدينار.

أن عدم مرونة هيكل أسعار الفائدة المحلية في الفترة السابقة، وعدم خضوعها لميكانيكية سوق حال دون المستوى السائد في الأسواق العالمية، التي عادة ما تكون أسعار الفائدة فيها الية. مما احدث فجوة بين أسعار الفائدة الدولية المعومة وأسعار الفائدة المحلية. وقد اضر ذلك بحجم المدخرات الأردنية بسبب تسرب الودائع والمدخرات من السوق المحلي الى الأسواق الدولية، ولما كانت أسعار الفائدة في الخارج أعلى، وأنه ليس من الضروري أو من السهولة بمكان أن يود هذه المدخرات عندما يحصل العكس لأنها ستكون قد استقرت هنالك، كما انه لا يتوقع أن

سمير محمد عبد العزيز، ١٩٨٤، الادخار الشخصي والسياسات الضريبية، دراسة تطبيقية من نظرية الاقتصاد الكلي

لمالية العامة، ص ص ٤٦ - ٤٧.

المرجع السابق، ص ٤٨.

يعمل سعر الفائدة المعومة بنفس السهولة والآلية في السوق المحلية كما هو الحال في الأسواق الدولية<sup>١</sup>.

وبالنسبة الى اثر سعر الفائدة على الادخار لا يمكن التنبؤ به، ويعود ذلك الى أن أثر كل من الدخل وأثر الإحلال يعملان ويؤثران باتجاه معاكس عند المستويات المرتفعة لأسعار الفائدة، إضافة الى أن اثر كل من الدخل والإحلال على الادخار يكون من خلال التأثير على الثروة، حيث أن سعر الفائدة المرتفع يقلل من الفئة الحالية لتدفقات الدخل المستقبلية من رأس المال (Human - Capital)، والموجودات المالية الثابتة<sup>٢</sup> (Fixed Interest). ولتحديد اثر سعر الفائدة الحقيقي على المدخرات فقد أجريت عدة دراسات في هذا المجال، منها الدراسة غير القياسية لكل من شو وماكنون (Mckinnon 1973, Show, 1973) والتي أوضحوا بها أن معدل العائد على معدل الادخار والذي يقاس سعر الفائدة الحقيقي يؤثر بشكل إيجابي على معدلات الادخار، وقد وافقهم في ذلك بلاسا (Balassa<sup>٣</sup> 1990). أما دراسة<sup>٤</sup> فراي (M. Fry) الذي استخدم النموذج الذي طوره الاقتصاديان الشهيران، شو وملاكون (Show, Mckinnan) لتحليل اثر الظروف النقدية على التنمية الاقتصادية، وقد استخدم بيانات سنوية تقاطعية لسبع دول آسيوية نامية للفترة من ١٩٦٢ - ١٩٧٢، أشارت نتائج القياسية الى وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية هامة بين متغير سعر الفائدة الحقيقي وكل من الادخار والنمو في هذه الدول. أما الاقتصاديان<sup>٥</sup> كوست وكلاكيت (Coasts and Khatkhate) فقد اعد مسحا نظريا وتطبيقيا لتأثير السياسة النقدية في الدول النامية. وتشير دراستهما الى أهمية معدلات الفائدة بالنسبة لمعدلات الادخار والاستثمار في الدول النامية، ويقترحان ضرورة السماح لمعدلات الفائدة بأن تتكيف لتحافظ على معدلات مردود حقيقية موجبة في الدول النامية.

<sup>١</sup> عبد الله المالكي، ١٩٨٧، هموم البنوك والشركات المالية، مجلة البنوك في الاردن، تشرين ٢، المجلد السادس،

ص ص ٣٧ - ٣٨.

Klaus, S. H., Steven B. W, And Giancarlo, C, 1992, PP 533-534

<sup>٢</sup> المصدر السابق، ص ٥٣٣.

<sup>٤</sup> Fry. M, Money and Capital or Financial Deeping in Economic Development: Money and Monetary Policy in Less Developed Countries, PP 107-113

<sup>٥</sup> Coasts W. and D. Khatkhate, Money and Monetary Policy in Less Developed Countries: Survey Of Issues and Evidence, PP 3-33

وعلى صعيد الأردن فهناك دراسة للباحث عوض<sup>1</sup> والتي تهدف فيها الى اختيار قدرة السياسة النقدية في التأثير على التغيرات الكلية الحقيقية من خلال التأثير على أسعار الفائدة الحقيقية. وقد استخدم بيانات سنوية تغطي الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٨. ولاختبار اثر سعر الفائدة على المدخرات المحلية في الأردن فقد استخدم الباحث عوض معادلة تضمنت مستوى الدخل الحقيقي ومعدل نمو الدخل الحقيقي إضافة الى أسعار الفائدة، وكانت نتائجه تشير الى أن لسعر الفائدة الحقيقي أثرا سالباً على المدخرات المحلية عند مستوى ثقة مقداره ٩٥٪. وبغرض اختبار اثر معدلات سعر الفائدة في الأردن على المدخرات القومية، فسيتم استخدام المعادلة التالية:

$$St = a_0 + a_1Yd + a_2RR \dots\dots\dots (٩)$$

حيث:

$S_t$  - المدخرات القومية.

$Y_d$  - الدخل المتاح.

$RR$  - سعر الفائدة الحقيقي.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير معادلة رقم (١) واستخدام بيانات ملحق رقم (٨)، كانت النتائج على النحو التالي:

$$St = 483 + .23Yd - 1.0916RR \dots\dots\dots(2)$$

(3.33)      (8.75)      (-4.625)

$$R^2 = .82 \quad \bar{R}^2 = .80 \quad D.W = 1.32 \quad F = 38.3$$

تبين النتائج الفعلية للمعادلة رقم (٩) العلاقة السلبية التي تربط سعر الفائدة الحقيقي مع المدخرات القومية، حيث بلغ معامل سعر الفائدة الحقيقي بالقيمة السالبة الى ١,٠٩١٪، إضافة الى أنه ذات دلالة معنوية عند فترة ثقة ١٠٠٪.

<sup>١</sup> طالب عوض، ١٩٩٥، السياسة النقدية والمتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية في الأردن: تكيفات أسعار الفوائد الحقيقية، دراسات (العلوم الانسانية)، المجلد ٢٢ العدد ٤، الجامعة الاردنية، ص ص ١٩٥٩ - ١٩٦١.



#### ٤-٣ دالة الادخار القومي للفترة (١٩٧٦ - ١٩٩٥)

جرت هنالك دراسات اقتصادية عدة هدفت في مجملها الى تقدير دالة الادخار بمختلف أشكاله. فمثلا دراسات<sup>١</sup> ادوارد (Edwards). التي قدر فيها دالة الادخار لست وثلاثين دولة ، كان منها إحدى عشرة دولة صناعية ، للفترة (١٩٧٠ - ١٩٩٢) . وميز فيها ما بين الادخار الخاص والعام ، حيث استخدم معادلة عل الشكل الخطي ، وكان فيها الادخار المتغير التابع . وأهم المتغيرات المستقلة كانت تتركز في ( معدل الإعالة ، النمو في معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، معدل الادخار الحكومي ، معدل التطور والتقدم الاقتصادي ، سعر الفائدة الحقيقي ، معدل التضخم ، الميزان التجاري ) . أما دراسة<sup>٢</sup> كلاوس (Klaus) فقد قدر دالة الادخار لعينة من الدول ضمت عشرة دول نامية ، استخدم فيها بيانات مختلطة من السلاسل الزمنية والمقطعية ، وذلك لمعرفة مدى استجابة نسبة الادخار من الدخل في تلك الدول لبعض المتغيرات الاقتصادية: معدل دخل الفرد، النمو الى معدل دخل الفرد، الإعانات المصروفة الى الأسر أو الأفراد، معدل التضخم، معدل الإعالة، معدل التحضر، إضافة الى عرض النقد. من اجل تقدير دالة الادخار القومي في الأردن، سيتم تقديرها باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة (١٩٧٦ - ١٩٩٥)، من خلال استخدام أهم المتغيرات المستقلة التي ركزت عليها معظم الدراسات، والتي تم التعرض لها سابقا كل على حده، فدالة الادخار المراد تقديرها ستكون على الشكل اللوغرتمي.

Edwards. S, 1996, Why Are Latin Americans Savings Rates So Low? An International Comparative Analysis, PP 27-38

Klaus, S. H., Steven B. W, And Giancarlo, C, 1992, Household Saving In Developing Countries, PP 536 - 541



## التقدير القياسي:

من اجل تقدير دالة الادخار القومي في الأردن للفترة (١٩٧٦-١٩٩٥) فإنه سيتم استخدام النموذج التالي، ليكون على الصيغة اللوغاريتمية.

$$\ln \frac{St}{Yd} = a_0 + a_1 \ln Yd + a_2 \ln RR + a_3 \ln P + a_4 \ln D3 + a_5 DUM + E$$

$$a_0 < 0, a_1 > 0, a_2, a_3, a_4, a_5 < 0.$$

حيث أن:

١. St = الادخار القومي (دينار) بالأسعار الجارية.
٢. Yd = الدخل المتاح (دينار) بالأسعار الجارية.
٣. D3 = معدل الإعالة الكلية في الأردن.
٤. P = الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (١٩٩٢)
٥. RR = سعر الفائدة الحقيقي على الودائع.
٦. DUM = متغير وهمي يأخذ قيمة (١) في السنوات التي شهدت أحداثاً خارجية او داخلية أثرت على المدخرات القومية وصفرًا بعكس ذلك.
٧. Ln = اللوغاريتم الطبيعي.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، واستخدام بيانات الملحق رقم (٨)، كانت نتائج التقدير كما يلي:

$$LSTD = -2.5 + 1.3lyd - 2.7LRR - 0.98LP - .95 LD3 - .63 DUM$$

(-1.5)      (2.9)      (-4.4)      (-1.8)      (-2.05)      (-3.5)

$$R^2 = .79 \quad \bar{R}^2 = .72 \quad D.W = 1.83 \quad F = 10.5$$

تبين نتائج التقدير لدالة الادخار القومي، أن النتائج جاءت كما كان متوقع، فقيمت الثابت جاء بالإشارة السالبة وهذا ما ينطبق مع النظرية الاقتصادية، فالأردن يحتاج الى ما مقداره (٥, ٢) وحده، لسد حاجاته الأساسية عندما يكون الادخار مساويا للصفر. أما الدخل المتاح فكان ذا علاقة إيجابية بالادخار ومعنوي عند مستوى ١، وأن تغير الدخل المتاح بنسبة ١ تؤدي الى تغير في نسبة الادخار القومي الى الدخل المتاح بنسبة ١,٣. مما يشير الى تزايد نسبة الادخار مع ارتفاع الدخل. وبالنسبة الى معدل العائد أو سعر الفائدة الحقيقي والذي كان يتمتع بالثبات النسبي في الأردن خاصة ما قبل عام ١٩٩٠، فقد ظهر بالأثر السلبي كما كان متوقع له، فقد

ارتفاع الدخل. وبالنسبة الى معدل العائد أو سعر الفائدة الحقيقي والذي كان يتمتع بالثبات النسبي في الأردن خاصة ما قبل عام ١٩٩٠، فقد ظهر بالأثر السلبي كما كان متوقع له، فقد بلغت مرونة نسبة الادخار بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي ٢,٧٪، مما يشير الى الدور السلبي القوي لسعر الفائدة على المدخرات القومية في الفترة الماضية. أما مرونة المستوى العام للأسعار والمتمثل بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة (بأسعار عام ١٩٩٢ كسنة أساس) فقد بلغت ٠,٩٨٪، وهي قريبة من الواحد، مما يعني أن انخفاض الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بنسبة ١٪، يؤدي الى ارتفاع نسبة الادخار الى الدخل المتاح بنسبة ١٪. أما مرونة معدل الإعالة الكلي والذي كان يمثل معدل الإعالة لمن هم تحت سن ١٩٪ وفوق ٦٥٪، فقد بلغت ٠,٩٥٪ وهي اقل من الواحد بقليل، مما يعطي مؤشر على وجود علاقة سلبية ومعنوية تربط معدل الإعالة مع الادخار في الأردن، بمعنى أن انخفاض معدل الإعالة الكلية بنسبة ١٪ يؤدي الى ارتفاع معدل الادخار بحوالي ١٪.

أما المتغير الوهمي والذي تم استخدامه على أساس بيان مدى تأثير المدخرات القومية بالعوامل الخارجية، (أخذ قيمة واحد في السنوات التي شهدت تراجعاً في أسعار النفط وما ترتب عليه من ركود إقليمي ودولي، كما وأخذ قيمة واحد في السنوات التي شهدت حرب الخليج وما نتج عنها من أحداث وصدمات قوية للاقتصاد الأردني، وأخذ قيمة صفر بعكس ذلك)، فعامل المتغير الوهمي الذي بلغ -٦٣٪ أعطى مؤشراً قوياً على تأثير المدخرات القومية في الأردن بالاحداث السياسية والاقليمية والدولية، مما يبين الاثر السلبي لهذه العوامل على نسبة المدخرات القومية إلى الدخل المتاح في الاردن.

# الفصل الخامس النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library - Yamouk University

## النتائج والتوصيات

### النتائج:

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، يمكن تلخيص اهمها على النحو التالي:

1. اظهرت الدراسة، ان هناك ضعف شديد في حجم الادخار في الاردن بمختلف المقاييس ، حيث استمر الادخار المحلي بالقيمة السالبة لغاية عام ١٩٨٧ ، الامر الذي يشير الى الخلل العميق الذي عان منه الاقتصاد الاردني ، حيث ان انتاجه المحلي لم يكن لسدّ حاجاته الاساسية لغاية ذلك العام. بينما المدخرات الوطنية فكانت بالقيمة السالبة لغاية عام ١٩٩٢، اما المدخرات القومية فكانت موجبة على مدار فترة الدراسة الا انها ذات قيم متواضعة وضعيفة حيث انها لم تزد عن نسبة ١٤,٥% لعام ١٩٩٣، وعن ١٨% لعام ١٩٩٥ ، وهي نسبة متواضعة اذا ما تحدثنا عن كل ما هو متاح للاردن من دخل.

2. بينت الدراسة الاثر الواضح للتحويلات الخارجية المتدفقة على الاردن على المدخرات. ففي الفترات التي تتزايد وتتعاظم بها حجم التحويلات الخارجية وترتفع اهميتها النسبية، فان المدخرات القومية، تظهر ارقام مطلقة مرتفعة ومعدلات نمو عالية، وكان لهذه التحويلات الدور الاكبر في اظهار المدخرات القومية بالقيم الموجبة على مدار فترة الدراسة.

ولكن اعتماد الاردن على المصادر الخارجية من المنح والقروض والتحويلات، جعل المدخرات القومية اكثر عرضة وتأثرا بالتقلبات التي تحدث في العالم الخارجي، فالاحداث السياسية والاقتصادية التي حدثت في المنطقة والعالم كان لها اثر مباشر على حجم المدخرات القومية سواء كان ايجابيا او سلبيا، فارتفاع اسعار النفط اثرا ايجابيا، اما انخفاض النفط والحروب الاقليمية فقد نرت سلبا على المدخرات القومية.

3. بالنسبة الى المحددات الاقتصادية للادخار فقد اظهرت الدراسة الاثر الايجابي والمعنوي، للدخل واء كان المتاح او الدائم والانتقالي، حيث بلغ الميل الحدي للادخار من الدخل المتاح ٢٩%، ما كان من الدخل الدائم ١٥% مقارنة مع ٦٨% للدخل الانتقالي. اما العامل الديمغرافي فكان ت اثر ايجابي في المعادلة التأشيرية، الا انه غير معنوي بينما كان ذات اثر سلبي ومعنوي عند سير دالة الادخار القومي. اما باقي المحدودات فقد كان للمستوى العام للاسعار المتمثل بالرقم باسي لتكاليف المعيشة اثر سلبي واضح على المدخرات القومية، مثله في ذلك، مثل سعر الفائدة

الحقيقي الذي كان اثره سلبي ومعنوي عند مستوى ١٪، وبدرجة عالية، حيث كانت مرونة سعر الفائدة الحقيقي بالنسبة الى الادخار القومي ٣،٢٪. اما العامل الخارجي والذي تم قياسه بواسطة المتغير الوهمي الذي اخذ قيمة واحد للفترة التي شهدت احداثا خارجية اثرت سلبا بالمدخرات القومية، وصفر بغير ذلك، فقد بين معامل هذا العامل من خلال قيمته و اشارته السالبة الأثر السلبي لهذا المتغير على المدخرات القومية حيث بلغ معامل هذا المتغير (-٠.٦٢٪).

٤. ان ارتفاع حجم المديونية الخارجية وما ترتب عليه من ارتفاع لنسبة خدمة هذا الدين (الاقساط والفوائد). والذي يتطلب ضرورة تخصيص جزء من ايرادات الاردن من العملات الاجنبية (سواء من صادراته او التحويلات الخارجية المتدفقة عليه) نحو تسديد وتغطية هذه الاعباء، شكل اثر سلبي مباشر وواضح على حجم الادخار في الاردن، وخاصة الادخار الوطني.

٥. وأوضحت الدراسة ان هنالك اثر ايجابي لبرنامج التصحيح على المدخرات، حيث ان المدخرات القومية شهدت تحسنا ملحوظا، حيث ان نسبتها الى الدخل المتاح اخذت بالتصاعد الملحوظ اعتبارا من عام ١٩٩٠ ولغاية عام ١٩٩٥. وكذلك المدخرات المحلية فقد شهدت هي الاخرى تصاعدا اعتبارا من عام ١٩٩٠ الى عام ١٩٩٥، اذا ما تم استثناء عام ١٩٩٢، التي شهدت احداث ناتجة عن حرب الخليج.

إلا ان المدخرات المحلية ونسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي لم تصل الى ما كان مخطط لها لغاية عام ١٩٩٥، وهذا قد يعطي اشارة على المغالاة في تقدير المدخرات المحلية في برنامج التصحيح الاقتصادي.

ولكن عند استخدام اختبار تشاو (Chow - Test) في هذه الدراسة، اظهر ان المدخرات القومية شهدت استقرارا للفترتين ما قبل البرنامج وما بعد ذلك، أي انها لم تشهد تغيرا هيكليا لتلك الفترة.

### خلصت الدراسة الى التوصيات التالية:--

١. ضرورة تبني المخطط الاردني سياسة ادخارية عامه للاقتصاد الوطني، تحدد بموجبه توجيه نسبة معينة من الدخل بكافة مقياسه (المحلي والقومي والمتاح) نحو الادخار، بحيث تتلاءم هذه النسبة مع حجم الاستثمارات والاعباء الملقاة على عاتق الاقتصاد الوطني، وذلك ضمن محاولاتها لتقليل الفجوة التمويلية بين المدخرات القومية والاستثمارات، والتخلص من الاعتماد على المصادر الخارجية في التمويل، مع مراعاة الاستمرار في رفع هذه النسبة خلال فترة زمنية متلاحقة حتى تصل الى وضعية تكون فيها المدخرات الوطنية المصدر الاساسي في عملية التمويل.

٢. ان تقوم دائرة الاحصاءات العامة والجهات المختصة باجراء تقييم وتحديد حجم المدخرات الاردنية بصورة اكثر دقة بدلا من احتسابها على اساس الفائض النقدي المتبقي، دون ذكر المصدر القطاعية الاساسية للمدخرات (الخاص، الاعمال، العائلي) مما يسمح باجراء دراسات تكون اكثر دقة وتكون اساس للمخطط الاردني في بناء السياسات الاقتصادية.

٣. وضع الاسس اللازمة للاقتراض الخارجي ومصادره وطرق استخدامه، على ان يتضمن تحويله جهة معينة متخصصة تكون لها صلاحية مراقبة وتحديد حجم وطرق استخدامه. بحيث تقوم هذه الجهة بمراجعة سنوية لحجم الاقتراض الخارجي والالتزامات المترتبة عليه وتحديد مدى مقدرة الاقتصاد الوطني على الايفاء بها. ويجب ان يتعدى دورها الى الرقابة وملاحقة استخدام هذه القروض، لكي لا تصل الى مرحلة يكون الاقتصاد الاردني عاجزا عن عمل اعباء هذا الدين كما حدث في عام ١٩٨٧، ومن اجل ان يكون مردود هذه القروض القدرة في سداد النسبة الاكبر من هذه القروض.

٤. ضرورة حماية المدخرات من مخاطر التضخم، والذي يؤدي الى انخفاض ملموس في الدخول الحقيقية للأفراد، خاصة بعد عام ١٩٨٧، مشكلا بذلك عنصر اعاقا نحو تعبئة المدخرات، وذلك من خلال تبني الحكومة لسياسة يكون الهدف منها تشجيع صغار المدخرين على الادخار، من خلال اعطاء هؤلاء الثقة والأمان لهذه المدخرات.

٥. توصي الدراسة لتحسين الطرق الفعالة في تعبئة المدخرات وخاصة الفردية منها، ان يقوم الاردن وهو ينفذ برنامج الخصخصة لبعض المؤسسات العامة، بعرض هذه المؤسسات على الافراد العاملين بها او السوق المحلي باسعار اسهم تكون في متناول يد هؤلاء. بدلا من عرضها على شريك استراتيجي خارجي، تكون من الطرق الفعالة في تعبئة مدخرات الافراد. اضافة الى مشاركتهم في العملية الانتاجية وخاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان المؤسسات التي تعرض الى الخصخصة هي مؤسسات ذات ربحية عالية. مما يشكل دافع قومي للافراد في الادخار (عن طريقة شراء الاسهم بها) عند عرضها عليهم.

٦. على الحكومة اتباع سياسات محددة يكون الهدف منها الحد من الاستهلاك البذخي والتفاخر خصوصا في قطاع البناء واقتناء السيارات الفارهة الذي اصبح لهما دور كبير في تجميد رؤوس الاموال في الاردن وابعاد هذه الاموال عن دخول سوق راس المال لتكون اقرب إلى الاكتمال منه إلى الادخار.

ملحق رقم (١)

المقاييس المختلفة للنتائج للفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٥

٦	٥	٤	٣	٢	١	
نمو الدخل المتاح Gyd	نمو الناتج القومي الاجمالي GGNP	نمو الناتج المحلي الاجمالي GGDP	الدخل المتاح yd	الناتج القومي الاجمالي GNP	الناتج المحلي الاجمالي GDP	السنة
-	-	-	٧١٥,٨	٥٦٩,٤	٥٤٧,٤	١٩٧٦
٢٧,٠	٢٢,٦	٢٣,٦	٩٠٩,١	٦٩٨,٣	٦٧٦,٤	١٩٧٧
٩,٢٨	١٤,٩	١٥,٢	٩٩٣,٥	٨٠٢,٤	٧٧٩,٣	١٩٧٨
٣٩,٢٥	٢٥,٦	٢٥,٩	١٣٨٣,٥	١٠٠٨,٢	٩٨١,٠	١٩٧٩
١٣,٤٥	٢٠,٣	٢٠,٣	١٥٧٠,٩	١٢١٣,٧	١١٨٠,٣	١٩٨٠
٢٨,٥٣	٢٥,٧٩	٢٤,٥	٢٠١٩,٢	١٥٢٦,٨	١٤٦٩,٣	١٩٨١
٩,٩٣	١٥,٦٣	١٥,٨	٢٢١٩,٨	١٧٦٥,٥	١٧٠١,١	١٩٨٢
٢,٨١	٦,٣٦	٧,٥	٢٢٨٢,٢	١٨٧٧,٩	١٨٢٨,٧	١٩٨٣
٣,٨٥	٦,٢٣	٨,٣٥	٢٣٧٠,١	١٩٩٥,٠	١٩٨١,٤	١٩٨٤
٠,١٦	١,٠٣	١,٩٥	٢٣٧٤,٠	٢٠١٥,٥	٢٠٢٠,٢	١٩٨٥
٣,٩٣	٦,٤٨	٧,٠٩	٢٤٦٧,٤	٢١٤٦,٣	٢١٦٣,٦	١٩٨٦
٣,٨٧-	٠,٥٦	٢,٠٧	٢٣٧١,٧	٢١٥٨,٤	٢٢٠٨,٦	١٩٨٧
٢,٤٥	٠,٨١	٢,٧	٢٤٢٩,٢	٢١٧٥,٩	٢٢٦٤,٤	١٩٨٨
٠,٧٢	٠,٢٢	٤,٨٧	٢٥٤٦,٨	٢١٨٠,٥٧	٢٣٧٢,١	١٩٨٩
٠,٧٠	١١,٣٧	١٢,٤٨	٢٧٢٥,١	٢٤٢٨,٨	٢٦٦٨,٣	١٩٩٠
٦,٥٥	٨,٤٤	٧,٠	٢٩٠٣,٨	٢٦٣٤,٠	٢٨٥٥,١	١٩٩١
٢٨,٣٢	٢٥,٥	٢٢,٣٤	٣٧٢٦,٢	٣٣٠٦,٨	٣٤٩٣,٠	١٩٩٢
١٢,٢٣	١٠,٤٥	٨,٨٣	٤١٨٢,٠	٣٦٥٢,٦	٣٨٠١,٧	١٩٩٣
٦,٧٥	١٠,٨٧	١٠,٥١	٤٤٦٤,٦	٤٠٤٩,٩	٤٢٠١,٣	١٩٩٤
١٣,٢٥	١٢,٠٤	١٠,٧٨	٥٠٥٦,٥	٤٥٣٧,٨	٤٦٥٤,٦	١٩٩٥

المصدر: ١ + ٢ + ٣ . دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية - ١٩٥٢-١٩٩٢.

١٩٩١ - ١٩٩٥ ، البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد ٣٣-العدد ١٢ كانون اول ١٩٩٧.

٤ + ٥ + ٦ = تم حسابها من قبل الباحث.



## الاستهلاك الكلي للفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٥

	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
الاستهلاك العام/الناتج المحلي الاجمالي	الاستهلاك الخاص/الناتج المحلي	معدل النمو CT%	معدل النمو Cg%	معدل النمو CP%	CG/CT %	CP/CT %	الاستهلاك الكلي Ci	الاستهلاك العام Cg	الاستهلاك الخاص Cp		
٣٤,٧٣	٧٩,٠	-	-	-	٣٠,٤٧	٦٩,٣٦	٦٢٣,٨	١٩٠,١	٤٣٣,٧	١	
٢٧,٦٧	٨٢,٠	١٨,٩٨	١,٥٢-	٢٨,٢٦	٢٥,٢٣	٧٤,٧٧	٧٤٢,٢	١٨٧,٢	٥٥٥,٠	١	
٣٠,٠٧	٨٣,٤٨	١٩,٢٤	٢٥,٢١	١٧,٢٢	٢٦,٥٠	٧٣,٥	٨٨٥,٠	٢٣٤,٤	٦٥٠,٦	١	
٣٤,٣٦	٨٦,١٤	٣٣,٥٧	٤٣,٨	٢٩,٨٨	٢٨,٥٢	٧١,٤٨	١١٨٢,١	٣٣٧,١	٨٤٥,٠	١	
٢٨,٨	٧٨,٨٢	٧,٤٧	٠,٩٢	١٠,٠٩	٢٦,٧٨	٧٣,٢٢	١٢٧٠,٥	٣٤٠,٢	٩٣٠,٣	١	
٣١,٠٦	٧٧,٦٨	٢٥,٧٦	٣٤,١٥	٢٢,٦٩	٢٨,٥٧	٧١,٤٣	١٥٩٧,٨	٤٥٦,٤	١١٤١,٤	١	
٢٨,٠٩	٨٥,٧	٢١,١٥	٤,٧١	٢٧,٧٣	٢٤,٦٩	٧٥,٣١	١٩٣٥,٨	٤٧٧,٩	١٤٥٧,٩	١	
٢٥,٨٨	٨٦,٣٥	٦,٠٢	٠,٩٤-	٨,٣١	٢٣,٠٧	٧٦,٩٣	٢٠٥٢,٥	٤٣٣,٤	١٥٧٩,١	١	
٢٦,٩٨	٨٣,١٩	٦,٣٥	١٢,٩٣	٤,٣٨	٢٤,٤٩	٧٥,٥١	٢١٨٣,٠	٥٣٤,٦	١٦٤٨,٤	١	
٢٦,٣٢	٨٨,٨٤	٦,٥٧	٠,٥٤-	٨,٨٨	٢٢,٨٦	٧٧,١٤	٢٣٢٦,٥	٥٣١,٧	١٧٩٤,٨	١	
٢٧,٤٥	٧٩,٤١	١,٧٩-	٦,٥٤	٤,٢٦-	٢٤,٨	٧٥,٢٠	٢٢٨٤,٧	٥٦٦,٥	١٧١٨,٢	١	
٢٦,٥٦	٧٥,٦	١,٢٣-	٣,٥٦	٢,٨١-	٢٦,٠١	٧٣,٩٩	٢٢٥٦,٥	٥٨٦,٧	١٦٦٩,٨	١٩	
٢٦,٦٨	٧١,٨٣	١,١٣-	٢,٩٩	٢,٥٩-	٢٧,٠٩	٧٢,٩١	٢٢٣٠,٨	٦٠٤,٣	١٦٢٦,٥	١٩	
٢٦,٠٨	٦٨,٩٣	١,٠٣	٢,٣٩	٠,٥٣	٢٧,٤٦	٧٢,٥٤	٢٢٥٣,٩	٦١٨,٨	١٦٣٥,١	١٩	
٢٤,٨٨	٧٤,٠٧	١٧,١٤	٧,٢٨	٢٠,٨٧	٢٥,١٥	٧٤,٨٥	٢٦٤٠,٤	٦٦٣,٩	١٩٧٦,٥	١٩	
٢٥,٩٩	٧١,٤٤	٥,٣٤	١١,٧٦	٣,١٩	٢٦,٦٨	٧٣,٣٢	٢٧٨١,٦	٧٤٢,٠	٢٠٣٩,٦	١٩	
٢٢,٦٣	٧٥,٨٢	٢٣,٦٣	٦,٥٥	٢٩,٨٤	٢٣,٠	٧٧,٠	٣٤٣٩,٠	٧٩٠,٦	٢٦٤٨,٤	١٩	
٢٢,٥٧	٧١,٣٠	٣,٧٦	٨,٥١	٢,٣٥	٢٤,٠٥	٧٥,٩٥	٣٥٦٨,٦	٨٥٧,٩	٢٧١٠,٧	١٩	
٢٣,٥٧	٦٦,٠٣	٥,٤٨	١٥,٤٢	٢,٣٥	٢٦,٣١	٧٣,٦٩	٣٧٦٤,٥	٩٩٠,٢	٢٧٧٤,٣	١٩	
٢٣,٢٣	٦٤,٩٥	٩,٠٢	٩,١٩	٨,٩٧	٢٦,٣٥	٧٣,٦٥	٤١٠٤,٤	١٠٨١,٢	٣٠٢٣,٢	١٩	

المصدر: ١ + ٢ + ٣ البنك المركزي الاردني، العدد الخاص، ١٩٩٥.

٤ - ١٠ تم حسابها من قبل الباحث.

الملحق رقم (٣)

النفقات العامة والايادات المحلية للفترة ١٩٧٦-١٩٩٥

٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
الإدخار الحكومي Sg	النفقات العامة/الايادات المحلية %	%٢/٣	النفقات الرأسمالية	النفقات الجارية	النفقات العامة	الايادات المحلية	السنة
١٥٤,٩-	٤٠,٩	٧٠,٨	٧٦,٦	١٨٥,٩	٢٦٢,٥	١٠٧,٦	١٩٧٠
١٩٥,٦-	٤٢,١١	٥٧,٨٨	١٤٢,٣	١٩٥,٦	٣٣٧,٩	١٤٢,٣	١٩٧١
٢٠٣,٠-	٤٣,٨	٥٨,٨٩	١٤٨,٦	٢١٢,٩	٣٦١,٥	١٥٨,٥	١٩٧٢
٣٢٧,٧-	٣٦,٤٤	٦٢,٢٣	١٩٤,٣	٣٢١,٣	٥١٥,٦	١٨٧,٩	١٩٧٣
٣٣٧,١-	٤٠,١٤	٦٩,٦٧	٢٢٧,١	٣٣٦,١	٥٦٣,٢	٢٢٦,١	١٩٨٠
٣٣٧,٩-	٤٧,٧٨	٦٠,٥	٢٥٥,٦	٣٩١,٥	٦٤٧,١	٣٠٩,٢	١٩٨١
٣٣١,٤-	٥٢,٢٢	٦٣,٨٦	٢٥٠,٦	٤٤٣,٠	٦٩٣,٦	٣٦٢,٢	١٩٨٢
٣٠٤,٧-	٥٦,٧٩	٦٤,٣٢	٢٥١,٦	٤٥٣,٧	٧٠٥,٣	٤٠٠,٦	١٩٨٣
٢٩٤,٨-	٥٨,٤٦	٦٨,٧٦	٢٣٢,٧	٤٨٨,١	٧٠٩,٨	٤١٥,٠	١٩٨٤
٣٦٤,٩-	٥٤,٧١	٦٧,٣٣	٢٦٣,٢	٥٤٢,٥	٨٠٥,٧	٤٤٠,٨	١٩٨٥
٤٦٦,٩-	٥٢,٤٢	٥٨,١٣	٤١٠,٨	٥٧٠,٥	٩٨١,٣	٥١٤,٤	١٩٨٦
٤٣٤,٤-	٥٥,٠٢	٦٢,٣٩	٣٦٣,٢	٦٠٢,٧	٩٦٥,٩	٥٣١,٥	١٩٨٧
٤٧٣,٦-	٥٣,٤٧	٦٥,٧٧	٣٤٨,٤	٦٦٩,٦	١٠١٨,٠	٥٤٤,٤	١٩٨٨
٥٣٦,٨-	٥١,٣٠	٦٨,٠١	٣٥٢,٦	٧٤٩,٧	١١٠٢,٣	٥٦٥,٥	١٩٨٩
٣٧٥,٦-	٦٦,٤٦	٧٥,١١	٢٧٨,٧	٨٤١,٤	١١٢٠,١	٧٤٤,٥	١٩٩٠
٤٠٥,٥-	٦٧,١٤	٧٣,٢٣	٣٣٠,٣	٩٠٤,٠	١٢٣٤,٣	٨٢٨,٨	١٩٩١
١٧٩,٨-	٨٦,٦٦	٦٨,٩٢	٤١٩,٢	٩٢٩,٥	١٣٤٨,٧	١١٦٨,٩	١٩٩٢
٤٥٦,٣-	٧٢,٣٠	٦٣,٣٨	٦٠٣,٥	١٠٤٤,٣	١٦٤٧,٨	١١٩١,٥	١٩٩٣
٢٧٣,٩-	٨٢,٦٠	٧٠,٥٦	٤٦٥,١	١١١٥,٢	١٥٨٠,٣	١٣٠٦,٤	١٩٩٤
٤٥٩,٧-	٧٥,١٣	٦٦,٠١	٦٢٨,٤	١٢٢٠,٤	١٨٤٨,٨	١٣٨٩,١	١٩٩٥

بمدر:

٤ - البنك المركزي الاردني، العدد الخاص، ١٩٩٥.

٧ - تم حسابها من قبل الباحث.

الملحق رقم (٤)

صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج المؤثر في الناتج القومي الاجمالي

للفترة ١٩٧٦-١٩٩٥

السنة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
حالات الاردنيين العاملين في الخارج	حوالات الاردنيين الى الخارج	حوالات غير الاردنيين الى الخارج	١٠%*	١١,٨%*	٣-٤	صافي دخل الاستثمار	صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج
١٩٧٦	١٢٩,٦	-	-	-	-	-	٢٢,٠
١٩٧٧	١٥٤,٨	١٥,٠	١٥,٤٨	١,٧٧	١٣,٧١	٨,١٩	٢١,٩
١٩٧٨	١٥٩,٤	٢٠,٠	١٥,٩٤	٢,٣٦	١٣,٥٨	٩,٥٢	٢٣,١
١٩٧٩	١٨٠,٤	٢٤,٠	١٨,٠٤	٢,٨٣	١٥,٢١	١١,٩٩	٢٧,٢
١٩٨٠	٢٣٦,٧	٤٦,٠	٢٣,٦٧	٥,٤٣	١٨,٢٤	١٢,١٦	٣٠,٤
١٩٨١	٣٤٠,٩	٥٢,٠	٣٤,٠٩	٦,١٣	٢٧,٩٥	٢٩,٥٥	٥٧,٥
١٩٨٢	٣٨١,٩	٦٢,٤	٣٨,١٩	٧,٣٦	٣٠,٨٣	٣٣,٥٧	٦٤,٤
١٩٨٣	٤٠٢,٩	٧٢,٨	٤٠,٢٩	٨,٥٩	٣١,٧	١٧,٥	٤٩,٢
١٩٨٤	٤٧٥,٠	٩٧,٥	٤٧,٥	١١,٥	٣٦,٠	٢٢,٤-	١٣,٦
١٩٨٥	٤٠٢,٩	٩٣,٠	٤٠,٢٩	١٠,٩٧	٢٩,٣٢	٣٢,٠٢-	٤,٧-
١٩٨٦	٤١٤,٥	٨٦,٥	٤١,٤٥	١٠,٢١	٣١,٢٤	٤٨,٥٤-	١٧,٣-
١٩٨٧	٣١٧,٧	٦٢,٤	٣١,٧٠	٧,٣٦	٢٤,٣٥	٧٤,٥٥-	٥٠,٢-
١٩٨٨	٣٣٥,٧	٥٧,٢	٣٣,٥٧	٦,٧٤	٢٦,٨٣	١١٥,٣٣-	٨٨,٥-
١٩٨٩	٣٥٨,٣	٥٢,٠	٣٥,٨٣	٦,١٤	٢٩,٦٩	٢٢١,١٩-	١٩١,٥-
١٩٩٠	٣٣١,٨	٤٦,٨	٣٣,١٨	٥,٥٢	٢٧,٦٧	٢٦٧,١٦-	٢٣٩,٥-
١٩٩١	٣٠٦,٣	٤١,٦	٣٠,٦٣	٤,٩١	٢٥,٧٢	٢٤٨,٨٢-	٢٢١,١-
١٩٩٢	٥٧٣,١	٥٨,٥	٥٧,٣١	٦,٩٠	٥٠,٤١	٢٣٦,٦١-	١٨٦,٢-
١٩٩٣	٧٢٠,٧	٥٤,١	٧٢,٠٧	٦,٣٨	٦٥,٦٩	٢١٤,٧٩-	١٤٩,١-
١٩٩٤	٧٦٣,٧	٦٥,٠	٧٦,٣٧	٧,٦٧	٦٨,٧	٢١٩,٨-	١٥١,١-
١٩٩٥	٨٨٥,٦	٧٥,٠	٨٨,٥٦	٨,٨٥	٧٩,٧١	١٩٦,٥١-	١١٦,٨-

صدر: ١ + ٢ ، البنك المركزي الاردني، عدد خاص، ١٩٩٥.

٣ - ٧ تم حسابها من قبل الباحث.

\* اشارة الضرب

العوامل المؤثر في تدفق التحويلات الخارجية

السنة	حوالات العاملين	صافي الاستثمارات الخاصة	صافي دخل المملكة وعائد التنظيم من الخارج	المساعدات الواردة في قانون الموازنة	حوالات خصوصية بدون مقابل	حوالات خصوصية مدفوعة بدون مقابل	بند الحكومة في ميزان المدفوعات
١٩٧٦	١٢٩,٦	٣,٤-	٩,٠٤	٦٦,٢	٥,١	١,٣	٤١,٨
١٩٧٧	١٥٤,٨	٣,٧	٨,١٩	١٢٢,٢	١,٨	٢,٩	٩٥,٢
١٩٧٨	١٥٩,٤	١٧,٣	٩,٥٢	٨١,٧	٤,٦	٠,٧	١٠٢,١
١٩٧٩	١٨٠,٤	٧,٩	١١,٩٩	٢١٠,٣	٢,٦	٦,٣	١٣٥,٢
١٩٨٠	٢٣٦,٧	٩,٢	١٥,١٦	٢٠٩,٣	١٠,١	٢,٣	١٩٦,٥
١٩٨١	٣٤٠,٩	٤٦,٩	٢٩,٥٤٦	٢٠٦,٣	١٧,١	١,٧	٣١٨,٥
١٩٨٢	٣٨١,٩	٢٠,٨	٣٣,٥٧	١٩٩,٥	١١,٧	٢,١	٣١٦,٢
١٩٨٣	٤٠٢,٩	١٠,٩	١٧,٥	١٩٧,٠	٧,٢	١,٩	٣١٥,٧
١٩٨٤	٤٧٥,٠	٢٨,٩	٢٢,٤-	١٠٦,١	٢٠,٩	٣,٨	٢٨٦,٣
١٩٨٥	٤٠٢,٩	٩,٦	٣٤,٠٢-	١٨٧,٨	٢٦,٣	٢,٥	٣٤٠,٩
١٩٨٦	٤١٤,٥	٧,١	٤٨,٥٥-	١٤٣,٧	١٩,٢	٢,٥	٢٦٩,١
١٩٨٧	٣١٧,٧	١٣,١	٧٤,٦١-	١٢٧,٦	٣,٤	٧,٠	٢٧٠,٤
١٩٨٨	٣٣٥,٧	٩,٤	١١٥,٢-	١٥٥,٤	٣٢,٣	٩,٦	٣٨١,٥
١٩٨٩	٣٥٨,٣	١١,٤-	٢٢١,١-	٢٦١,٧	٢٥,٧	٨,٢	٣٤٧,٧
١٩٩٠	٣٣١,٨	٤٥,٧	٢٦٧,٢-	١٦٤,٣	٢٤,٠	٥,١	٤١٢,٨
١٩٩١	٣٠٦,٣	١٧,٤-	٢٤٦,٨-	٢٢٥,٢	١٧,٦	٣,٠	٤١٣,٢
١٩٩٢	٥٧٣,١	٣٠,٤	٢٣٦,٦-	١٣٧,٤	٢٢,٩	٦,٨	٣٠٥,٧
١٩٩٣	٧٢٠,٧	١٣,٩	٢١٤,٨-	١٦٣,٣	٣٠,٨	٦,٥	١٢٠,٦
١٩٩٤	٧٦٣,٧	١٨,٣	٢١٩,٨-	١٧٥,٦	٢٠,٥	١٩,٢	٢٤٦,١
١٩٩٥	٨٨٥,٦	٢٨,٣	١٩٥,١٢-	١٨٢,٨	١٥,٤	٢٨,٤	٤٤٨,٧

لمصدر:

(١) البنك المركزي الاردني، العدد الخاص، ميزان المدفوعات.

(٢) نشرة البنك المركزي الشهرية، نشرات متعددة.

## البيانات المستخدمة في اختبار تشاو - Chow - Test

الرقم القياسي لتكاليف المعيشة P	سعر الفائدة الحقيقي RR	الدخل المتاح yd	المدخرات القومي ST	السنة
-	٥,١٣٢	٧١٥,٨	٩٢,٩	١٩٧٦
١٤,٣٢	٥,١٠٦	٩٠٩,١	١٦٦,٩	١٩٧٧
٧,١٦	٥,١٧٨	٩٩٣,٥	١٠٨,٦	١٩٧٨
١٤,٠٨	٥,٦٠٩	١٣٨٣,٥	١٩١,٤	١٩٧٩
٦,٩٠	٥,٦٨٠	١٥٧٠,٩	٣٠٠,٤	١٩٨٠
١٢,٩١	٥,٦٢٠	٢٠١٩,٢	٤٢١,٤	١٩٨١
١٢,٨٢	٥,٦٢١	٢٢١٩,٨	٢٨٤,٠	١٩٨٢
٤,٩١	٧,٧٠٠	٢٢٨٢,٢	٢٢٩,٨	١٩٨٣
٦,٨٨	٨,٤٣١	٢٣٧٠,١	١٨٧,١	١٩٨٤
٢,١٥	٨,٥٢٠	٢٣٧٤,٠	٤٧,٥	١٩٨٥
٠,١٣	٧,٩٩٨	٢٤٦٧,٤	١٨٢,٨	١٩٨٦
٠,٨٣-	٧,٥٠٨	٢٣٧١,٧	١١٥,٢	١٩٨٧
٤,٥٠	٨,٤٥٤	٢٤٢٩,٢	١٩٨,٤	١٩٨٨
٢١,٠٢	٨,٢٨٩	٢٥٤٦,٨	٢٩٢,٨	١٩٨٩
١١,٣٥	٨,٣٨٦	٢٧٢٥,١	٨٤,٨	١٩٩٠
٥,١٠	٨,٠٥٩	٢٩٠٣,٨	١٢٢,٢	١٩٩١
٥,٤٢	٧,١٢٥	٣٧٢٦,٢	٢٨٧,٢	١٩٩٢
٣,٠٦	٦,٨٤٩	٤١٨٢,٠	٦٤٠,٢	١٩٩٣
٣,٨٥	٧,٠٥١	٤٤٦٤,٦	٨٥٧,٩	١٩٩٤
٣,٦٢	٧,٦٤٣	٥٠٥٦,٥	٩٥٢,١	١٩٩٥

المصدر:

(١) دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية (١٩٥٢-١٩٩٢)، تشرين اول

١٩٩٤.

(٢) البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، كانون اول ١٩٩٧.

(٣) ماهر حسن، مرجع سابق، ملحق رقم (٤).

ملحق رقم ( ٧ )

البيانات المستخدمة في تقدير أثر المدخرات القومية على النمو

مليون دينار

عدد السكان L***	المساعدات الخارجية (إجمالي حوالات بدون مقابل) F**	مسحوبات قروض الأردن الخارجية B**	الإدخار القومي الكلي ST*	السنة
١,٨٨٩٣	١٢٦,٥	٢٩,٧	٩٢,٩	١٩٧٦
١,٩٧١٦	١٦٥,٨	٧١,٢	١٦٦,٩	١٩٧٧
٢,٠٥٧٥	١٠٦,٥	٦٦,١	١٠٨,٦	١٩٧٨
٢,١٣٣٠	٣١٤,٤	٧٣,١	١٩١,٤	١٩٧٩
٢,٢١٨٣	٣٩٨,٧	٨٨,٠	٣٠٠,٤	١٩٨٠
٢,٣١٩٠	٤٣٠,٨	١٦١,٥	٤٢١,٤	١٩٨١
٢,٤٠٩٠	٣٧٣,٣	١٣٠,٨	٢٨٤,٠	١٩٨٢
٢,٥٠٢٠	٢٩٤,٩	١٦١,١	٢٢٩,٨	١٩٨٣
٢,٥٩٩٠	٢٧٨,٨	١٥٥,٧	١٨٧,١	١٩٨٤
٢,٧٠٠	٣١٥,٠	٢١٧,١	٤٧,٥	١٩٨٥
٢,٨٠٥	٢٣٨,٠	١٦١,٤	١٨٢,٨	١٩٨٦
٢,٩١٤	١٩٩,٣	١١٦,٣	١١٥,٢	١٩٨٧
٣,٠٢٧	٢٣٢,٣	٢٣١,١	١٩٨,٤	١٩٨٨
٣,١٤٤	٣٧١,٣	٣٥٠,٧	١٩٢,٩	١٩٨٩
٣,٤٦٨	٤٠٩,٤	٣٧٣,٧	٨٤,٧	١٩٩٠
٣,٧٠١	٣٣٧,١	٣٧١,١	١٢٢,٢	١٩٩١
٣,٨٤٤	٢٧٩,٠	٣٠٥,٧	٢٨٧,٢	١٩٩٢
٣,٩٩٣	٢٧١,٢	١١٨,٢	٦٠٣,٧	١٩٩٣
٤,١٣٩	٢٢٧,٦	٢٥٠,١	٧٠٠,١	١٩٩٤
٤,٢٩١	٢١٥,٣	٤٤٤,٤	٩٥٢,١	١٩٩٥

المصدر:

\* جدول رقم (٤).

\*\* حسن ناصر، ١٩٩٧، فجوة النمو ورأس المال الاجنبي، مرجع سابق.

\*\*\* ١٩٧٦ - ١٩٨١ دائرة الإحصاءات العامة، النشرة السنوية ١٩٨١.

١٩٨٢ - ١٩٩٥ البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٣٣ - العدد

١٢، كانون أول ١٩٩٧.

ملحق رقم ( ٨ )

البيانات المستخدمة في تقدير دالة الادخار القومي في الأردن للفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٥

٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	
التضخم P°	المتغير الوهمي DUM	سعر الفلئدة الحقيقي RR	المستوى العام للأسعار P	معدل الإعالة الكلية D3	عدد السكان pop	الدخل المتاح yd	المدخرات القومية ST	سنة
-	٠	٥,١٣٢	٢٨,٣	١,٣٣٠	١٨٨٩,٣	٧١٥,٨	٩٢,٩	١٩٦٠
١٤,٣٢	٠	٥,١٠٦	٣٢,٤	١,٣٣١	١٩٧١,٦	٩٠٩,١	١٦٦,٩	١٩٦١
٧,١٦	٠	٥,١٧٨	٣٤,٧	١,٣٣١	٢٠٥٧,٥	٩٩٣,٥	١٠٨,٢	١٩٦٢
١٤,٠٨	٠	٥,٦٠٩	٣٩,٦	١,٣٣٠	٢١٣٣,٠	١٣٨٣,٥	١٩١,٤	١٩٦٣
٦,٩٠	٠	٥,٦٨٠	٤٤,٠	١,٨٩٩	٢٢٣٣,٠	١٥٧٠,٩	٣٠٠,٤	١٩٦٤
١٢,٩١	٠	٥,٦٢٠	٤٧,٤	١,٨٠١	٢٣١٩,٠	٢٠١٩,٢	٤٢١,٤	١٩٦٥
١٢,٨٢	١	٥,٦٢١	٥٠,٩	١,٨٠١	٢٤٠٩,٠	٢٢١٩,٨	٢٨٤,٠	١٩٦٦
٤,٩١	١	٧,٧٠٠	٥٣,٥	١,١٢٣	٢٥٠٢,٠	٢٢٨٢,٢	٢٢٩,٨	١٩٦٧
٦,٨٨	١	٨,٤٣١	٥٥,٥	١,٠٣٥	٢٥٩٩,٠	٢٣٧٠,١	١٨٧,١	١٩٦٨
٢,٠٥	١	٨,٥٢٠	٥٧,٢	١,٦٨٤	٢٧٠٠,٠	٢٣٧٤,٠	٤٧,٥	١٩٦٩
٠,١٣	٠	٧,٩٩٨	٥٧,٢	١,٦٨٨	٢٨٠٥,٠	٢٤٦٧,٤	١٨٢,٨	١٩٧٠
٠,٨٣	١	٧,٥٠٨	٥٧,١	١,٦٨٨	٢٩١٤,٠	٢٣٧١,٧	١١٥,٢	١٩٧١
٤,٥٠	٠	٨,٤٥٤	٦٠,٩	١,٦٨٨	٣٠٢٧,٠	٢٤٢٩,٢	١٩٨,٤	١٩٧٢
٢١,٠٢	٠	٨,٢٨٩	٧٦,٥	١,٦٨٨	٣١٤٤,٠	٢٥٤٦,٨	٢٩٢,٨	١٩٧٣
١١,٣٥	١	٨,٣٨٦	٨٨,٩	١,٥٢٨	٣٤٦٨,٠	٢٧٢٥,١	٨٤,٨	١٩٧٤
٥,١٠	٠	٨,٠٥٩	٩٦,٢	١,٤١٤	٣٧١٠,٠	٢٩٠٣,٨	١٢٢,٢	١٩٧٥
٥,٤٢	٠	٧,١٢٥	١٠٠,٠	١,٤٠٩	٣٨٤٠,٠	٣٧٢٦,٢	٢٨٧,٢	١٩٧٦
٣,٠٦	٠	٦,٨٤٩	١٠٣,٣	١,٣٢٥	٣٩٩٣,٠	٤١٨٢,٠	٦٤٠,٢	١٩٧٧
٣,٨٥	٠	٧,٠٥١	١٠٧,٠	١,٣٤١	٤١٣٩,٤	٤٤٦٤,٦	٨٥٧,٩	١٩٧٨
٣,٦٢	٠	٧,٦٤٣	١٠٩,٥	١,١٤٠	٤٢٩١,٠	٥٠٥٦,٥	٩٥٢,١	١٩٧٩

المصدر: (١ + ٢) - (٧٦ - ٩١) - دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية. (٩٢ - ٥٢)، تشرين ١٩٩٥

(٩٢ - ٩٥) - البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية - المجلد ٣٣، العدد ١٢، كانون ١٩٧١.

(٣) - ٧٦ - ٨١ دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، ١٩٨١.

(٤) - دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، (٧٦ - ٩٥).

(٥) - البنك المركزي الأردني، العدد الخاص، ١٩٩٥.

(٦) - ماهر حسن - تذبذب نسبة النقد المتداول الى عرض النقد في الأردن، أسبابه وآثاره، رسالة

ماجستير ١٩٩٦، ملحق رقم (٤).

(٧) - تم حسابه بناء على عامود رقم (٥).

## الدخل المتاح والدائم والانتقالي

٣	٢	١	
الدخل الانتقالي YT	الدخل الدائم YP	الدخل المتاح yd	السنة
-	-	٧١٥,٨	١٩٧٦
٩٦,٦٥	٨١٢,٤٥	٩٠٩,١	١٩٧٧
٤٢,٢	٩٥١,٣	٩٩٣,٥	١٩٧٨
١٩٥,٠	١١٨٨,٥	١٣٨٣,٥	١٩٧٩
٩٣,٧	١٤٧٧,٢	١٥٧٠,٩	١٩٨٠
٢٢٤,١٥	١٧٩٥,٠٥	٢٠١٩,٢	١٩٨١
١٠٠,٣	٢١١٩,٥	٢٢١٩,٨	١٩٨٢
٣١,٢	٢٢٥١,٠	٢٢٨٢,٢	١٩٨٣
٤٣,٩٥	٢٣٢٦,١٥	٢٣٧٠,١	١٩٨٤
١,٩٥	٢٣٧٢,٠٥	٢٣٧٤,٠	١٩٨٥
٤٦,٧	٢٤٢٠,٧	٢٤٦٧,٤	١٩٨٦
٤٧,٨٥-	٢٤١٩,٥٥	٢٣٧١,٧	١٩٨٧
٢٨,٧٥	٢٤٠٠,٤٥	٢٤٢٩,٢	١٩٨٨
٥٨,٨	٢٤٨٨,٠	٢٥٤٦,٨	١٩٨٩
٨٩,٢	٢٦٣٥,٩	٢٧٢٥,١	١٩٩٠
٨٩,٣٥	٢٨١٤,٤٥	٢٩٠٣,٨	١٩٩١
٤١١,٢	٣٣١٥,٠	٣٧٢٦,٢	١٩٩٢
٢٢٧,٩	٣٩٥٤,١	٤١٨٢,٠	١٩٩٣
١٤١,٣	٤٣٢٣,٣	٤٤٦٤,٦	١٩٩٤
٢٩٥,٩٥	٤٧٦٠,٥٥	٥٠٥٦,٥	١٩٩٥

المصدر:

١. دائرة الاحصاءات العامة، الحسابات القومية (٥٢ - ٩٢) تشرين ١٩٩٤.

٢. البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، كانون ١٩٩٧.

٣. تم حسابها من قبل الباحث على اساس وسط متحرك لستين.

٤. تم حسابها من قبل الباحث، الدخل المتاح - الدخل الدائم.



## المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أ. الكتب

- ١ إسماعيل هاشم، ١٩٨٥، التحليل الاقتصادي الكلي دار الجامعات المصرية - الإسكندرية.
- ٢ السيد عبد المعبود ناصف وعثمان محمد عثمان، ١٩٨٦-١٩٨٧، النظرية الاقتصادية الكلية، المكتب الجامعي الحديث، محطة الرمل - الإسكندرية.
- ٣ انطونينوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية، منشورات مركز الإنماء القومي، بيروت ١٩٨٠.
- ٤ حازم الهلاوي، ١٩٧١، النظرية النقدية: مقدمة الى نظرية الاقتصاد التجميعي، جامعة الكويت - الكويت.
- ٥ حمدي زهران، ١٩٧١، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة مع دراسة تطبيقية لجمهورية مصر العربية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- ٦ خليل الشماخ، ١٩٨٧، المدخرات العربية، أنواعها ونوعية المدخرين والعوامل المؤثرة على حجمها وتطورها، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
- ٧ زكي رمزي، ١٩٦٥، مشكلة الادخار، مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، معهد التخطيط القومي - القاهرة .
- ٨ سامي خليل، ١٩٩٤، نظرية الاقتصاد الكلي، المفاهيم والنظريات الأساسية، الكويت ج ١ + ج ٢.
- ٩ سعدي يوسف تيلا ومحمود سامي عبد الحميد، ١٩٨٣، خدمة التوفير والادخار، كلية البريد العربية - دمشق.
- ١٠ سمير محمد عبد العزيز، ١٩٨٤، الادخار الشخصي والسياسات الضريبية، دراسة تطبيقية في نظرية الاقتصاد الكلي والمالية العامة، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية.
- ١١ صقر احمد صقر، ١٩٨٧، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، ٢٧ شارع فهد السالم، الكويت.
- ١٢ محمد مبارك حجير، تمويل التنمية الاقتصادية، محاضرات ألقاها في معهد الدراسات المصرفية العليا، القاهرة.
- ١٣ مجموعة خبراء (تحرير د. سعيد النجار)، ١٩٨٧، التصحيح والتنمية في البلدان العربية، الطبعة الأولى مؤسسة دار الهلال - القاهرة.

- ١٤ محي الدين عمرو، ١٩٨٢، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- ١٥ وديع شريحة، ١٩٨٧ دراسات في التنمية الاقتصادية، شقير وعكشه للطباعة والنشر والتوزيع - عمان ١٩٨٧.

### ب. الدوريات

- ١ اثيل عبد الجبار الجومرد، ١٩٩٠، محددات الادخار الشخصي في الدول النامية مع الإشارة الى العراق، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٣٠ المجلد ١٢، ص ص ١٥٧ - ١٩٤.
- ٢ احمد حسين الرفاعي، ١٩٩٧، أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادي، بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، ربيع ١٩٩٧.
- ٣ الجومرد وذنون، ١٩٩٠، محددات النمو في الاقتصاد العراقي (١٩٦٤ - ١٩٩٠)، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٣١، المجلد ١٢.
- ٤ رياض المومني، ١٩٨٧، اثر رأس المال الأجنبي (القروض والمساعدات) على التنمية الاقتصادية، التجربة الأردنية للفترة (٦٨ - ٨٥) مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣ العدد ٢.
- ٥ عبد الله المالكي، ١٩٨٧، الادخار والادخارات الأجنبية والادخارات الأردنية "السالبة"، البنوك في الأردن، المجلد السادس، العدد الأول/ كانون ثاني.
- ٦ عبد الله المالكي، ١٩٨٧ "مهوم البنوك والشركات المالية" مجلة البنوك في الأردن، تشرين ثاني، المجلد السادس.
- ٧ طالب عوض، ١٩٩٥، السياسة النقدية والمتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية في الأردن: تكيفات أسعار الفائدة الحقيقية، دراسات (العلوم الإنسانية)، المجلد ٢٢، العدد ٤، الجامعة الأردنية.
- ٨ فيدار حسن احمد الحسن، ١٩٨٠، دور المدخرات الوطنية في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن.

## ج. الرسائل الجامعية:

١. إبراهيم محمد أبو سمرة، ١٩٨٠، دالة الاستهلاك في الأردن، دراسة نظرية وعملية تبحث في سلوك الإنفاق الاستهلاكي الخاص، الجامعة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة.
٢. أحمد عبد الفتاح (البنك المركزي)، السياسة النقدية، ورقة عمل مقدمة لليوم المصرفي العالمي في جامعة آل البيت، بتاريخ ١٩٩٦/١٠/٣ والمنشورة في صحيفة الأسواق اليوم بتاريخ ١٩٩٦/١٠/٤.
٣. تامر ربحي النابلسي، اثر التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية على الأردن من فترة (٧٣-٩٤)، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، ايار ١٩٩٧.
٤. حسن ناصر، ١٩٩٧، فجوة التمويل الخارجي "حالة الاردن"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، "بحث غير منشور".
٥. حمزة جرادات، ١٩٩٤، برنامج التصحيح وسياسات صندوق النقد الدولي (تجربة الأردن)، رسالة ماجستير (بحث غير منشور) الجامعة الأردنية.
٦. عفراء عبد المحسن العبيدي، ١٩٨٦، استخدام الأساليب القياسية لتقدير وتخطيط الادخار في العراق، للفترة ١٩٥٣ - ١٩٨٢، رسالة ماجستير (غير منشورة) العراق.
٧. عيسى الكيالي، ١٩٩٤، اثر برنامج التصحيح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، جامعة اليرموك.

د. منشورات المؤسسات:

١. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي التاسع والعشرون، ١٩٩٢.
٢. البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٣٣ العدد ١٢، كانون أول ١٩٩٧.
٣. البنك المركزي الأردني، العدد الخاص ١٩٩٥.
٤. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إعداد د. وديع شرايحة). سياسات التكيف والإصلاح الاقتصادي وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، تشرين أول ١٩٩٣.
٥. دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية (١٩٥٢ - ١٩٩٢)، تشرين أول ١٩٩٤.
٦. راضي العتوم، التجربة الأردنية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكيف الاقتصادي والتكيف الهيكلي، دراسة مقدمة إلى الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (المنح البحثية) لعام ١٩٩٦، جمهورية مصر العربية، نيسان ١٩٩٧.

- 1 A.C Kelley, The Population Pursuer, Saving and Investment In the Third World, Some Puzzles.
- 2 Coasts W. and D. Khatkat, Money and Monetary Policy in Less Developed Countries: Survey Of Issues and Evidence, In Money and Monetary Policy in Less Developed Countries: Edit. W. Coasts And D. Khatkhate, Pergamon Press, Oxford 1980.
- 3 Damodar, Gujarati, 1995, Basic Econometrics, Third Edition McGRAW-HILL.
- 4 Froyen, Rechard T, 1990 Macroeconomics: Theories And Policies, Macmillan, London.
- 5 Fry. M, Money and Capital or Financial Deeping in Economic Development: Money and Monetary Policy in Less Developed Countries, Edit. W. Coasts And D. Khatkhate, Pergamon Press, Oxford, 1980.
- 6 Houthakker, H. S, 1965, On Some Determinants of Saving In Developed and Under Developed Countries. In E. A. G. Robinson, Ed, Problems in Economic Development, Macmillan, London.
- 7 Robert J. Gordon, Sixth Edition, Macroeconomics, Harper Collins College Publishers.
- 8 William, S. Brown, 1988, Macroeconomics, Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice – Hall.

- 1 Arvind Virmani, 1986, The Determinants of Savings in Developing Countries: Theory, Policy and Research Issue, Development Research Department Economics and Research Staff World Bank, Discussion Paper, Report No. DRDI 86.
- 2 Ashok K. Lahiri, 1989, Dynamics of Asian Savings, The Role of Growth and Age Structure, IMF Working Papers, 88/49, Washington D.C..
- 3 Diwan, R. K., "The Effect Of Prices On Savings", Economic Development And Cultural Change, April 1968.
- 4 Edwards. S, 1996, Why Are Latin Americans Savings Rates So Low? An International Comparative Analysis, Journal of Development Economics, Vol. 51.
- 5 Joseph C. H. Chai, 1994, Saving And Investment In China, Saving And Development, No. 4.
- 6 Khan, Mohsian S. and Knight, Malcolm D., 1982,: Some Theoretical and Empirical, Issues Relating To Economic Stabilization in D.C, World Development, Sep. 1982.
- 7 Khan, Mohsian S. and Knight, Malcolm D. "Stabilization Programs in D.C: A formal Framework". IMF Staff Papers, Vol. 28, No. 1, March 1981.
- 8 Klaus, S. H., Steven B. W, And Giancarlo, C, 1992, Household Saving In Developing Countries, First Cross – Country Evidence, The World Bank Economic Review, Vol. 6 No. 3.
- 9 Linda D. S. and Robert L. Clark, 1992, Population Dependency Rates and Savings Rates: Stability of Estimates, Economic Development and Cultural Change Vol. 40, No. 2, Jan. 1992.

- 10 Shaukat M. Ali, 1990, Inflation and Household Savings: A case Study of Pakistan, 1984 – 1985, saving And Development, No. 1.
- 11 Leff Nathaniel H., 1969, Dependency Rates And Savings Rate, American Economic Review, Dec. 1969.
- 12 Mikesell R.F. And Zinser J.E, 1973, The Natural Of The Saving Function In Developing: A survey Of The Theoretical, and Empirical, Journal Of Economic Literature, March.
- 13 Roe A, Ray J. Economic Adjustment In Algeria, Egypt, Jordan, Morocco, Pakistan, Tunisia And Turkey, 1<sup>st</sup>, ED, World Bank Press, Washington, D.C, 1989.
- 14 R. Ram, 1982, Dependency Rates and Aggregate Savings: A New International Cross Section Study, American Economic Review, June 1982.

© Arabic Digital Library - Al-Balqa University

٢٠٠٧

## Abstract

The purpose of this study is to estimate the national saving function in the Jordanian economy during the period 1976-1995, and explore the real situation of saving domestic, native and national in Jordan.

In addition, this study aims to explore the major determinants of the national savings: Income level, Real interest-rate, Inflation, Dependency rate, and to identify the contribution of national saving in Jordanian economy development.

Also the study explores the performance of economic adjustment program during the period 1989-1995.

The study shows, that the savings: domestic, native and national were quite low through the period of study, and the foreign resources played a major role in national saving in Jordan.

With respect of the economic adjustment program at its performance during the period of 1989-1995, the saving indicated that the program succeeded in achieving its objective of increasing both the rate of domestic and national saving from 1990 till 1995.

The statistical results of the study showed the positive effect for income level, either for disposable or permanent income on saving, where income is considered to be one of the main determinants of saving, for other determinants the demographic variable, inflation and general price level which was measured by price index 1992, this was negatively correlated with national saving, yet the strongest was that which connects the real interest rate with national saving, and the study showed through using chow-test that national saving enjoyed stability for the periods before and after adjustment, the national saving witnessed no radical change for the period 1996-1995.